

جهدك الذي لا يرحم

من معاركنا السياسية

معركة نزار الله الحاكم

فبراير ١٩٤٢

يوليو ١٩٥٢



الناشر: وديع سعيد

مِنْ مَعَارِكِنَا السِّيَاسِيَّةِ

معركة نزارا هـ ١٩٤٢

فبراير ١٩٤٢ - يوليو ١٩٥٢

بقلم
جلال الدين الحامضي

١٩٥٧

مقدمة الكتاب

كانت السنوات السابقة على قيام ثورة الجيش في ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، وهي الثورة التي أيدها الشعب تأييداً قوياً فاندفعت في طريقها ، دون اراقة نقطة دماء واحدة ، وبحيث أسماها العالم لهذا السبب « ثورة مصر البيضاء » . . . كانت هذه السنوات العشر حافلة بالاحداث السياسية الضخمة والتطورات العنيفة التي شملت كل شيء شملت العقلية الشعبية، بحيث تطورت من تأييد أعمى لحزب واحد الى تفكير في إنقاذ الأمة من هذا الحزب الواحد . كان هذا الحزب الواحد يملك ارثاً ضخمة آل اليه بعد جهاد وثورات شعبية ، ولكن كبار الورثة استأثروا بهذا الارث لصالحهم العائلي الخاص ، . . . وبدلاً من أن يدعم هذا الارث ويزداد نمواً بدأ يتقلص ويتلاشى بحيث أصبحت زعامة الأمة في أيدي لا تحرص على مقومات هذه الزعامة ، ولا تعباً بها ، بل اتخذتها ستاراً تخفي وراءه كل مؤامرة للرشوة والفساد والاثراء على حساب الشعب .

وامتدت هذه التطورات العنيفة فشملت « الملك » الذي أحاط نفسه - بدافع من طبيعته الفاسدة - بحاشية لا هم لها الا أن تحرك الاحزاب والهيئات السياسية وفقاً لأطماعها المادية ، وهدفها تشجيع الرغبات الجامحة التي كانت تسيطر على حزب الاغلبية وتدفعه الى الاثراء واستخدامها في إثارة الشعب ضده بحيث لا يجد أمامه الا أن يستبدل رضاء الشعب وتأييده ، برضاء السراي وتأييدها ، وأن تجعل من الاحزاب الاخرى أدوات على استعداد لقبول كراسي الحكم وذلك لتهديد بها حزب الاغلبية اذا ما فكر في التمرد وعصيان السراي ورجال السراي ، وبهذه السياسة «مزج» الفساد بين السراي وحزب الاغلبية ، ووقفت احزاب المعارضة تنتظر الدعوة الى تولي الحكم كلما

فكر حزب الاغلبية في التمرد وقليلًا ما كان يفعل — ولكنه في هذا القليل كان يدفع الثمن الغالي كلما فكر في التمرد . . الثمن الذي كان يزداد ارتفاعًا كلما ازداد ابتعاد الوفد عن الحكم ، وكلما ازداد جشع رؤساء هذا الحزب الشعبى ورجبتهم في الشراء غير المشروع .

وليس معنى هذا أن أحزاب المعارضة ظلت صامتة لا تتحرك ازاء هذا التطور في عقلية زعماء حزب الوفد . بل انها كانت تلجأ في فترات البقاء بعيدًا عن الحكم الى اعلان الحرب على حزب الاغلبية مرات ، وعلى السراى بين وقت وآخر . ولا جدال في أن هذه الحرب كانت تختلف في شدتها ، فبينما كانت مركزة على حزب الوفد ، لم يكن نصيب السراى منها عنيفا الا في فترات متقطعة وان كانت قد ازدادت في السنوات الاخيرة السابقة على قيام الثورة ، فكانت عريضة المعارضة التى اتهمت فيها رجال السراى ، . . وكذلك كان الاستجواب الذى نوقش فى مجلس الشيوخ بشأن تصرفات بعض رجال السراى ونزاهتهم مما سأشرحه فيما بعد بالتفصيل .

وكانت أغلبية الشعب تؤمن خلال هذه الفترة بصحة اتهامات المعارضة، ولكنها لم تكن مع هذا ميالة الى تأييد هذه المعارضة تأييدا قويا لعدة أسباب :

أولها أن الشعب — أو أغليتيه — لم يكن يشور كثيرا أو قليلا لمسائل داخلية بحتة ، ولهذا فلولا ثورة الجيش لظل الحكم الفاسد قائما حتى اليوم .

وثانيها — ان الشعب أيضا — لم يكن على استعداد لان يستبدل حكم حزب الوفد بحكم الاحزاب الاقلية وذلك لانعدام « المحبة » بين الطرفين ، ولأن صحافة الوفد كانت قوية في سيطرتها على الرأى العام الذى كان مستعدا لقبول حجة صحف الوفد واهمال حجة احزاب المعارضة ، ومع هذا فقد لعبت الصحافة دورا كبيرا فى معركة نزاهة الحكم كما سأوضحه فى فصول هذا الكتاب .

وثالثها - وجود قوات الاحتلال فى مصر ، وما كانت تتمتع به السفارة البريطانية من قوة استغلت فى كثير من الاحايين لضرب الاحزاب بعضها ببعض أو لتهديد السراى اذا ما حاولت التمرد على تعليمات السفارة ورغباتها ، بل بلغ من قوة السفارة البريطانية أن استطاعت جذب زعيم الأمة ، ورجل الاغلبية الى ميدان الاسماعيلية فى عام ١٩٤٣ للوقوف تحت العلم البريطانى واستعراض قوات الجيش البريطانى المحتلة !

ولم يكن قبول زعيم الاغلبية لهذه الدعوة الا اعترافا منه بجميل الحكومة البريطانية فى اعادته الى الحكم على أسننه الحراب البريطانية بعد أن حوصرت السراى فى ١٠ فبراير عام ١٩٤٢ وأرغم الملك على أن يعهد الى مصطفى النحاس برئاسة الحكومة !

ورابع هذه الاسباب - وأقواها جميعا - هو العنصر النسائى الذى كان يحرك سياسة زعيم الاغلبية ، وفقا لاطماعه وأهوائه . ومهما قال المؤرخون عن أسباب التطورات الخطيرة التى أدت الى هذا التحول فى عقلية زعماء حزب الاغلبية ، . . فانى أجزم ، وأتمسك بهذا الجزم بأن قرينة الرئيس السابق مصطفى النحاس كانت هى العامل الاول ، أو العامل الهام ، فيما تطورت اليه نزاهة الحكم بصورة بشعة . صورة أدت الى قيام الجيش بثورته الكبرى وما جاء فى البيان الذى أذاعه الضباط الاحرار فجر يوم ٢٣ يوليو من أن فساد الحكم هو الدافع الاكبر لقيام هذه الثورة .

ولست أسجل هذا الحكم على قرينة الرئيس السابق مصطفى النحاس مستندا الى اشاعات أو أقاويل أو تهمة باطله . بل أسجله وأنا مطمئن الضمير بناء على ما لمستته بنفسى خلال الفترة التى عشتها وفديا صميما . وقد سجلته فى هذا الكتاب وخطلته مدعما بالبراهين واذا كان بعض الوفدين قالوا انه لا لوم على الرئيس السابق مصطفى النحاس فى كل ما حدث ، اذ كان مثل الزوج آخر من يعلمه

بل انه لم يكن يعلم شيئا، الا أنى أقول ان اللوم كله يقع على الرئيس السابق وحده ، لانه كان يستطيع أن يظل كما كان الرجل النزيه الذى يضحى بكل شىء فى سبيل بقاء نزاهته كرجل سياسى فيواجه بذلك رجال السراى والأعياب الاستعمار بنفس نزيهة راضية مطمئنة فالقول بأنه لم يكن يعلم بما يجرى من وراء ظهره قول لا يستند الى أساس من الواقع ، . . . وقد كان مصطفى النحاس أصلا رجلا فقيرا . وكانت السيدة قرينته أصلا من عائلة طيبة ولكن فقيرة . وفقر الاول لا يحتاج الى تدليل ، وينكفى انه عندما فكر فى الزواج اقترض من بنك مصر مبلغا من المال يعينه على هذا الزواج . أما فقر الثانية فيكفى أن نذكر انه عندما خطبها الرئيس السابق مصطفى النحاس ذهب وألحها الى الاستاذ مكرم عبيد يقول له انه رجل فقير ولا يستطيع أن يجهزها كعروس ، . . . وكان رد النحاس عندما نقل مكرم له هذا الاعتراف ، انه لا يريد جهازا فليديه منزله ويستطيع أن يضم الزوجين معا .

رثم الزواج على هذا الاساس . . .
ثم ماذا حدث بعد ذلك ؟

حدث أن تطورت أوضاع الزوجين من تواضع فى المعيشة الى ثراء واسع ، والى اقامة فى قصر مفروش بأفخر الاثاث ، والى مال يصرف بلا حساب . . . فهل بلغت البلاهة بالرئيس السابق مصطفى النحاس الى ألا يلاحظ كل هذه البطورة وكل هذا الثراء ؟

ان مصطفى النحاس لم يكن أبلها . ولكنه كان متعاميا ، ولاسباب ساقسرها بتوسع فى الصفحات التالية .

وكانت هذه النقطة هى بداية معارك نزاهة الحكم فى خلال العشر سنوات السابقة على قيام الثورة . . . ولم تكن المعارك وطنية ، بل كانت معارك حزبية ، ولن أحصى فى هذه المقدمة ما شهدته مصر من المعارك الحزبية ، وإنما أكتفى بالإشارة الى واحدة منها وهى معركة

الكتاب الاسود أو كما أحببت أن أسميها دائما « معركة النزاهة » فقد كانت مسوايق هذه المعركة ونتائجها نقطة تحول أخرى داخل حزب الوفد وفي السراي • ولعبت السفارة البريطانية دورها الخطير، فأثبتت أنها ما زالت قائمة تحرك السياسة الداخلية وفقا لاطماع الاستعمار ونواياه •

كانت معركة الكتاب الاسود أعنف المعارك التي بدأت في عام ١٩٤٢ ، • • • وظلت مستمرة لفترة طويلة • وقد بدأت بثورة مكرم عبيد على الاوضاع الداخلية في الوفد ، وكان أول بادرة لهذه المعركة عندما اعترضت اللجنة المالية بوزارة المالية على طلبات مصطفى النحاس بتقرير ترقية استثنائية لبعض أنصاره في الحكومة ، واعترض مكرم • وبالتالي اعترضت اللجنة المالية وأعدت مذكرة بالاعتراض والرفض وأرسلت الى مجلس الوزراء •

ولم يكتف مكرم بذلك بل « أرغم » جريدة المصري على نشر هذه المذكرة فكانت القنبلة الاولى • القنبلة التي أيدت الشائعات من أن تصدعا كبيرا يوشك أن يقع في الوفد ، • • • فقد كان الخلاف بين الرجلين - النحاس ومكرم - في نظر بغض الناس لا يمكن أن يرقى الى أعلى من مجرد شائعات ، اذ لم يكن ممكنا أن تقبل فكرة انفصال الرجلين أو مجرد وقوع خلاف بينهما •

وتطور الخصام بعد نشر هذه المذكرة الى معركة عنيفة بين أصدق صديقين في السياسة المصرية • • • وأدى هذا التطور الى فصل أقوى رجل في الوفد من الوزارة أولا ، ثم من الحزب ثانيا كسكرتير عام وكعضو عامل • • • ثم خرجت معركة نزاهة الحكم بعد ذلك من داخل الحزب الى معركة اشتركت فيها مصر كلها •

الاحزاب المعارضة •

• السراي
• والانجليز

أما الاحزاب المعارضة فقد وجدتها فرصة لمحاولة هدم الوفد ثم الاستئثار بالحكم .

وأما السراى فقد كانت تتلهف للانتقام من النحاس الذى قبل الحكم بعد محاصرة سراى عابدين بالدبابات البريطانية ثم القضاء على شعبيته والاستئثار بتوجيه سياسة مصر .

وأما الانجليز فقد كانوا يرون فى هذه الخصومة المندلعة بين الوفد من جهة والاحزاب والسراى من جهة أخرى أكبر فرصة تتيح لهم ارغام النحاس - زعيم الأمة - على الارتقاء فى أحضانهم والاعتماد عليهم دون غيرهم .

وهكذا كانت « نزاهة الحكم » هى الأساس فى كل ما جرى داخل البلاد وخارجها واحتدمت المعركة بين المعسكرات التى تمسك بالخيوط المؤدية الى كرسى الحكم .

ولقد اشتركت فى وضع الكتاب الاسود ، وطبعه ، وتوزيعه ، اشتركت فيه على أساس أن الهدف منه هو التمهيد لاقامة حكم نزيه ، وتنبيه الشعب الى ما يرتكب باسمه من أخطاء ومخاز ، ولست أشك لحظة فى أن هذا هو أيضا كان هدف مكرم عبيد . ولكن - وللأسف الشديد - ما كاد مكرم يرى أن نفوذه وسلطانه بين الاحزاب المعارضة الحاكمة يوشك أن يتقلص . . . وما كاد يحس أن القصر لم يعد قادرا على مواصلة تأييده ، . . . حتى بدأ ينسى الكتاب الاسود ، وخلافه مع مصطفى النحاس . . . بل بدأ ينسى أيضا كل ما ناله ونال أنصاره - من جبروت مصطفى النحاس وتنكيله بهم واعتقاله اياهم ، وسعى الى عقد - ما أسماه - هدنة مع مصطفى النحاس ، ثم تحققت هذه الهدنة ورضى بها مصطفى النحاس . بل لعله هو الذى دفع الى تشجيع العاملين على عقد هذه الهدنة . ليقضى هو أيضا على مكرم بجعله يشطب بتوقيع هذه الهدنة كل ما جاء من اتهام فى الكتاب الاسود ! . .

وبعد هذه الهدنة فتح باب الاثراء والفساد على مصراعيه واندفعت
الفوضى الحزبية والاستعمارية والملكية الى داخل البناء تحطم كل ما
فيه من أثاث، وتهدم كل مبادئ النزاهة والشرف وأصبحت الصورة
الواضحة للذين ظلوا بعيدا عن الاشتراك في هذه العمليات الهدامة
- صورة قاتمة مظلمة .

وقد يسأل سائل لماذا اخترت بالنات هذه السنوات العشر وهل
كانت نزاهة الحكم قبل هذه السنوات بعيدة عن أن تجرح ، وأنا
أقول ردا على ذلك أن هذا ليس معناه أن الحزبية قد ركزت نشاطها
وفسادها في خلال هذه السنوات العشر فقط - ولهذا اخترت
ما جرى فيها. ماسا بنزاهة الحكم مادة لكتابي - وإنما لان هذه
السنوات كانت أكثر من غيرها ضلالا ، . . كما أنها مهدت لقيام ثورة
الجيش في يوليو عام ١٩٥٢ وما حدث بعد ذلك من حل الاحزاب ،
واختفاء الشخصيات الكبيرة التي سترد أسماءها في هذا الكتاب ،
والتي لعبت دورا سياسيا خطيرا في تاريخ مصر الحديث .

وقد حاولت في هذا الكتاب أيضا تركيز الاضواء على الاحداث
«الهامة» - وأكرر الهامة - التي حدثت خلالها . وأنا أقصد بالاحداث
ما كان منها متصلا بنزاهة الحكم فقط . وذلك لان طاقة الاحداث التي
وقعت خلال هذه الفترة أكبر من أن يضمها كتاب واحد . صحيح
انه قد وقعت خلال هذه الفترة أحداث سياسية بالغة الاهمية ،
وكان الشعب يؤدي دوره العظيم في معارك القنال وغيرها ، بدافع
من وطنيته ، ولكن حزب الوفد كان يستغل هذه الاحداث - بدون
علم من الشعب لمصلحة بقائه في الحكم والاثراء على حساب الشعب
المكافح المحارب . ويوم يكتب عن معارك القنال ومحاربة الاستعمار
الانجليزى سيغترف المؤرخون بهذه الوقائع ويشرحونها بالتفصيل
ولهذا السبب أيضا لم أعرض تعرضا كاملا لحادث ٤ فبراير على اعتبار

أنه حدث سياسي وتحتاج دراسته والتعمق في أسبابه الى كتاب مستقل . .

وهناك نقطة أخرى أريد إبرازها في هذه المقدمة وهي أنني حرصت على ذكر الاحداث والوقائع التي لمستها بنفسى والتي أستطيع الوثوق بصحتها كما اخترت الاحداث التي يمكن أن تعتبر نقطة تحول في السياسة الداخلية دون التعرض للاحداث الأخرى التي تقل عنها - في رأيى - أهمية . ومعظم صفحات هذا الكتاب كتب قبل قيام ثورة الجيش، والباقي كتب بعد قيامها - وقد حاولت - بقدر الامكان - أن أربط بين الاحداث بعضها ببعض . وأملى أن يقدم كل من جمع في جعبته الكثير من الذكريات السياسية عن معاركنا الداخلية في خلال هذه الفترة أن يقدم كل ما عنده للناس فان خير ما يؤدي للوطن ، وللذين سيؤرخون تاريخنا فيما بعد - أن تسجل الاحداث واحدا بعد الآخر وفي كتب متعددة تكون مرجعا لابنائنا وأحفادنا عندما تتاح لهم فرصة دراسة فترة من أخطر الفترات التي مرت بالوطن .

جلال الدين الحمامى

الفصل الأول

الحادث الضخم

الأسبوع الأول في شهر فبراير ١٩٤٢ :

كانت الساعة قد بلغت الثامنة والنصف من مساء ذلك اليوم . فأخذت أستعد للنوم ، اذ كانت تلك الليلة ليلة أجازتي ، فقد كنت أعمل طوال الأسبوع بجريدة المصري حتى الساعة الخامسة صباحا ، وكنت أنتظر بفارغ الصبر ليلة راحتي حتى أنعم بأطول مدة ممكنة من النوم .

وكانت تلك الفترة فترة عصيبة من فترات الحرب العالمية الثانية ، وكانت مظاهرات معينة قد سارت في شوارع القاهرة تهتف « الى الامام يارومل » ، اذ كانت القوات الالمانية على أبواب الاسكندرية . فاهتزت الدوائر البريطانية لهذه المظاهرات وان كنت اعتقد انها مدبرة تمهيدا لتدخل بريطاني .

فقد كانت حكومة حسين سرى تواجه انقساما داخليا . وكانت أحزاب الاقليات التي يعتمد عليها في البرلمان قد بدأت تنقلب عليه . وتثير في وجهه المشاكل . وعندما قامت المظاهرات في القاهرة التي تردد فيها « الى الامام يا روميل » دعا حسين سرى مجلس الوزراء الى الاجتماع وقال لهم « ان هذه المظاهرات مدبرة . اشترك في تدبيرها على ماهر والشيخ المراغى شيخ الجامع الأزهر ، وكامل البندارى . وتحت يدي تقارير تثبت أن اجتماعات كثيرة تعقد في عوامة الشيخ المراغى وأن الاوامر بقيام هذه المظاهرات قد صدرت من هذه العوامة . وأنا قادر على قمع هذه المظاهرات ، فهل

توافقون على اصدار الاوامر الى البوليس بقمع هذه المظاهرات .
وتردد الوزراء ..

وقالوا نبحث المسألة

وأحس حسين سرى ان المؤامرة تسير وفقا للخطة الموضوعة ، ولهذا
قال لهم .. اذا كان الامر كذلك فأنا مستقيل ..

وجمع أوراقه وخرج ليواجه كيليرن وتتحول الازمة هذا التحول
الخطير الذى بدأ بحادث ٤ فبراير ..

وكنت اذ ذاك قد بدأت عملي سكرتيرا لتحرير تلك الصحيفة الوفدية .
وكانت أمنيته أن أرتفع بتوزيعها الى رقم كبير ، ومن ثم لم أكن أغادر
مكتبي بالجريدة الا فترات محدودة من النهار أو الليل لا تتجاوز
الست ساعات جميعا ، أقضيها فى النوم أو تناول وجبات الطعام ،
ولكننى كنت أحس فى نهاية الأسبوع أن لبدنى على حقا وأنه لزاما
على أن أنال قسطى من النوم .. النوم لحساب أسبوع كامل .

وأمسكت تلك الليلة بكتاب ، ولكننى لم أقرأ منه سطرًا واحدًا
ذلك لأن الكرى كان يثقل جفونى وقد تغلب على رغبتى فى القراءة
.. بيد أنه حدث حادث مفاجئ طرد النوم والرغبة فى القراءة معا ،
فقد دق جرس التليفون فى تلك اللحظة ، وكان المتحدث هو صاحب
الجريدة ..

ولا شك أن موضوع هذا الحديث كان بداية حدث كبير من أحداث
السياسة المصرية ، أو لعله كان مقدمة للتطورات التى بدأت فى
٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وانتهت فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

عشر سنوات ، وخمسة أشهر ، و ١٧ يوما .. انها ليست بالفترة
الطويلة فى تاريخ الأمم والشعوب ولكنها فترة حافلة بالأحداث فى
تاريخ مصر السياسى .

كان صاحب الجريدة قد سمع أن فى الجو السياسى الداخلى
والخارجى معا تطورات هامة ، ولهذا رأى أن ألغى أجازتى فى تلك

الليلة ، وأن أحاول جمع خيوط هذه التطورات :
ولم أتحمس لهذا الحديث قى بدايته .. فقد كان ثمة رقابة شديدة
مفروضة على الصحف المصرية ، وكنت أعرف أن صاحب الجريدة ،
كغيره من أصحاب الصحف - يكره أن ينال أحد محرريه أجازة
أسبوعية ، فلعله غير جاد فيما يقول .. ثم كنت مع هذا ورغم غرامى
الشديد بالصحافة - أحس أن لهذه الأجازة قدسية لا يجوز لأحد
أن ينتهك حرمتها ..

ولكن احساسا خفيا دعانى الى أن أتناسى هذا كله ، والى أن أقوم
من فراشى فى ليلة من ليالى الشتاء القارس ، متنازلا عن أجازتي التى
أعد من أجلها الأيام ، بل الساعات .

ولم أكن حتى تلك اللحظة قد بدأت التفكير « من أين أبدأ ؟ » ..
« والى من أبدأ ؟ » .. « وكيف يمكن أن أمد يدي الى الحيط الأول من
خيوط هذه التطورات الهامة » .. بل لم أكن أعرف ما هى هذه
التطورات وهل مصدرها الخارج ، أم هى نتيجة من نتائج التفاعلات
الحزبية فى الداخل ..

لم أفكر فى شئ من هذا كله ، بل تركت الأمر للصدفة والقدر ،
ولست أدري لو أننى كنت فكرت ودبرت ورسمت خطة لجمع خيوط
هذه التطورات الهامة أكنت أصل الى نتائج سريعة كذلك التى وصلت
اليها بمحض الصدفة ؟

ولكن اليك ما حدث بالضبط ...
توجهت رأسا بسيارتى الصغيرة الى حيث يقيم رئيس الوزراء وقت ذاك
الرئيس السابق حسين سرى .. وكنت أعرف عنه أنه يأوى الى
فراشه مبكرا ، وأنه يذهب اليه ولو كان فى زيارته بعض الضيوف ،
بل كثيرا ما كان يحدث أن يترك ضيوفه ويتسلل من سلم الخدم الى
غرفة نومه تاركا الترحيب بضيوفه الى أقاربه .

وأخذت أحدث نفسى وأنا فى طريقى الى منزل رئيس الوزراء : هل

يعقل أن أجده مستيقظا في هذه اللحظة واذا فرض أنه لم يأو بعد الى فراشه ، فهل يعقل أن يستقبلنى فى هذا الوقت من الليل ؟ وهل يمكن أن أنجو من لدعاته وتعليقاته القاسية — التى اشتهر بها — وأنا أطلب مقابلته فى منزله فى هذا الوقت المتأخر .. ؟

ووصلت الى منزله بالزمالك .. وبدأت المصادفة تلعب دورها الكبير فورا ودون إبطاء ، فقد وصل موكب اللورد كيلرن ، السفير البريطانى ، الى منزل رئيس الوزراء . ونزل السفير من سيارته «الرولز رويس» الصفراء ، واتجه رأسا الى البيت ، ولم يطل انتظاره أمام الباب الخارجى اذ أن رئيس الوزراء كان فى انتظاره .

وما كاد السفير البريطانى يختفى داخل المنزل حتى غادرت سيارته وموكبه المكان كأن الأمر كان مدبرا من قبل حتى لا يعرف أحد أن السفير البريطانى يزور رئيس الوزراء فى هذا الوقت المتأخر من الليل ، وهكذا كانت المصادفة هى العامل الذى تطوع وأوصل الى يدى الحيط الأول .

ونظرت الى ساعتى .. وكانت التاسعة مساء .
ثم عدت فنظرت اليها عندما غادر السفير دار رئيس الوزراء .. كانت قد أوشكت أن تشير الى العاشرة ، وعلى هذا تكون المقابلة قد استغرقت ساعة ..

وتابعت موكب السفير بسيارته فاذا به يعود الى السفارة ، واذ بمكاتب الموظفين تضاء وتذب فيها الحياة .
وعدت الى مكتبى ، وطلبت رئيس الديوان الملكى ، المرحوم أحمد محمد حسنين « باشا » ، وكانت صداقتى به تسمح لى أن أطلبه فى أى وقت .. ولعبت المصادفة دورها الثانى ، فأمسكت بالحيط الثانى اذ ما كدت أدير قرص التليفون بالأرقام حتى سمعت رئيس الديوان الملكى يتساءل فورا : « سراى عايدين ؟ »
ولم أرد فى البداية ...

ولكننى سارعت فقلت : « ولماذا تطلب سراى عابدين فى هذا الوقت ؟ »

ولم يكن أحمد حسنين منشرح الصدر فى تلك الليلة كعادته ، ولما عرف أننى المتحدث اليه طلب منى أن أطلبه بعد لحظة لحاجته للاتصال السريع بسراى عابدين ..

قلت : « لعلك تريد أن تعرف ، قبل أن يتم هذا الاتصال ، ما عندى من الأخبار الهامة »

فسألنى : « وما هى ؟ »

قلت : « ان كيلرن اجتمع الآن بحسين سرى فى منزله واستغرق اجتماعهما ساعة »

فأجاب : « ولكن كيلرن ليس فى القاهرة ، لقد غادرها للصيد »

قلت : « ولكنه عاد فى المساء وتوجه الى دار حسين سرى واجتمع به طويلا »

وسكت حسنين لحظات ، ثم قال : « متشكر » ، قالها بلهجة تحمل الكثير من المعانى ..

كان ثمة شيء اذن فى الجو السياسى ، ولكن مهما يكن من أمر هذا الشيء ، أو هذه الاشياء ، فان الرقابة لن تسمح بنشرها ، فلتكن المحاولة قاصرة على نشر نبأ قطع رحلة السفير للصيد وعودته الى القاهرة مساء ، ومقابلته لرئيس الوزراء .. ومع هذا كنت أتوقع أن تعترض الرقابة على نشر هذا الخبر الموجز .

واتصلت بالرقيب العام ، الاستاذ محمد حسن يوسف ، وقد أصبح فيما بعد وكيلا للديوان الملكى ، وقرأت عليه ما كتبت ..

وفكر الرقيب العام لحظة ثم نطق بالجملة التقليدية : « لا مانع من النشر » !!

وانفرد المصرى بالنبأ ، أو بعبارة أدق انفرد بمولد حدث كان بداية الأحداث السياسية التى تعاقبت على مصر فى السنوات العشر

التالية أو تزيد ، ثم انتهت بطرد الملك فاروق واسدال الستار على عهد أسرة محمد علي .

كان حسين سرى قد قرر أن يستقيل ، وكان أمر الاستقالة - دون شك - هو مدار الحديث في المقابلة التي تمت بينه وبين كيلرن في منزله ، وقد علمت فيما بعد أن حسين سرى قال لآخوته عقب انتهاء المقابلة : « لقد أصبحت استقالتى نهائية » .

واستقال حسين سرى ، وحاول الملك أن يجمع حوله الأحزاب السياسية ويشكل وزارة قومية تواجه الأحداث المقبلة ، فدعا الزعماء جميعا الى مقابلاته بقصر عابدين وكان الرئيس السابق مصطفى النحاس فى قنا فدعى الى الحضور فورا الى القاهرة .

ورأى الانجليز ان الملك يوشك أن يقضى على أمنيتهم أو مؤامرتهم التى دبروها كى يتولى الوفد الحكم ، فبعث السفير بانذار الى الملك قال فيه : « اذا لم أعلم قبل الساعة السادسة من مساء اليوم أن مصطفى النحاس قد دعى لتأليف الوزارة فان جلالة الملك فاروق سيتحمل تبعه ما يحدث .. »

وحاول الملك - رغم هذا الانذار - أن يمضى فى تنفيذ فكرة تشكيل الوزارة القومية ، ولكن النحاس رفض - ورفض بشدة ، مما جعل الحاضرين يؤمنون فيما بعد ايمانا قويا ، بأن الرجل الوطنى كان على علم بما سيحدث ..

وتم الاتفاق فى نهاية الاجتماع على رفض الانذار ، ووقع الجميع على هذا الرفض ، وكان آخر الموقعين مصطفى النحاس ، ولكنه قبل توقيع عليه قال انه لا يتحمل مسئولية ما سيترتب على ذلك من نتائج .. !

وذهب أحمد حسنين بهذه الوثيقة الى السفارة البريطانية ، ونظر كيلرن الى الرد وراجع التوقيعات ووقف عند توقيع النحاس ليسأل مستغربا : « هل أنت واثق أن هذا التوقيع هو توقيع مصطفى

النحاس ؟ ، . . وكانت دهشة السفير مما زاد فى التأكيد بأن
النحاس كان على علم بالمؤامرة . .

وفى الساعة التاسعة أحاطت الدبابات البريطانية بقصر عابدين ،
واقترح كيلرن مكتب الملك ثم كان ما عرفه الجميع من الخضوع للرغبة
الانجليزية ، ودعى مصطفى النحاس الى تشكيل الوزارة .

لم أشهد هذا المنظر المروع — منظر حصار عابدين بالدبابات — فى
بدايته ، ولكننى شهدت فى نهايته ، فقد كنت عائدا الى مكتبى بعد
تناول طعام العشاء فاز بعامل من عمال الجريدة يلقي الى بنأ الحصار ،
فركبت سيارتى من فورى الى ميدان عابدين ، وشهدت الحصار ،
وشهدت ما هو أفجع منه ، شهدت الشعب يقف من هذا المنظر المروع
موقف المتفرج ، مع ان الملك لم يكن مكروها فى ذلك الوقت ، ولم
يكن قد انغمس فيما انغمس فيه بعدئذ من تبذل واستهتار ، بل
كانت تصرفاته جميعا تتسم بطابع رعاية مصلحة الشعب .

ولكن الشعب . . الشعب المرهف الحس ، كان يليدا فى تلك
اللحظة بلادة منقطعة النظر ، كان يواجه الاستراليين وهم يحيطون
بالميدان بخوذاتهم وبنادقهم ويتندر معهم ، ويطلق فى آذانهم بعبارات
لا تمت بصلة الى هذه الرواية المفجعة التى تمثل فصولها أمامه فى
هذا الميدان . .

وعدت الى مكتبى حزينا ، وطلبنى مكرم عبيد ليسألنى عن حقيقة
ما يشاع عن محاصرة قصر عابدين ، فقلت له : « لقد شهدت بعينى ،
فهو ليس اشاعة »

وقد رد مكرم بكلمة واحدة : « يا حفيظ » . . وأقبل السماع .
وجاءت وفود الجزبيين والموظفين ونهاذى الفرص الى جريدة المصرى
تسأل عن الانباء . . انباء الوزارة ، من شكلها ، ومن دخلها ؟
أما الحصار . . .

وأما الاعتداء على العرش . . .

فقد كانت الأسئلة عنهما تأتي على الهامش كأن الحادث مضى في
ذمة التاريخ ، وليس عليهم الآن إلا أن يطمئنوا على الوزارة ومن رشح
لها ، ومن دخلها ...

وجاءت وفود النواب السابقين ، النواب الذين ظلوا بعيدا عن
مقاعد النيابة زهاء خمس سنوات .. جاءوا يسألون عن « موعد
الانتخابات » ، وبدأوا يتحدثون عن توزيع الدوائر الانتخابية
ويفرضون الفروض بشأن الترشيحات ثم يفكرون على أساس هذه
الفروض ..

وأمسك بعضهم التليفونات يطلبون مراكزهم ودوائرهم الانتخابية
يستفسرون ويذيعون أنباء عودة الوفد الى الحكم ، بعد أن كاد يقتلهم
اليأس من أن تنتهى فترة المجلس بانتخابات أخرى تجريها حكومة
محايدة ..

ووقع بعد هذا ما هو أدهى وأمر ، فقد ذهب مصطفى النحاس
لأول مرة الى مكتبه وذهب اللورد كيلرن بوصفه سفير بريطانيا
صاحبة الدبابات - الى رئاسة مجلس الوزراء ...

وكنت وقت ذاك واقفا في فناء مجلس الوزراء أشهد الوفود
الهاتفة بعودة الوفد الى الحكم بعد الغياب الطويل ، وكانت الجماهير
الهاتفة تعلم جيدا كيف جاء مصطفى النحاس الى الحكم ، ولكن هذا
لم يكن يعنيه في شيء .. بل كان الذى يعنيه أن يعود مصطفى
النحاس .. وشهدت هذه الجماهير المتحمسة اللورد كيلرن وهو
ينزل من سيارته فأسرعت اليه تهتف له وتحييه ..

ثم وقعت الكارثة ، اذ حملته على الأعناق .. ثم كان ختام
الكوارث كلها ظهور النحاس وكيلرن معا في شرفة مجلس الوزراء
يتلقيان تحيات الجماهير ..

هذه الأحداث الجسام التى وقعت في أيام قلائل من الأسبوع الأول
لشهر فبراير سنة ١٩٤٢ هى فى رأى ، كما قلنا ، فاتحة كل

الأحداث الأخرى التى بدأت فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وانتهت بعزل الملك فاروق فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ .

لقد برزت عناصر المؤامرة التى خلقت ٤ فبراير ، ووضع أن مصطفى النحاس كان يعلم قبل هذا التاريخ أن الانجليز سيطلبون عودته الى الحكم ، ولهذا رفض فكرة الوزارة القسومية ، ورفض أن يشترك فى أى اجماع على احباط مؤامرة الانجليز لأنه كان قد وعد بالاشتراك فى تنفيذها حتى النهاية ، ولم يكن توقعه برفض الانذار ليبدل من مواقيت المؤامرة لأنه وان دل فى الظاهر على الاشتراك فى الرفض فانه فى الواقع لا يعنى خذلان الانجليز واحباط تدبيرهم ، اذ أنهم يملكون رفض هذا الرفض - وهذا ما كان - فقد مضوا فى انذارهم حتى النهاية - وكانت النهاية أن يتولى مصطفى النحاس الحكم . . !

وكان المعروف ان الاعتذار الذى قدمه الانجليز ، بناء على طلب أعضاء الوفد ، كشرط لاشتراكهم فى الوزارة - قد يخفف قليلا من حدة هذا الحادث الضخم . . ولكن الاعتذار فقد قيمته بعد كشف المؤامرة أخيرا ومعرفة أن مصطفى النحاس اشترك فيها من البداية ، بل أصبح هذا الاعتذار فصلا أخيرا أضيف الى فصول رواية ٤ فبراير لترضى الجماهير التى لا يطيب لها النهايات المفجعة فيما تشاهد من مسرحيات وروايات .

ولا شك عندي حتى هذه اللحظة فى أن مكرم عبید لم يكن يعلم شيئا عن هذه المؤامرة النحاسية البريطانية ، بل لقد كشفت الحوادث عن أن مدبرى تلك المؤامرة والمشاركين فى تنفيذها ، رسموا خطة أخرى لابعاد نفوذ مكرم وتأثيره على النحاس ، واخلال عنصر جديد منخله حتى يفسخ الطريق أمام الذين يطلبون الثراء عن طريق الحكم وينتهزون فرصة الحرب لتحقيق هذا الثراء . .

لم يكن مكرم على علم بهذه المؤامرة ، ولم يكن قد فقد ثقته بعد فى

مصطفى النحاس ، أو في وطنية مصطفى النحاس ، ولهذا فكر أول ما فكر في العمل على إزالة أثر حادث محاصرة قصر عابدين بالدبابات قبل أن تؤلف الوزارة ، ولقد أحس فيما بعد ، وبعد أن قطعت الوزارة شوطا في عملها ، أن الذين أحاطوا بمصطفى النحاس بدأوا يباعدون بينهما ، ولكن على الرغم من هذا ، وعلى الرغم من نجاح المتآمرين في خططهم التي انتهت باخراجه من الوزارة وفصله من الوفد ، ظل مكرم الى وقت غير بعيد لا يتصور أن مصطفى النحاس كان شريكا في هذه المؤامرة ..

ولمكرم عذره .. فقد كانت العلاقة التي تربط الرجلين علاقة جهاد ، ونضال ، ونفى ، وتشريد ، واضطهاد ، ولم يكن يتبادر الى ذهن مكرم أن الرجل نسي كل هذه السنوات وكل هذه المواقف لمجرد الشهوة في الحكم ..

ولكن لم تكن في الواقع شهوة الحكم ، بقدر ما كانت شهوة في الثراء تستبد بقرينة الرئيس السابق مصطفى النحاس حتى لا يكاد أجزم بأن زواج مصطفى النحاس هو العامل التاريخي الكبير الذي كان له أكبر الأثر في كل تلك الأحداث السياسية التي مرت بالبلاد ..

كانت السيدة قرينته لامة الذكاء شديدة الطموح ، لا تريد من هذا الزواج كسبا سياسيا ، ولم تكن تنظر الى مهمتها بوصفها زوجة لزعيم سياسي كبير على أنها مهمة وطنية تقتضيها أن تقف الى جوار زوجها وتسنده ، وتدفعه الى مواجهة الأخطار في سبيل بلاده ، لم تكن تؤمن بشيء من ذلك كله وتعيره أى اهتمام ، ولم تكن ترى الوطنية جوهرة تحل بها جيدها ورأسها في المجتمع المصري .. إنما كانت تحب المجوهرات والأحجار الكريمة ذات القيمة الغالية في سوق البيع والشراء ..

لم تكن الزعامة السياسية مالا يصلح للإدخار ، وهي تحب أن تعد

عدتها للمستقبل وتنظر كل يوم الى قرينها فتجد الفارق فى السن
بينها وبينه كبيرا ..

ولم تكن تحى أنه يستحق أن يخدم .. لأن الخدمة الحقة فى
نظرها لا تستحقها الا فى الضياع والأراضى الزراعية التى تدر
ايردا دسما كل عام .

وهى بعد هذا كله تنظر الى تاريخ زوجها الطويل فى خدمة مصر ،
ثم تنظر الى رصيده فى البنك ، فتراه بالقروش والملاليم ..

ولا شك أن مصطفى النحاس كان يحس فى الوقت نفسه أنه رجل
تقدمت به السن ، وأن السيدة التى تزوجها جميلة ما تزال فى ميعة
الصبا ، وانها تريد الاستمتاع بكل مباهج الحياة ، ولم يكن يملك الا
اسمه وزعامته وشهرته الوطنية ، وقد أحس كما يحس كل رجل أن
هذا الاسم الرنان ، وهذه الزعامة « المقدسة » ، وهذه الشهرة
الوطنية ، لا تساوى فى نظر السيدة قرينته شيئا ، انها كلها فى
نظرها بضاعة رخيصة ، تنتهى بنهاية صاحبها .. النهاية المحتومة
لكل فرد .. !

ولم تكن السيدة زينب الوكيل تنكر شيئا من هذا كله ، بل كانت
تجاهر به وتعلنه فى غير ما تلويح أو تلميح ، فقد أقيمت الوزارة
الوفدية فى ختام عام ١٩٣٧ ، وذهب أعضاء الوفد الى منزل مصطفى
النحاس ، وأخذوا يتدارسون خطرات كفاحهم المقبل ، وجلست
السيدة زينب الوكيل معهم واستمعت الى كلامهم « الاجوف » ! ..
ثم انفجرت قائلة : « كفاح ايه وجهاد ايه ؟ .. هل هذا يؤكل أو
يشرب ، وماذا يساوى بالجنيهات .. ؟ »

وكانت اللغة جديدة على مسامع أعضاء الوفد ، فقد اعتادوا أن
يجلسوا الى السيدة صفية زغلول فى هذه المناسبات ، وأن يستمعوا ،
اذا وجدت من واجبها الكلام ، الى أصدق آيات الوطنية والوفاء بحو
مصر ، تتحدث بها فى أسلوب كالأسلوب الذى كان يتحدث به سعد

زغلول ، ولم يسمعوا منها مرة تقييما للجهاد بالجنيهاً والقروش !!
واستمع مصطفى النحاس الى حديث قرينته ، ثم ابتسم ولم
يتكلم ، هذا الحادث الذى تحدث به أكثر من واحد من أعضاء الوفد ،
كان ايذاناً بانفجار الثورة التى اعتملت فى نفسها أربع سنوات أو
تزيد ، حين كان الوفد مبعداً عن الحكم ، ثم جاءت حكومة الوفد على
أسنة الرماح البريطانية ، فانفجرت الثورة الحبيسة ودمرت ما دمرت
من القيم والنظم والأوضاع لتبنى على أنقاضها الشراء الواسع والجاه
العريض .. !

ولسنا نعرف بالضبط دور السيدة زينب الوكيل فى مؤامرة
٤ فبراير ، ولكن الذى لا شك فيه هو أنها كانت خلال تلك الفترة
التي أقصى فيها الوفد عن الحكم تحاول أن تغير من تاريخ مصطفى
النحاس واتجاهاته ، والذى لا شك فيه أيضاً أن مصطفى النحاس
كان وهو يرى السن تتقدم به ينساق وراء قرينته ، لقد كانت الأيام
تمر والأسابيع تكرر ، والشهور تتوالى ، والسنوات تمضي ، ولا أمل
فى الحكم ، ولا رجاء فى أن يأتى النحاس مرة أخرى حاكماً ..

وكان قد انقضى أكثر من عام على اقالة الوزارة ، ثم أعلنت الحرب
العالمية الثانية ، وبدأت تطرق أذننى السيدة زينب الوكيل أنباء
الصفقات التى تعقد ، والشراء الذى يتدفق على التجار ، وكان الى
جانبها أخوة لم ينالوا قسطاً من التعليم ، ولكنهم يرون الفرصة
سانحة لسد هذا النقص ، بانتهاز فرصة الحرب والنزول الى ميدان
التجارة لاشباع طموحهم الى الشراء ..

كل هذه الظروف لعبت دوراً خطيراً فى حياة الزعيم الوطنى
مصطفى النحاس ، فأذابت كفاحه وجهاده وتاريخه ، ودفعت به فى
٤ فبراير الى الحكم فوق أسنة الحراب البريطانية .. وأنسته تاريخه
وجهاده وذكرته بشيء واحد هو أرضاء زوجته الشابة ..

هذه جقائق تكتب للتاريخ ، ولو أن أعضاء الهيئة الوفدية كانوا

قد وجدوا من أنفسهم الشجاعة للوقوف في وجه هذه السيدة لتغير وجه التاريخ ، ولظلت لمصر زعامة وطنية على مدى الأيام ، ولعرف فاروق أنه يواجه رجالا لا تحكمهم سيدات ، ولما نزل الى الدرك الأسفل من الانحطاط والفساد والرشوة ، حتى صار أسوأ مثل للمساويء في تاريخ العالم الحديث .

ولقد حاول أربعون نائبا من نواب الهيئة الوفدية ، وكنت واحدا منهم ، أن يقفوا في وجه السيدة زينب الوكيل ، فعقدوا لهذا الغرض عدة اجتماعات في بيت مكرم عبيد ، وكان الحماس يدفع النواب الى الكلام في هذا الموضوع بصورة قاضحة ، ثم تم الاتفاق على أن يتقدم هؤلاء النواب بطلب الى رئيس مجلس النواب لمناقشة بعض تصرفات الوزارة في مسائل كانت السيدة زينب الوكيل طرفا فيها .

ووقع النواب الأربعون جميعا على هذا الطلب في حماس واندفاع ..

وقدم الطلب الى رئيس المجلس ، الأستاذ عبد السلام جمعة ، فانتهاز فرصة عقد جلسة سرية لمناقشة بعض المسائل العسكرية ، وأمر بتلاوة الطلب المقدم من النواب مما سبأينه بالتفصيل في الفصول التالية .

ولم تناقش الوزارة الموضوع لأن الغالبية رفضت ، وهذا ليس بيت القصيد في الموضوع ، بل المهم هو الكارثة التي وقعت فيما بعد وأطاحت بكل أمل في الحياة النيابية .

فقد انتهت الجلسة ، وبدأت المناورات والاتصالات بالذين وقعوا العريضة ، وتكشف الأمر عن مخاز وفضائح ، منها أن بعض الذين وقعوا طلب المناقشة كانوا من أصحاب المصالح ، وقد اتخذوا هذا الطلب سبيلا الى المساومة ، ومنها أن عدد الموقعين تناقص في تلك الليلة بالذات وتضاءل الى أن أصبح هزيلا ، فلقد أعلن أصحاب المصالح أنهم سخبوا توقيعاتهم لأنهم كانوا مخدوعين ، وقضيت

مصلحتهم في نفس تلك الليلة ، وقد أدركت فيما بعد لماذا كان هؤلاء المتراجعون هم أكثرنا جميعا حماسا واندفاعا وتحريضا لمكرم على تقديم طلب فتح باب المناقشة في سياسة الوزارة ، فقد كانوا يعلمون أن هذا هو سبيلهم السريع الى قضاء مصالحهم ، وكانوا يعلمون أن الوزارة لن تقضى لهم هذه المصالح بالسرعة التي يريدونها ، وبالكيفية التي تتم بها مصالح السيدة زينب الوكيل وأشقائها ، إلا اذا اتخذوا هذا الموقف الايجابي الحازم ، وقد صدق ظنهم ، ونجحوا في ليلة واحدة فيما فشلوا فيه أسابيع وشهورا .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل بذلت محاولات جبارة مع من بقى من النواب مع مكرم ، عقب تلك الليلة ، ولم يكن القائم بهذه المحاولات مصطفى النحاس ، أو فؤاد سراج الدين ، بل السيدة زينب الوكيل وبعض أشقائها ، فقد بدأت تدعو بعض هؤلاء النواب الى زيارتها في منزلها وتحاول اقناعهم بوسائل دبلوماسية ، يعجز عنها أكبر رجال الدبلوماسية ، ونجحت الوسائل مع البعض ، وفشلت مع الذين أبوا أن يعاملوها أو يستجيبوا لدعوتها ، ولو لم آكن أنا واحدا من الذين طلب اليهم مقابلة السيدة زينب الوكيل ورفضوا ، ما ذكرت هذه الواقعة ، وما كنت أعتقد أن هذه السيدة لعبت الدور الأكبر في كل هذه الأحداث التي مرت بمصر في تلك الفترة ، حتى انتهت بطرد الملك فاروق ، ولقد ترتب على الرفض من جانبي أن فصلت من مجلس النواب في ليلة واحدة ، وفي مناقشة لم تستمر أكثر من خمس دقائق .

كان الشعب مع هذا كله يعيش في غفلة عن الأحداث التي تمر به ، لم يتنبه لخطرها على كيانه وكرامته ، واستخدم الوفديون المهارة التي عرفوا بها في تأويل الأحداث والترويج لدعاويهم ، فراحوا يهاجمون كل من يتعرض لحرم الرئيس السابق مصطفى النحاس من ناحية حساسية ، وهي الإنكار أو تصنيع الإنكار لأن

تهاجم سيده ، واستخدمت السيدة بدورها ايمان الشعب بهذا المبدأ « الانساني النبيل » ، واستغلته في خدمة أغراضها ، فراحت تندفع في سياستها وهي واثقة أن هناك ما يحميها ، وهو ذلك المبدأ الانساني ، ثم وجدت في زوجها رجلا طيعا ، يعقد مؤتمرا صحفيا يضم أصحاب الصحف ورؤساء تحريرها ، ثم يشرح لهم من أين أتى هذا المال لزوجته ويرد مصدره الى الجواهر الموروثة والهدايا التي أغدقت عليها بمناسبة زواجهما ، ثم ما لبثت أن رأت الرقابة التي فرضت للحرب تسخر من أجل حمايتها فلم تتورع عن ارتكاب الأخطاء ، حتى أصبحت في فترة وجيزة سيده ثرية ثراء ضخما لها حساب كبير في بنك ، حل محل حساب زوجها القديم . . . حساب القروش والملايين ، حساب الوطنية والنزاهة والكرامة والجهاد .

وسقط مصطفى النحاس في الميدان ، ولكن الشعب ظل يسنده عن جهل وايمان بأن النزاهة لا بد أن يظل نزيها مدى الحياة .

ومن ثم كانت مسئولية الشعب في هذا الذي حدث مسئولية ضخمة ، فهو مسئول الى حد كبير عن فتح باب استغلال النفوذ على مصراعيه ، وهو مسئول عن هذا الفساد الذي استهوى رجال الحكم ، ثم استهوى الملك ومن أحاط بالملك ، حتى قادوا البلاد الى الهوة السحيقة التي لوثت سمعتها ، بل وقضت عليها .

ولقد حرصت محكمة الثورة خلال محاكماتها للوفديين ، على إبراز هذه الناحية في صورة واضحة ، فكانت ترى أن الخطأ الصغير الذي ارتكبه حزب الغالبية الشعبية لا يقل جرما عن الأخطاء الكبيرة ناهيك بأخطاء مصطفى النحاس والسيدة زينب الوكيل ، وهي من النوع الضخم الكبير . .

لقد أسهم الشعب ، وهذه حقيقة يجب أن يعرفها الشعب ، في تشجيع النحاس وحرمة على ارتكاب كل هذه الأخطاء ، لأنه أساء الظن بكل الذين اتهموا الرجل وزوجته ، ولأنه أبى أن يحقق أو

يدقق أو يطلب من مصطفى النحاس تقديم الذين اتهموه بهذه التهم «الباطلة» الى المحاكمة ، وقد يلتمس بعض الناس العذر للشعب لأنه لم يكن يتصور أن رجلا كافح وجاهد وضحي في سبيل بلاده ، ينقلب بين يوم وليلة الى ما انقلب اليه ، وقد يكون لهذا النفر من الناس بعض العذر في البداية ، ولكن الوقائع كانت تتكشف يوما بعد يوم، وكان الشعب يسمع كيف تدفع الرشاوى ، وكيف تلغى الاحكام العسكرية وتعطل وتبدل ، وكان يعلم أن الرجل كان فقيرا ثم أصبح وأوسع الثراء ، فكان عليه أن يسأل من أين أتى بهذا كله ؟

بل لقد كان بعض الوفديين الذين يميلون الى الرجل يدافعون عنه بحجة أنه لا يعرف ما يجرى وراء ظهره ، وبأن اللوم كله يقع على حرمه ، ولكنهم لم يجدوا من أنفسهم الشجاعة على مواجهة زعيمهم بين أربعة جدران بهذه التهم الخطيرة ، ويطالبونه بوقف هذا الاتجار بأقوات الشعب والثراء على حسابه .

كانت هناك ألف وسيلة ووسيلة ، ولكن بعضهم تملكه الجبن ، والبعض الآخر كان صاحب مصلحة ، والبعض كان قد عُرف بابي الدخول الى هذا الثراء فدخله ، ولعن الوطنية والتضحية والجهاد .

وثمة سبب آخر كان يدفع بالشعب الى الوقوف في جانب مصطفى النحاس ، وهو كراهة حزب الغالبية للأحزاب المعارضة ، وهذا مثل صارخ للتعصب الحزبي ، ومهما يكن الرأي العام في الأحزاب المعارضة فإنها كانت الى حد كبير أنزه من حزب الغالبية ، وكانت أخطاءها في الحكم أقل بكثير ، بل انها تكاد تكون معدومة . اذا قيست بالأخطاء الجسيمة التي كان يرتكبها حزب الأغلبية وزعيمه وزعيمته . . . !! وفي اعتقادي أن الموقف كان يتغير كثيرا لو أن الأحزاب المعارضة اندمجت في حزب واحد ، وتناستت خلافاتها وتناحرها على المسائل الشخصية ، نعم كان الوضع يتغير كثيرا ، وكان يمكن اغلاق الكثير من الأبواب التي كانت تفتح للمساومات . . . فان تلك المساومات

أدت الى اضعاف كل حكومة من حكومات الاقليات وسمحت للملك أن يتلاعب بكل وزارة ، وفى كل عهد ، حتى انقلب حكمه الى ديكتاتورية طاغية لا هم لها الا قضاء ماآربه وأطماعه الشخصية .

يقول المتصلون بالملك السابق أن حادث ٤ فبراير ، وموقف الشعب من اللورد كيلرن ومصطفى النحاس هو الذى جعله ينحرف عن سياسته القديمة ، التى جاء بها الى العرش ، ويخرج الى النوادي والكباريات ليفرج عن نفسه .

ولست أشك فى أن هذا الحادث كان عاملا قويا فى تغيير نظريته الى حياته « كملك شعبى » ، ولكنه لم يكن العامل الوحيد ، فهناك الى ذلك عوامل أخرى ، اذ كان بطبيعته يميل الى الشر ، وكان ناقص التعليم أيضا ، وعندى أن المسئول عن ذلك الى حد كبير هو الرئيس السابق على ماهر ، رئيس الديوان ، ثم الصحافة المصرية بوجه عام .

ذلك أنه عندما توفى الملك فؤاد ، كان فاروق فى لندن يتلقى العلم كما كان يقال ، ورأى الرئيس السابق على ماهر أن يعود فاروق الى مصر ، وأن يعتلى العرش ، وأن يحسب سنه بالتاريخ الهجرى ليتفادى النقص اذا حسب بالتاريخ الميلادى ، لأنه لم يكن قد أكمل عند السن التى يسمح بها الدستور لمن يتولى عرش البلاد .

واندفعت الصحافة تؤيد هذا الاتجاه ، ولم يخرج صحفى واحد على الأجماع ليناقض رأى ، ويقول ان مصلحة مصر أن يتم الملك تعليمه وأن تزداد الرقابة عليه ، وأن يعد ليكون ملكا صالحا ، بل لقى رأى القائل بعودته تأييدا إجماعيا ، وبدأت الصحف تروى القصص الخيالية عن الملك الشاب .

كيف يحب الملوخية وكيف يتقن طهيها . . . !
ان الملك يندمج مع عمال السراى ويتبسط معهم فى الحديث ويدخل معهم فى قافية النكت . . . !

ان ثقافة فاروق موضع اعجاب الشعب البريطاني ، وقد بهرت هذه الثقافة .. ولست أدري بل ولا أستبعد أنه لولا التقاليد البريطانية العريقة لقالت هذه الصحف في غير خجل أن الشعب البريطاني يكاد يتمسك بفاروق ملكا على عرش بريطانيا .. !

ومضت الصحف تغذي الرأي العام بالترويج لفكرة عودة الملك حتى انهارت كل معارضة ، على أنه لم تكن هناك معارضة جدية ، فقد كان كل فرد ينظر الى المستقبل ويضع موضع الاعتبار أن كل ما يكتب ويقال سيعرض على الملك بعد ان يصبح الامر أمره والتصرف تصرفه ..

وعاد الملك الشاب ، فاستقبل استقبالا لم تشهده مصر من قبل .

كان وسيما ، فاندفعت النساء في تأييده ..

وكان شابا ، فاندفع الشباب في حبه ..

وكان حزينا ، أو متظاهرا بالحزن ، فأثار عطف الجميع .

وكان الحب الذي يكنه الشعب لفاروق حبا خالصا لوجه الله والوطن ..

ولكنه لم يلبث أن قضى على هذا الحب وحوله الى كراهية ، كما

يتحول الثلج الابيض بعد العاصفة الى ماء في وحل ، وكان رجلا

لوث سمعة مصر وسمعة العرش ، وسمعة الحكم المصري .

كيف حدث هذا ، وكيف انقلب الى كراهية ؟ وما هي العوامل التي

لعبت دورها في هذا كله ؟ لا أحد يدري بالضبط ، ولكني أرجح أن

الكراهية بدأت يوم بدأ يستخدم حقه في اقالة الوزارة الوفدية ،

فقد كان الشعب وفديا يندفع في تأييد الوفد ، ثم جاءت الاقالة

الأولى صدمة لشعور الشعب في عام ١٩٣٧ ، وبدأت الحرب بين

الوفد والسراي وكانت حربا صريحة أطلقت فيها قذائف الشائعات

حول الملكة الوالدة نازلي ، وتواترت الأحاديث والقصص تحمل

الكثير عن علاقاتها الغرامية .. ثم وقع حادث ٤ فبراير وكان موقف

الشعب من تأييد اللورد كيلرن ، والتهتاف له وحمله على الأعناق في

فناء رئاسة مجلس الوزراء نكاية فى الملك وفرحة بعود الحكم الوفدى فانقلب الملك على الشعب ، وكان يتدرج فى انقلابه ، حتى وصل الى الكراهية والاشمئزاز والاستهتار . وأحاطت به بطانة الشر فاستغلت نزعاته الى الشر حتى جعلت منه طاغية جبارا لا يصلح الا للغزل والطرب . . . !

هذا جانب الملك . . . أما الوفد فكانت الخلافات التى سبقت ولحقت هذه الفترة قد أضعفت قوته ومقاومته . . . حتى انفصل عنه الحزب السعدى ، ثم انفصلت عنه الكتلة الوفدية فكثرت الأحزاب وراجت سوقها فى مصر ووجدتها الملك فرصة فأخذ يلعب بالوزارات كما يلعب بالشطرنج ليرضى بذلك شراسة خلقه ويحقق أغراضه السيئة ، وكان سبيله الى ذلك هو التلاعب بهذه الأحزاب ، حتى اضطر الوفد ازاء الاقالات المتكررة ، وتحت ضغط السيدة زينب الوكيل ، أن يخضع وأن يحنى رأسه للطاغية ، حتى عزله الجيش .

وهكذا نرى أن مسئولية كل ما حدث فى مصر ليست مسئولية فردية ، بل هى مسئولية شعبية وحزبية ونسائية .

فلو أن السيدة زينب الوكيل تناست أطماعها ورغباتها الجامحة فى الشراء . . .

ولو أن الأحزاب تناست خلافاتها واندمجت فى ظل أهداف مشتركة . لتوقف تيار الجيروت الذى كان يندفع من قصر عابدين .

ولو أن الملك أحس أنه يواجه رجالا وطنيين .

ولو أن الشعب كان يفهم الأمور فهما وطنيا ، لا حزبيا . . .

لو أن هذا كله حدث ، ما وقعت مصر فى هاوية الفساد . . . ولكانت السنوات التى تلت توقيع معاهدة عام ١٩٣٦ سنوات خير على البلاد ،

ولكان طرد الانجليز من أرض مصر في مقدمة ما يعم البلاد من الخير
الذى كنا نهدف له جميعا ..

ولكن كلمة « لو » لا تذكر الا بعد وقوع الكوارث ، فلا يكون لها
من مدلول الا .. الأسف .. والحسرة .. والندم ..

الفصل الثانى

مولد الكتاب الأسود

كان مولد فكرة الكتاب الأسود فى بداية الأحداث التى صدرت من السيدة زينب الوكيل ..

ومن الذكريات التى لا تبرح ذهنى ، ذكرى اللحظات الأولى التى ولدت فيها فكرة « الكتاب الأسود » ، أو فكرة الوثيقة التى هزت أركان الفساد فى مصر ، ومهدت الطريق لحركة التطهير الشاملة التى أطاحت بالأحزاب السياسية ، ووضعت الأسس وأرست القواعد لبناء عهد جديد فى مصر ..

لم تكن الفكرة عند مولدها فكرة كتاب ، بل كانت فكرة عريضة مفصلة « ترفع » الى ملك مصر ، وكان الملك السابق فاروق يرقب هذا الفساد ويمهد لمحاربته ، أو هكذا على الأقل كنت أتصور الملك فى ختام عام ١٩٤٢ ، وفى خلال عام ١٩٤٣ ، يوم ولدت الفكرة ، ويوم كبرت ، حتى أصبحت كتابا ضخما طبع ووزع فى عهد الأحكام العرفية ، وفى خلال فترة من فترات الحزب الثانية كان الرئيس السابق مصطفى النحاس يحكم فيها مسنودا الى جراب بريطانى ، وتأييد بريطانى مطلق ، ولم أكن أتصور أن الملك سيصبح فى خلال عشر سنين واحدا من الذين دمع عهدهم بمجلدات سود تطفح بالمخازي والفضائح واستغلال النفوذ حتى صار « الكتاب الأسود » الى جانبها ضئيلا هزيلا ..

ومهما يكن من أمر هذا الانقلاب فى تفكير فاروق ، واتجاهاته والأسباب التى دفعت اليه ، حتى تحول الى صورة شائنة من صور

الفساد ، فالذى لا شك فيه أنه كان فى عام ١٩٤٣ متحمسا لفكرة الكتاب الأسود تحمسا كبيرا وكان يتابع أنباء اعداده ، ويسأل عما تم طبعه ، وعن الاحتياطات التى اتخذت لمنع الحاكم العسكرى من افساد هذه الحطة ، حتى لقد قبل أن تودع صورة الكتاب وملحقاته من الوثائق فى احدى خزائن سراى عابدين الى أن يحدد موعد تقديمه اليه واذاعته على الناس .

هل كان الأمر كراهية للنحاس ولعهد النحاس ، أم انه كان صادقا فى نيته فى مهاجمة العهد لأنه اتسم بالفساد ، ولأنه يسىء الى سمعة الحكم اساءة لا تغتفر ، أم أن الملك السابق كان فاسدا كذلك ثم أراد التظاهر بالقضاء على فساد حكومته ليستر بذلك فسادة ، الذى أستطيع أن أقوله على قدر ما أعرف هو أن تأييد فاروق للفكرة يرجع الى أنه كان لا يزال يعيش فى خريف حكمه الطيب ، وأن فكرة محاربة فساد الحكم كانت هى الغالبة على تفكيره

ولم يقف بى الشك فى فاروق وحده ، بل لقد انتقل الى صاحب الكتاب نفسه وكاتبه ، فأخذت أتساءل : ما الدافع القوى الذى حمل مكرم عبيد على اخراج هذا الكتاب . . ؟ ولو أنى سئلت هذا السؤال قبل صيف عام ١٩٤٦ ما ترددت فى الجزم بأن الرجل كان مخلصا فى فكرته وفى اتجاهه ، ولكن وقعت فى صيف عام ١٩٤٦ الكارثة ، فاثارت فى نفسى هذا التساؤل . . هذه الكارثة هى التى أعلنها مكرم بالقبلة التى قدمها للرئيس السابق مصطفى النحاس ، وفى اعلانه عن مهادنته « لجميع الأحزاب السياسية » بما فيها الوفد . .

لقد كنت فى ذلك الوقت واحدا من رجال حزبه العاملين . . ولم أكن أعرف شيئا عن اتجاهاته ، لأننى كنت غائبا فى رحلة صحفية بالولايات المتحدة الأمريكية ، وسمعت النبأ أثناء تجوالنا وعند وصولنا الى مدينة شيكاغو . . سمعته من بعض الطلبة المصريين ، ثم

أخذوا يسألوننى فى لهجة ممزوجة بالدهشة والتساءل : « وأين ذهب الكتاب الأسود » ؟

ولم أشأ أن أتم رحلتى بل قطعتها وعدت الى مصر ، لأننى كنت أعتبر الكتاب الأسود عاملا له أثره وخطره فى سياسة مصر الداخلية ، وكنت أتوقع أن تظهر نتائجه ولو بعد حين ، وكنت أعتبر نفسى جزءا من هذه السياسة ، فقد كنت اشتركت فى وضع الكتاب الأسود ، وفى طبعه ، وفى تنظيم توزيعه ، بل وفى توزيعه بالفعل . أيضا ، ثم اعتقلت بسببه ثمانية عشر شهرا عقب ذلك ، فلم يكن طبيعيا بعد هذا كله أن أرى بأن يتحطم العمل العظيم على مذبح الأطماع الشخصية .

وعدت الى مصر وذهبت الى الاسكندرية لمقابلة الأستاذ مكرم عبيد ، وطرقت فورا هذا الموضوع الخطير ، وسألته كيف يقف هذا الموقف دون استشارة أحد من الذين ناصروه وضحوا معه ؟ وأجاب بأن هذا العمل يعتبر أحسن « أعماله » السياسية كلها ، لأنه ضرب به الملك ضربة لن ينساها .

قلت : « وماذا فعل الملك حتى تضربه هذه الضربة ؟ » . قال : « ان الملك لم يعد يعنى بأمر الكتلة الوفدية عنايته السابقة ، وأنه أهملها ورفض أن ينصرها فى مناسبات كثيرة » .

وكان الملك فى بداية عهد الوزارات الائتلافية التى شكلها الدكتور أحمد ماهر عقب اقالة حكومة الوفد فى أكتوبر عام ١٩٤٤ يناصر « مكرم » وحزبه مناصرة واضحة مكشوفة على أساس أنهما كافحا ضد عهد النحاس ومهدا لاسقاطه ، وكان هذا التأييد فى حد ذاته سببا فى أن قدم الدكتور أحمد ماهر استقالته أكثر من مرة ، وكان مكرم يعتقد أنه خسر كثيرا من الدوائر الانتخابية بسبب تدخل الدكتور ماهر فى سير الانتخابات ، وأنه لولا هذا التدخل لحصل على أغلبية ، وهذا غير صحيح ، وأغلب الظن أن مكرم كان يعلم أنه يغالط

نفسه ، فقد كان حزبه ما زال حديث التكوين لم تكن لديه هذه العصبية القديمة التي تكفل له عددا محترما من المقاعد ، والواقع أن مكرم كان لا يزال حتى ذلك الوقت يتخيل نفسه سكرتير الوفد القديم وكان يتحدث كما لو كان صاحب أغلبية سلبت منه ، بل كان من الصعب أن تنزع من ذهنه هذه الفكرة ، لتحل محلها فكرة « الجهاد الجديد » بعدد بسيط من النواب والشيوخ .

وكانت طلبات مكرم لا تنتهى ، وكانت السراى تحاول اجابة الكثير منها بقدر المستطاع حتى أحست انها أوشكت أن تغضب الأحزاب المشتركة فى الوزارة وكانت السراى تحس الى جانب ذلك أنها خدمت مكرم وحزبه كثيرا ، وأن من حق الأحزاب الأخرى أن تنال حقها .

ومن هنا بدأت الحكومة تقف فى وجه مكرم ولا تجامله ، وبدأ الخصام ووجد مكرم ، أو خيل اليه ، أن السبيل الوحيد لضرب الملك ضربة « قاضية » هو أن يصالح النحاس أو يهادنه .

وكانت جريدة الكتلة فى ذلك الوقت تجتل مكانا مرموقا بين صحف الصباح ، فما كاد مكرم يعلن عن سياسته الجديدة حتى انهارت أرقام توزيعها انهيارا وصل الى أربعة آلاف نسخة يوميا ، وكان هذا الانهيار هو المقياس لحساسية الزأى العام ، فقد كان يقبل على قراءة الكتلة لأن سياستها واضحة محددة معروفة ، فلما انهارت هذه السياسة وبدأت تفتجع سايسة أخرى ، انصرف الجمهور عن قراءة جريدة الحزب ، ولم يقتنع مكرم بهذه النتائج المحسوسة الملموسة ، وتمسك بأن هذا الانهيار راجع الى ضعف فى التحرير ، ومجازبة الحكومة للجريدة فى التوزيع . . وهذا ما أستطيع أن أوكد أنه غير صحيح .

قال مكرم موجهها حديثه الى وهو يصف سياسته الجديدة : « لقد كانت الهاما من السماء ، سترى أى أثر ستحدثه » .
وكنت أرجو لو أن مكرم نخاصم الجميع ووقف موقفا يعلن فيه الحرب

على الجميع، الحرب على المفسدين، والحرب على سياسة السراى، والاحزاب السياسية كلها، ولست أعنى بالحرب «الهدم»، بل الوقوف الى جانب الشعب فيؤيد ما يستحق التأييد ويعارض ويهدم ما يستحق المعارضة والهدم، ولو أن مكرم فعل ذلك، وتحت يده جريدة يومية ناجحة، لكان وضع حزبه فيما بعد غير الوضع الذى وصل اليه، ولكانت الحسنات التى حققها هذا الحزب كافية لأن تجعله مع العهد الجديد الملائك الوحيد للقضاء على كل عناصر الفساد.

ولكنه لم يفعل، لأن سياسة الأحزاب فى ذلك الوقت لم تكن تفكر فى العموميات بقدر ما كانت تفكر فى الخصوصيات، ولم تكن الخصومات خصومات من أجل المصلحة العامة بقدر ما كانت من أجل المصالح الشخصية.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت أنسحب من الكتلة تدريجياً، ثم حاولت فى مجلة الأسبوع أن أحفظ لمكرم خط الرجعة، فأعلنت «أن سياسة المهادنة التى رسمها مكرم بالنسبة للوفد والنحاس كانت تهدف الى فكرة سياسية، وأن الواقع أن سياسة مكرم بالنسبة لتزعيمه السابق ما زالت هى هى لم تتغير منذ فصل من الوفد وأصدر الكتاب الأسود...»

وثار مكرم ثورة عنيفة عندما قرأ هذا المقال، ودعا الحزب الى الاجتماع، وكانت الفكرة أنه يجب أن أصدر بيانا أكذب فيه كل ما نشرت فى هذا المقال، وكنت أعرف هذا الاتجاه، فلم أذهب الى الاجتماع ورفضت ما حمله الى رسل مكرم من إصدار هذا التكذيب، وفى الساعة الواحدة من صباح هذا اليوم أصدر الحزب قرارا يفصلى لخروجى على مبادئ الكتلة، ولكن على الرغم من هذا القرار لم أقطع علاقتى بمكرم، لأننى كنت أعتقد أنه ما زال هناك أمل فى أن يعود الى سابق موقفه فيحارب الفساد فى كل صوره ومصادره، سواء أكان منسوباً الى فاروق أو منسوباً الى النحاس أو منسوباً الى الأحزاب

الأخرى ، لقد كنت آمل أن يعود مكرم الى موقفه السابق فيتحقق بذلك حزب مثالى للأمة ، وقد عاد مكرم فعلا ، ولكن كانت هذه العودة بعد أن طرد فاروق وبعد أن حلت الأحزاب وبعد أن أصبح الوضع القائم فى مصر غير الوضع القديم الكريه .

وقصة الكتاب الأسود تبدأ فى صيف عام ١٩٤٢ .
وكان مكرم يقضى الصيف فى الاسكندرية ، وكنت فى ذلك الوقت ممنوعا من العمل ، تركت عملى فى جريدة المصرى بخروج مكرم من الوفد ، وفصلت من مجلس النواب ، ولم يكن هناك مجال لائى عمل صحفى ، واجتمعت فى ليلة من ليالى الصيف بأحمد حسنين رئيس الديوان الملكى ، وتحدثت عن فضائح الحكم وكيف بدأت تتراكم حتى أصبحت بحيث يراها ويحسها الجميع الا الشعب ، فقد كان يشكو من الغلاء ، وقلة مواد التموين ، ولكنه مع ذلك لم يكن يشك فى أمانة الذين أحاطوا بمصطفى النحاس ويكذب الروايات التى تذكر عن ثراء الأقرباء والأنسباء على حساب قوته وقوت عياله .

وكان الانجليز يرقبون كل هذه الفضائح ، ويفركون أيديهم سرورا ، ذلك لأن هذا الفساد كان لا يعنى الا أن يزداد النحاس اندفاعا فى أحضانهم وفى استجابة رغباتهم ، وكلما حاولت السراى أن تلفت نظرهم الى هذه المخازى والفضائح كان ردهم الوحيد هو أنه فى أوقات الحروب تنسى مبادئ النزاهة والشرف .

وقال أحمد حسنين أنه لا سبيل الى وقف هذا التيار .
وقلت : « بل يجب أن تسجل هذه المخازى فى وثيقة ترفع الى الملك » .

ورد بأنه لن تكون لها قيمة فى الوقت الحاضر .
وكان أحمد حسنين يعنى أن هذه الوثيقة أو العريضة سترفع الى الملك ثم لا يقوى الملك على تحريكها أو إثارتها ، ثم يكتفى الديوان الملكى بتحويلها الى الوزارة .

على أنه مع هذا لم يكن أمام المعارضة ، أو بعبارة أصح ، أمام الكتلة الوفدية الا هذا السبيل ، ثم اتفق على أن لا تقدم العريضة الا بعد أن يكون الجو مرضيا لعمل ما من جانب السراى .

وذهبت الى رأس البر وبحثت الفكرة مع مكرم ، فلم يتردد فى الموافقة عليها ، وبادر فى اليوم التالى الى شرفة عشته برأس البر ، ثم جلس يضع الأسس التى ستقوم عليها هذه العريضة .

وبدأ مكرم يكتب مقدمة العريضة ، فكانت قطعة من الأدب الرفيع وقد وضع فيها وضوحا لا شك فيه أن مكرم ما زال يحس نحو صديقه القديم بأحاسيس الألم لهذه القطيعة التى نجح خصوم مكرم والوفد معا فى أحداثها ، والواقع أن مكرم لم يكن يتصور أن هذه القطيعة يمكن أن تحدث فى يوم من الأيام ولا زلت أذكر يوم جلست اليه فى منزله وكان لا يزال وزيرا لمالية حكومة الوفد وكان الخلاف على أشده ، ثم طلب من مكرم أن يستقيل من الوزارة فرفض ، وكان مكرم فى ثورة غضبه لا يتعرض للنحاس بكلمة واحدة . . ثم دق جرس التليفون وكان المتحدث رئيس تحرير الأهرام . . ونظرت الى وجه مكرم . . وهو يستمع الى ما يقرأ عليه . .

كانت حركاته وقسمات وجهه تدل على أن شيئا ما قد حدث ، شيئا خطيرا أصاب قلب مكرم فحرك أحزانه . . لقد رأيت الدموع تتساقط من عينيه وكانت أول وآخر مرة رأيت فيها مكرم يبكى . . وعرفت عقب الحديث التليفونى مضمون ما كان يقرأه رئيس التحرير ، كان يقرأ دعوة موجهة الى الوزراء جميعا ، **علاء وزير المالية** ، للاجتماع فى اليوم التالى بدار رئاسة الوزارة .

ولم تزد الكلمات التى نطق بها مكرم ممتزجة بالدموع عن « كده يا نحاس » . .

لقد كان مكرم ما زال يأمل فى أن يتحرك قلب صديقه مصطفى النحاس وتتحرك فيه ذكرى الماضى ، ذكريات النفى والاضطهاد ،

فتشجعه على مواجهة حرمه واصهاره وأقاربه ، ومصارحتهم بأنه ليس
هناك فوق الأرض من يقوى على الفصل بين مكرم والنحاس .
ولكن مكرم كان رجلا طيب القلب ، لقد نسي أن القوة التي كانت
تواجهه كانت قوة امرأة سلبت زوجها كل عاطفة نحو غيرها ،
لتقصرها عليها وحدها ، وأن الحكمة القديمة التي تقول « لو أراد
الشيطان أن يفصل بين صديقين أوجد بينهما امرأة » هي حكمة
اليوم ، وحكمة كل يوم .

ومع هذا وبعد أن خرج مكرم من الوزارة كان لا يزال يحن إلى
الرجل ويعطف عليه ويرثى له .

أعود إلى قصة الكتاب الأسود فأقول أن مكرم بدأ يكتب مقدمة
العريضة ، وظل يكتبها بقية الصيف يغير فيها حرفا ويزيد فيها
سطرا ، وينمق في رثائه لزعيمة وصديقه القديم ، فلما عاد إلى
القاهرة بعد أن انتهى الصيف كانت مقدمة العريضة هي كل
ما كتب ...

وفي القاهرة بدأت الفضائح تتجمع ، وأخذ موظفو الحكومة
يختلسون لحظات من ساعات الليل يجتمعون فيها بمكرم ويمدونهم
بالوثائق والمستندات والمعلومات .

وبدأ مكرم المحامي يرى نفسه أمام قضية كبيرة ، قضية نزاهة
الحكم ، فوضع قضايا مكتبه جانبا وبدأ يتفرغ لهذه القضية
الكبرى .

قال لي ذات ليلة : « إن العريضة تتسع ... »

قلت : « فلتكن كتابا » .

قال : « وما رأيك في طبعه وتوزيعه في نفس الوقت الذي يقدم
فيه إلى الملك ؟ »

وكانت فكرة عظيمة رائعة ، ذلك لأن الرقابة المفروضة على
الصحف لم تكن لتجعل للعريضة أية قيمة ، إلا إذا أمكن أن يقرأها

الشعب ، وأن يسمع بها الجميع ، وهذا وحده هو السبيل لأرغام الوزارة على الكلام ومواجهة الحقائق الصارخة التي يحملها الكتاب .
وكان علينا بعد هذه الخطوة أن نشترى المطبعة والورق وأن نختار عمالا يكتمون السر .

قال : ان العملية ليست سهلة وليست هناك مطبعة عامة تقبل أن تطبع الكتاب قبل أن يعرض على الرقابة والبوليس . وكل هذا معناه أن تتسع العملية وأن يشترك فيها عدد كبير .

ودرست فكرة طبع الكتاب على أساس أن يشترك فيه عدد كبير من مؤيدي الكتلة وأنصارها دون أن يعلموا أنهم يشتركون في طبع « كتاب » لا تحبذه الرقابة .

فكان يكلف البعض بشراء الورق ، من غير أن يعلم « فيم يستعمل هذا الورق » ، ويكلف البعض الآخر بشراء المطبعة — من غير أن يعلم فيم تستعمل هذه المطبعة . أما العمال فرأينا أن نختار ثلاثة يرضون بأن يظلوا بعيدين عن ذويهم فترة غير محدودة ، ويقبلون عن طيب خاطر الا يغادروا المكان الذي سيعملون فيه .
وتمت العملية في فترة قصيرة وبدأ الطبع .

وكانت « الملازم » التي ينتهي طبعها تنقل في فترات معينة من الليل الى جهات مجهولة لتخفظ فيها . ولم تكن الكميات المطبوعة توضع في مكان واحد ، بل كانت توزع في أماكن متفرقة ، وكان مكان المطبعة يغير من وقت الى آخر ، يوما في الدور العلوى من شقة مهجورة ، ويوما في بدروم منزل من منازل السكاكينى ثم استقر بها المقام في عزبة مجاورة لمعتقل الزيتون ، وأخيرا اتخذت مقامها بجوار آلة من آلات الري تعمل ليلا ونهارا ليغطي صوتها على صوت المطبعة وهي تعمل دون انقطاع .

وكان تقديرنا في البداية أن يكون الكتاب صغيرا ، ثم أخذ يتضخم أسبوعا بعد آخر بفضل ما كان يتلقاه مكرم يوما بعد يوم من فضائح

كان يحرص كل الحرص على أن يستخرج صوراً من وثائقها لتدعم كل ما يكتب ويسجل .

ولكن هذا التوسع في سرد الفضائح كان سبباً فيما وقع في الكتاب من بعض الأخطاء ، ولقد كانت فكرة أحمد حسنين الاكتفاء بالقليل منها حتى لا يكون ثمة سبيل إلى أخذ حقائقها بأي مأخذ مهما قل شأنه ، ولكن مكرم لم يوافق على ذلك لأنه كان مطمئناً إلى صحة كل ما يكتب .

وانتهى مكرم من إعداد الكتاب ، وانتهت المطبعة من طبعه ، وهنا طرأت لرئيس الكتلة الوفدية « فكرة » أن يطبع فهرست يسهل على القارئ الرجوع إلى محتويات الكتاب ، ولقد كان مكرم دقيقاً في عمله ، فأراد أن يكون الكتاب الأسود دقيقاً .

وعارضت في هذه الفكرة بحجة أن طبع هذا الفهرست لن ييسر بالمطبعة الموجودة عندنا لأسباب ذكرت فيها أننا لن نستطيع شراء كميات أخرى من الورق ، ولكن أحد الزملاء الذين كانوا يعلمون سر الكتاب تطوع فقال أنه يستطيع أن يباشر تنفيذ هذه العملية في مطبعة مضمونة ومأمونة من غير رجوع إلى الرقابة ، وإن الفهرست يمكن كتابته بحيث لا يفهم منه أنه فهرست لكتاب أسود ، وقبل مكرم هذا الاقتراح لأنه كان مقتنعاً بضرورة هذا الفهرست ، ومتى اقتنع مكرم بفكرة يكون هو صاحبها ، فلا سبيل إلى زحزحته عن هذا الرأي .

وطبع الفهرست فعلاً ، ولكنه سبق في يد البوليس . وكانت الليلة التي ضبط فيها الفهرست ليلة ليلاء ، لم ينم فيها واحد ممن كانوا يعرفون السر ، لا خوفاً من إجراءات الحاكم العسكري وإنما لأن هذا المجهود الجبار الذي ظل سرا مكتوماً حوالى سبعة أشهر يوشك أن ينهار ويسقط غنيمة باردة في يد مصطفى النحاس . . . المتهم في الكتاب .

وكان يجب اتخاذ اجراء سريع . .
واتصلت بأحمد حسنين ، وأطلعته على هذه التطورات الخطيرة ،
وكانت النسخة التي سترفع الى الملك مكتوبة بخط اليد فعلا ومعها
حافطة بالوثائق الاصلية .

ورؤى فى تلك الليلة أن يحدد موعد تقديم العريضة بعد أيام .
وأن تودع العريضة بوثائقها فى احدى خزائن قصر عابدين ،
وأن تسلم الى أحمد حسنين فى اليوم التالى ، ثم يتولى نقلها الى
عابدين .

أما الكتاب فقد رؤى نقل ملازمه من الأماكن التى كان مبعثرا فيها
الى مكان مأمون ، لتضم بعضها الى بعض ثم يغلف الكتاب فوراً .
وأما التوزيع فقد وضعت خطة بحيث ترسل نسخ الكتاب فى
« أقفاص الفاكهة » الى جهات القطر جميعها باسم أعضاء الكتلة ،
وبدأ كل قفص تعليمات تقضى بالآلا تفتح النسخ الا فى يوم
٣١ مارس سنة ١٩٤٣ ، وهو اليوم الذى حدد من قبل لتقديم
العريضة وتوزيع الكتاب .

وفى تلك الليلة تم نقل ملازم الكتاب الى شقة سيدة من قريبات
مكرم فى مصر الجديدة تقع فوق شقق مكاتب يستخدمها الجيش
الانجليزى ، وجمعت سيدات العائلة وكلفن يضم الملازم وتجليدها .
وفى اليوم التالى تسلمت العريضة المكتوبة بوثائقها ، ووضعته
فى سيارتى . . وظللت أسير فى شوارع القاهرة أربع ساعات
متوالياً حتى أيقنت ألا رقابة من البوليس ، واتجهت رأساً الى
منزل أحمد حسنين فى « الدقى » وسلمته العريضة .

وكانت السيدات قد بدأن العمل فوراً ، وكن لا يتأذرن المنزل ،
وقد قسمن الوقت فيما بينهن بحيث تعمل كل مجموعة ١٢ ساعة
بانتظام . . . !

وفى مساء ٣٠ مارس ١٩٤٣ كانت أقفاص الفاكهة قد سلمت الى

جميع أعضاء الكتلة الوفدية فى جميع أنحاء القطر ، وفى القاهرة دعى عدد كبير من أعضاء الحزب واطلعوا على السر ، ثم وزعت عليهم قوائم بأسماء الذين سيسلم اليهم الكتاب ، وطلب منهم أن يتسلموا نسخهم فى منتصف الليل من مصر الجديدة .. على ألا يبيتوا فى منازلهم .. وأن يبدأوا التوزيع فى الساعة الثامنة صباحا ، وأن يتوجهوا بعد ذلك الى سراى عابدين لانتظار مكرم عند الظهر .

وفى الساعة السابعة صباحا غادر مكرم منزله الى مكان مجهول ، على أن يقابل اخوانه فى قصر عابدين فى الموعد المحدد لتسليم العريضة ظهر يوم ٣١ مارس ١٩٤٣ .

وتمت العملية ، تمت بسرعة وبدقة لم تكن متوقعة ، وتم تقسّم نسخة واحدة فى يد رجال البوليس .

وكان مجلس الوزراء مجتمعاً فى ذلك اليوم ، وعلم النحاس بهذه العملية فلم يتكلم ، ولم يثر ، ولكنه استدعى مدير الأمن العام المرحوم محمود غزالى فلما حضر هجم عليه يوسعه ضرباً .

وكان البوليس السرى لا يزال يدرس الفهرس الذى ضبطه ويحاول أن يفهم ما المقصود منه ، وعندما علم بنبأ الكتاب .. حل اللغز ، ولكن بعد فوات الاوان ، وبعد أن كان مكرم يغادر قصر عابدين ، مطمئناً الى توزيع الكتاب والى تقديم العريضة .

كانت هذه العملية أضخم عملية سرية تمت فى ظل الرقابة العسكرية ، وفى ظروف قاسية كانت الصحف فيها لا تجسر على أن تذكر اسم مكرم عبيد قلميخا أو تصريحاً .

ولزمت الوزارة الصمت فى الفترة التى بدأت بتوزيع الكتاب ، وانتهت بهذا الخطاب المشهور الذى أحييت به العريضة الى الوزارة ، وظنت انها بهذا الصمت تستطيع أن تقضى على الضجة التى أثارها الكتاب ، وكانت تظن أن السراى لن تجرؤ على تحويل العريضة اليها .

الا بالخطابات العادية التى لا تتضمن توجيهها أو لوما أو طلبا ، اللهم
الا مجرد العلم .

فلما تلقت العريضة مصحوبة بهذا الخطاب المشهور والذى جاء
فيه أن العريضة تحوى اتهامات خطيرة عن نزاهة الوزارة وسمعة
الحكم الوطنى وخاصة لأن مقدمها مكرم عبيد (باشا) كان وزيرا
فى الوزارة الوفدية وكان وزيرا عدة مرات ونقيبا للمحامين عدة مرات
وقد قدمها بوصفه عضوا فى البرلمان ورئيسا للكتلة الوفدية المستقلة
وأن له ماضيا طويلا فى العمل معكم وأن اتهامات كهذه لها خطورتها ،
بدأت توغز الى نوابها بأن يتقدموا اليها بأسئلة تنطوى على ما فى
هذا الكتاب . . . وتقدم النواب بالأسئلة ، ووقف الوزراء يردون بما
يشاءون من الأكاذيب عليها ، وبهذا اتسع أثر العريضة وبدأ الناس
يتداولون القصص ، ويتخاطفون الكتاب لقراءته سرا ومعرفة ما
تضمن من فضائح وحقائق .

والآن فلنرجع خطوة الى الوراء لنستعرض اسباب الخلاف بين مكرم
والنحاس بوصفه أكبر حدث سياسى فى مستهل هذه السنوات العشر .

الفصل الثالث

قصة الصراع

بين مكرم والنحاس

بدأ الخلاف بين النحاس ومكرم منذ اليوم الاول لتشكيل الوزارة الوفدية التي جاءت على أسنة الحراب البريطانية ...

وقال الذين ساروا وراء النحاس وأيدوه في هذا الخلاف: ان سره يكمن في أن مكرم « حانق » لانه فقد سلطانه القديم في الوفد ..

ولكن مكرم يرد على هذا الاتهام في الكتاب الاسود فيتساءل « فقيم وعلام نحن وقد كنا في كل ادوار الخلاف نشفق ونأبى الا أن نشفق ؟

« نشفق من أن ينهار ذلك البناء الشامخ الذي ساهمنا في تشييده حجرا فوق حجر ، وفي تخليده أثرا بعد أثر » .

وقد كان هذا الرد من مكرم صحيحا وسليما . فقد كنا نرى بناء الوفد ينهار .. وكنا نشفق من عواقب هذا الانهيار على كيان مصر نفسها ، اذ بانهيائه ينهار الحزب السياسى الذى واجه المستعمر . بواجه مؤامرات السراى ومناوراتها . ومجمل القول اننا رأينا الحزب الذى كان أملنا جميعا آخذا فى الانهيار .

صحيح أن الوفد كان فى خلال توليه الحكم حتى نهاية عام ١٩٣٧ قد مزج حكمه بفضائح الاستثناءات .. فقد كانت سياسة سعد زغلول أن يولى أنصاره المناصب الرئيسية ، وجاء مصطفى النحاس وأراد أن يفعل ذلك أيضا .. ولكنه قصر الترقيات

الاستثنائية على المقربين من الانصار دون نظر الى كفاءاتهم . . . ومع هذا فلم تكن هذه الاخطاء التى ارتكبت عقب عقد معاهدة ١٩٣٦ خطيرة اذا قورنت بالاخطاء التى ارتكبت عقب تولى الحكم فى ٤ فبراير عام ١٩٤٢ . . .

ولقد عشت فى فترة الخلاف الوزارى بين مكرم والنحاس . . . والذي كتبه الاول فى الكتاب الاسود يعطى الصورة الكاملة للصحيحة لأسرار هذا الخلاف . . . فماذا قال مكرم ؟ .

قال . . . فلما كنت فى الوزارة واستفحل بيننا ذلك « الخلاف الجوهري الذى تعددت مظاهره » - على حد تعبيره - أى النحاس - فى كتاب استقالة الوزارة (١) - لم أدخر جهدا فى نصحه وتحذيره مما كنت أراه - ويراه الوزراء أنفسهم ويتهامسون به فى مجالسهم دون أن يجرأوا على الجهر به أمامه - من تصرفات ماسه بمسئولية الحكم بل وبنزاهته فى الصميم ، ولقد كنت بحكم مركزى فى المالية والتموين الهدف المباشر لهذه التصرفات التعسفة التى أريد بها أن أن تفتح خزائن المال والتموين للأهل والانسباء ، حتى لا تغفل الفرصة السانحة ، فتغفل الصفقات الربحية من أيدي طلاب الربح والثراء ، ولو على حساب الفقراء والجائعين . . .

ولم تكن تلك المطامع الأشعبية لترضى - أو لتقدر - أن تصبر ، فتبقى طي الكتمان والاوراق - بل راح أصحابها يرسلون الصحيفة بعد الصحيفة على مسمع من الكبار والصغار من الموظفين ، متوسطيين ، متململين ، متوعدين ، فى غير ما اعتداد حتى بكرامتهم الشخصية ، وليس مثل الطمع يامولاي شهوة هى أقوى ما تكون عند صاحبها

(١) استقالت الوزارة بعد أن تأكد النحاس أن الملك سيعهد اليه بتشكيلها من جديد .

منها ضد غيره . . . فلفرط ما يطمع الطامع في مال الغير دون وزن ،
أو تقدير تراه وقد اختلت موازين تقديره ، ولفرط ما يصبو الى
مطمع عز أن يوجد ، أو اذا وجد عز عليه أن ينفذ ، تراه يجزع بقدر
ما يطمع فسيتنفذ الجزع ما بقى من صبر ، ويفتح الطمع ما خفى
من أمره . . .

ومن ثم ، فلا عجب اذا لم يطق هؤلاء السادة من الانسباء المتحكمين ،
— أو الحكام غير المسئولين — صبرا على مطمعهم في الثراء السهل —
والجزل — فكان البعض منهم يأتون الى وزارتي المالية والتموين
ويصيحون أمام كبار الموظفين أنني اذا أصررت على خطتي في منع
رخص التصدير عنهم — مع أن هذا المنع كان عاما يسرى عليهم كما
يسرى على غيرهم — فانهم سيخرجونني من وزارة التموين ، بل من
الوزارة ، أصلا وفعلا . . .

وما كنت يامولاي لأشير الى هذه الصغائر وغيرها من مثيلاتها
مما سيأتي تفصيله لولا أنها صغائر تدل على كبائر — وأولى هذه
الكبائر أن الحكم قد أشرف على الفوضى في أيدي أشخاص غير
مسئولين ، وان الحاكم العسكري كان هو نفسه محكوما بجماعة من
النفعيين ، لا يملك من أمره نفعا ولا ضرا .

ولكني لم أكن لاعبا بهؤلاء ، ولا بما وعدوا أو توعدوا ، لولا أن
جرثومة الداء كانت قد سرت منهم مع الاسف الى رئيس الوزراء نفسه
فكان هو شخصيا يتصل من راء ظهري بالمرؤوسين لي أو بجهات
أخرى غير مختصة ، ملحا في اعطاء أنسبائه السكر والارز الخ . . . من
غير علمي كما حاول رفعته جهده أن يمنعني من تحقيق جنحة تهريب
غزل ضد أنسبائه وتقديهم الى المحاكم العسكرية الى غير ذلك من
محاولات ، فشفاعات ، فمحسوبيات ، فتعهدات ، فتصرفات ترمى

كلها الى استغلال الحكم لمصلحة الحاكمين ، وتجعل من أسلوب الحكم العوبة ومفسدة معا . . .

حيال ذلك لم يكن أمامي الا أن أتخير بين سبيلين أسهلهما وعر -
اما أن أشترك في الوزارة أو لا أشترك في الوزارة - أما حياة الوزير
أو حياة الضمير - ولقد أثرت يامولاي هذه الحياة الاخيرة لانها حياة
الشرف ولو في عيني نفسي . . ولكن الله في عدله ورحمته شاء الا أن
يشرف موقفي في عيون الناس أيضا . . فالحمد لله الذي قضى ولطف
وأولاني شرفا ليس بعده من شرف .

ولم أجد بدا اذن ، وقد أعيتني وسائل النصيح والتحذير ، من أن
أبريء ذمتي - بتقديم استقالتي وأعربت له عن رغبتى في الاستقالة
في فترات متفاوتة بذل المرة ثلاث مرات قبل خروجي من الوزارة ،
وكنت في كل مرة أؤكد له ما يعرفه من محبتى له وغيرتى على منمعبته
وبأنى قد عجزت عن اقناعه باصلاح الحال فما من وسيلة بقيت لي الا
أن أستقيل من منصبى، على أن يتخير هو صيغة الاستقالة ومناسبتها،
ووسيلتها ، حتى لا يفتضح أمام أعين الناس ما أمر الله الوفاء به أن
يستر بين صديقين كانا مضرب الامثال في الوفاء والاخاء . . .

وهل أنا في حاجة يامولاي الى التدليل على أنى لم أقصد من وراء
استقالتي احراجا بل "علاجاً ؟ فما من دليل أبلغ في ذلك وأقطع من
أنى ما كنت أختل به في أية مرة من هذه المرات وأصر على فكرة
الاستقالة منه والانفصال عنه ، حتى كانت تأخذنى ذكرياتى
فتخنقنى عبراتى ، فأبكى ويبكى ، ثم يعدنى باصلاح الحال فأعدل
عن فكرة الاستقالة . . . ثم نفرق متوادين متعاهدين ، ولكن الى حين

أجل الى حين يتسنى للعوامل التى كانت اكتنفه ، وتستهدفه ،
أن تفعل فعلها فيه ، فاذا بالرجل يتبدل ، واذا بالعزيمة تتخاذل
تتضاءل ، واذا باللاحق التالى شر من السابق الاول . .

أجل ، الى حين يجدون المستحيل للمستغل ، فالثراء اللين الهين ،
في متناول اليد والا يحتاج لرخصة من وزير المال ، ليدخل في
الرزق الحلال . . . والوظائف الضخمة الدسمة ليس بينها وبين ذوى
الخطوة ، الا خطوة ، فاذا ما مهد لها الطريق أيضا مع وزير المال -
أصبح الاستثناء هو القاعدة، وفتح باب الرحمة لذوى الارحام والهمم
القاعدة . . . وبهذا يكون الاستثناء فى منطق الوزارة هو الحلال عين
الحلال . وأن يكون فى منطق القانون هو أبغض الحلال .

لذلك لم يدخروا وسيلة أو حيلة فى سبيل استرضاء وزير المالية
بكل وسائل الاسترضاء ، وبالفعل فقد بذلت معنى كل وسائل
الاکرام والاعزاء من الناحيتين الخاصة والعامة على السواء ، وما كان
لى أن أشير الى شىء منها لولا أنها تلقى ضوءا على حقيقة الخلاف
وتطوراتها ، ولولا أن بعض الخادعين أو المخدوعين تعمدوا أن يصوروا
من الخلاف صورة شوهاء لا تشف عن حقيقة . ولا ينفذ النظر منها
الى خبيثة . . .

ولعلمهم وقد أعتهم الحيلة فى تصوير الخلاف للناس على النحو
الذى ترتضيه لهم المصلحة أو الذلة ، أو فى القليل يشفى الغلة ،
راحوا يتلمسون له علة خلا ما يعرفون عن العلة !

فهل يصورون الخلاف على أن مصدره عدا شخصى بين النحاس ومكرم؟
كلا فمن يصدق مثل هذا العدا المفاجىء من غير ما سبب جدى يدعو
الى مجرد الجفاء فما بالك بالعداء بين شخصين ضمدت صداقتهم
لمختلف التجارب وقاومت كل أسباب العداء طوال بضعة وعشرين
من السنين ، حتى بلغت مبلغ الاخاء . . .

أم هل يصورونه خروجاً على مبدأ من مبادئ الوفد أو خلافاً على
نظام الحكم نفسه ؟ كلا فأين هو المبدأ المختلف عليه ؟ وكيف يخرج
على الوفد من أدخل الناس فيه وكانت له اليد الطولى فى اختيار
وتأييد الزعامة عليه ؟ . . .

اذن فليصوروه تنازعا شخصيا على السلطة في الحكم — وما دام الخلاف قد وقع بين الاثنين وهما في الحكم فلعل في مظهر الامر ما يغني عن نبش الحقائق ، والتحرى الدقيق للوقائع ! ...

هذا ما صوروه للناس للتضليل ، وقليل من الناس من لا يصل اليه ، أو يسهل عليه التضليل !!

ولكن هل أنا حقا قد جردت من كل سلطان — أو بعض السلطان — في الوزارة الاخيرة فلماذا غضبت وحنقت ؟ ...

لعل الرد البسيط على هذه السخافة اني اذا كنت قد غضبت لنفسي أو لسلطتي لخرجت من الوزارة أو أصررت على خروجي منها في كل مرة أتيت لي فيها الاستقالة وقدمتها فعلا ... أو لخرجت من الوزارة بعد تعيين وزير آخر للتموين احتجاجا على انتقاص سلطتي ... وعلى البواعث المخزية التي دعت الى هذا التعيين ولكن الامر كان على النقيض من ذلك ، فقد ثبت للناس من الوثائق الرسمية أن النحاس باشا هو الذي أخرجني من الوزارة بعد أن ارتضيت العزل عن الاستقالة عقب أزمة الاستثناءات وقبلت البقاء في الوزارة طوعا للرغبة السامية التي بدت من جلالتكم للتوفيق بينه وبينى ، ولكنه رفض وأصر على رفضه ، فهو اذن الذي غضب لنفسه لا أنا وهو الذي أراد أن يتخلص مني ليخلو له الجو فيستغل الحكم كما يشاء أو يرخص كما يشاء ، ويستثنى كما يشاء. الا أن يشاء الله غير ما يشاء ...

هذا هو المنطق الحق ، وللمنطق دلالة وحكمه . ولكني لا أقنع به وحده ، وللوقائع منطق قد يكون أسمع قبلا وأقطع دليلا من كل منطق نظوي .

وحسبي للتدليل على أن النحاس باشا أولانى عند تشكيل وزارته الاخيرة سلطة أوسع من أية سلطة لي في أية وزارة سابقة أن أذكر الوقائع الآتية :

١ - عهد الى بوزارتي المالىه والتموين، وهما بحورالوزارة ونقطة ارتكازها فى أى وقت ومن باب أولى فى الوقت الحاضر والحرب ناشبة على الابواب .

٢ - كنت مستشاره فى اختيار أشخاص الوزراء ، حتى أنى اعترضت - لاسباب لا تمس شخصه - على ادخال نسيب له فى الوزارة - هو حضرة صاحب المعالي الدكتور عبد الواحد الوكيل بك - فقبل منى اعتراضى وسلم بوجهته (١) .

٣ - كنت أنا الذى أشرت وألححت بوجوب الحصول على خطاب من سعادة السفير البريطانى كشرط أساسى لقبول تشكيل الوزارة احتفاظا بكرامة العرش المصرى والاستقلال المصرى ، وأراد النحاس باشا تأخير هذا المسعى الى ما بعد اتمام التشكيل فرفضت دخول الوزارة اذا لم يصدر التصريح البريطانى أولا وقبل كل شىء ، وقد تم ذلك فعلا واشتركت مع موظفين كبيرين من السفارة فى تحرير الخطابين الرسميين المتبادلين بين الحكومتين ، وحضر اجتماعنا رفعة النحاس باشا وأحد حضرات الوزراء (٢) .

٤ - ألححت فى وجوب حظر المحسوبية والاستثناءات حظرا تاما حتى لا يعود الناس فيأخذوا علينا ما كان محل نقد ومؤاخذه فى سنة ١٩٣٧ ، وأصررت على أن نضمن خطاب تشكيل الوزارة عهدا صريحا منا بمنع الاستثناءات ، وفعلا قطعنا على أنفسنا هذا العهد الرسمى فى وثيقة تشكيل الوزارة التى رفعت الى مقامكم السامى ، فنصت

(١) عند تشكيل الوزارة كانت حرم النحاس باشا فى الصعيد ولم تلحق به إلا بعد ان تم التشكيل .

(٢) صرح النحاس باشا فى اجتماع نواب الغربية وشيوخها الوفديين ان الانجليز وثقوا به هذه المرة شخصيا كمصطفى النحاس لا كرئيس للوفد وان يحكموا لم يكن مطلما على اسرار تأليف الوزارة .

على أن الوزارة تيسيرا لعوامل الطمأنينة والعدل والمساواة ستعمل من غير ما ميل أو محاباة أو محسوبية أو مراعاة للوجوه إلا وجهه ربك ذي الجلال .

٥ - عهد الى لجنة من الوزراء وضع خطاب تشكيل الوزارة الذي تضمن برنامجها ، فكان من نصيبى وضع هذا الخطاب وتحريره .

٦ - عهد الى النحاس باشا الاشراف على قسم الصحافة بوزارة الداخلية وارشاد الرقيب الى سياسة الوزارة العامة وانتداب بعض المساعدين له .

٧ - وضعت سياسة التموين على اختلاف فروعه ومواده ، واقترحها على مجلس الوزراء فأقرنى عليها - ثم أنشأت مجلس التموين الاستشارى وأعلت تكوين اللجنة المشتركة فضمنت اليها ممثلى أمريكا وجنوب أفريقيا وحكومة السودان . وكنت أتصل بالسفير البريطانى مباشرة فى هذه الشئون - وكان من عجل أيضا وضع السياسة المالية للدولة كما جاءت فى خطاب الميزانية وعرض المشروعات الهامة التى تتضمنها على مجلس الوزراء وتبوجت بجهوداتى المتواضعة فى هذا الصدد بأن أتيح لى الشرف الأسمى بأن أعرض شئون وزارتى المالية والتموين على جلالتكم فلقيت من حسب جلالتكم وتشجيعكم الكريم ما شدد من أزرى ، وأعاننى على أمرى ، وأطلق لسانى بالشكر والدعاء .

وكان النحاس باشا على علم واطلاع بكل خطواتى فى هذا السبيل فأين أين يامولاي ما زعمه النحاس باشا أو زعموه له من الحد من سلطتى ، وقد كدت أنوء بما حملنى من أعباء ومسئوليات لا يدخل بعضها فى حدود مهمتى .

كلا ، بل كان جونا صفاً لا يشوبه كدر ، وثقة لا يعروها حذر ،
الى أن بزغ شيطان المال بيننا فشاء وقدر .

ذلك اننا لم نكد نستهل عهدنا فى الحكم متصافين ، متضامنين ،
حتى بدأ لاهل النحاس باشا وأنسيائه أن يغتنموها فرصة لطلب
الثراء ، على يدى صديق النحاس فى الضراء فكيف فى السراء .

فجاءنى بعض هؤلاء الانسياء يطلبون لانفسهم بالاشتراك مع
ألصق الناس بالنحاس باشا الاذن بتصدير كميات هائلة من الزيت
والجلود يكسبون من وراء تصديرها أكثر من نصف مليون من الجنيهات
وأيد النحاس باشا نفسه هذا الطلب وألح فيه ، ولكننى انتهيت
بعد بحث الى رفض الترخيص لهم بالتصدير بل والغناء الرخص
القائمة التى منحت فى عهد سابق لمعامل الزيت وتجاره - ثم قلت
هذه المحاولة محاولات أخرى كان النحاس باشا نفسه يشترك فيها
محاولا إعطاءهم السكر والارز الخ . من وراء ظهري - ولما كان الخير
يبدأ بأهله فلم يشأ النحاس باشا أن ينسى شخصه منفردا ، كما
لم ينسه مزدوجا ، فذهب يسعى مسعى موفور الثمر - وأن يك
غير مشكور الاثر - لاستدراار الخير الوفير من وقفى عبد العال
والبدر اوى بسمنود منتفعا من التنظر عليهما رغم لفت نظره الى ما
يصح وما لا يصح ص بدوره ، من رئيس حكومة فى مثل هذه الشئون
- واقرنت هذه المساعي جميعها بمسعى خطير جدا آخر هو محاولة
منعى من السير فى تحقيق جنحة تهريب الغزل ضد بعض أنسيائه وكان
قد بدأ التحقيق فيها قبل وزارتنا - كل هذه الاسباب متلاصقة
متلازمة ، وغيرها مما أريد به أن يسعف المال - وقد أسعف الحال -
أثارت الخلاف بيننا ونفخت فيه .

حينئذ ، وحينئذ فقط ، بدأ النحاس باشا وأهله يقلبون ظهر
المجن للصديق القديم الذى أزداد للحكم ولهم خيرا ، ولو أننا فيما

يظهر اختلافنا حتى على معنى الخير ، فقد فهموه شخصيا ماديا ،
وفهمته وطنيا ومعنويا . . .

حينئذ بدأ الشيطان يوسوس في صدره أن أنظر الى مكرم يمنع
عن أهلك الخير ، ويمنع عنك حتى سمعة الخير . . . ، فلم يكتف بمنع
خيرات التموين عن الاهل والاقربين ، بل راحت الجرائد تلهج باسمه
في حماسة ، ولو في غير كياسة ، أنه هو الذي أنقذ البلد من المجاعة
وضمن لها المؤونة والتموين . . .

حينئذ ، وحينئذ فقط ، نبشت فكرة الدس في الصحافة ضدى ،
ثم تلتها فكرة التخلص منى كوزير للتموين - وأخيرا لما لم يملك
ضدى الدس ، أو يثمر معى الدرس ، استقر الرأى على اخراجى من
الوزارة أصلا . . ولكن الناس لم يقيموا وزنا لما قال أو فعل النحاس
- اذ لم يعد هو النحاس فراح الوفديون شبانا وشيبا يهتفون -
لمكرم النزيه !

يا للشعب ما أصفى نفسه ، وأدق حسه ، فقد ألهمته غريزته الى
أسباب الخلاف فجّمعها فى كلمة واحدة «مكرم النزيه» . . ولما كانت
النزاهة فى وقت ما وقفا على رئيس الوفد . . . فليفصل اذن مكرم
من الوفد بسكريتيا ، ثم عضوا ، وليمح اسمه ورسمه من الصحافة
والبرلمان ، ومن أذهان العباد ، بل ومن تاريخ الجهاد ! . . .
ولم ؟ أليس النحاس باشا حاكما عسكريا عاما ، يأمر فيفزع منه
البشر ، أو فيفزع اليه القدر ! . .

وفيما يلى يامولاي بيان موجز لتلك المراحل التى مرت بها عقلية
النحاس ومن الى النحاس - حينما بدأوا يتنمرون لى ، ويأتمرون
ضدى ، لاستمساكى بنزاهة الحكم :

الدس في الصحافة

بدأت مرحلة الانقلاب الأولى في الصحافة ، وعلى الصحافة ...
فإن الصحافة كانت تعنى اذا ذاك - كما تعنى الآن - بشؤون التمويل
فتنشر الشيء الكثير عن الاجراءات التى اتخذها أو سيتخذها وزير
التمويل ازاء المهرين أو المختزنين أو لتوفير مؤونة الشعب ولباسه ،
ولكن هذا النشر الطبيعى عن وزارة هى أولا وقبل كل شيء وزارة
للجمهور لم يرق فى أعين الأهل والأنسباء الذين منع عنهم وزير
التمويل خيرات التمويل ، وضيقات التمويل ، ولم يكتف بذلك بل
راح يحقق معهم في مخالفاتهم ضد التمويل ...

وكانت اليد التى غللتها عن اقتناص المال هى التى امتدت
أولا بالدس ضدى كوزير للتمويل والمال .. فاستدعى بعض
الصحفيين الوفديين الى الباخرة نحاسن واتصل بالبعض الآخر
وصدرت اليهم الاوامر مشددة بأن لا يكتبوا مقالات أو أخبارا تنطوى
على الاشادة بوزير التمويل أو الثناء على جهوده، وأن لا تبرز أحاديثه
وأن لا يشار اليه كمجاهد كبير أو صغير ! (١) .

انزعج أصحاب الوفدية ومحرروها لهذا التطور الخطير والمفاجيء
- ولم يكن أحد منهم حتى ذلك الحين يعلم بما هنالك من علل
ومعللات - فأفضوا الى بمخاوفهم على وحدة الوفد وروابط الصداقة

(١) قال النحاس في اجتماع نواب الغربية فبريرا لهذه الاوامر من غير ذوى الامر
ان السيدات هن حساسية اكثر من الرجال وان بعضهن ذرن منزله واعترضن على
الاشادة بذكر مكرم في الصحف الوفدية وتساءلن اين اذن الرئيس الجليل وابن جلائل
فأعماله ... ولهذا صدرت الاوامر للصحف ممن لا يعصى له امر بان يعدا للمجاهد
الكبير وأحاديثه ومشروعاته .

التي لم يفهم عراها الزمن بين رئيس الوفد وسكرتيه العنام ، وكان المساكين يحاولون التوفيق ما استطاعوا بين الأوامر الجديدة والتقاليد القديمة . . . ومن طريف ما يذكر في هذا الصدد أن وزارة المالية كانت قد أرسلت الى الصحف بيانا عنوانه (بيان رسمي من وزارة المالية) يشير الى رفع سعر قصب السكر لمصلحة المزارعين ، فنشرت جريدة المصري البيان في مكان متواضع من الجريدة تحت عنوان : « بيان من المجلس الاستشاري للسكر » ثم نشرت البيان بحروفه كما ورد لها وفي مستهلها : « جاءنا من وزارة المالية ما يلي ، . . . وهكذا وفقت المساكين ما أمكن التوفيق بين العنوان والبيان ، وبين الوقعية والواقع !

وكان من بين الكتاب الوفديين الذين أبت وفديتهم ورجولتهم، أن يطيعوا الأوامر الصادرة ضد سكرتير الوفد حضرتنا الاستاذين جلال الدين الحماصي في « المصري » واحمد قاسم جودة في « الوفد المصري » ، وقد لقي كل منهما الجزاء وفاقا باخراجه من البرلمان ! . . . وكان اخراجا له مظهره الفاضح ، وثمنه الفادح ، ودفع الثمن كله أو جله رئيس الحكومة شخصيا وبالذات - اذ بذل المساكين نفسه في ذلك اليوم وأيما بذل ، في سبيل الظفر بجعل وأيما جعل ! - هو أن يحمل الى بيته رأس قاسم وجمال على طبق . . . حتى ولو ظل قابعا في البرلمان الى ما بعد منتصف الليل ، فأطبق الظلام وانطبق (٢) .

(٢) ظل مصطفى النحاس في مجلس النواب في تلك الليلة حتى الساعة الواحدة صباحا الى أن وافقت الاقلية الوفدية على فصل جلال الدين الحماصي وقاسم جودة ، وكانت هذه الجلسة اطول جلسة عقدها البرلمان خلال حكم النحاس الملىء بالاحداث السياسية الضخمة .

وفى ذات يوم جاءنى حضرة الاستاذ محمود أبو الفتح ، « صاحب
المصرى » وقال لى انه بات طوال ليله قلقا مما حدث له ، وقص
على ما دار بينه وبين أهل النحاس باشا من حديث لا أرى من
اللياقة ذكره ، ثم استطرد الى ما جرى له مع النحاس باشا نفسه
بعد ذلك ، فقال ان رفعتة أرسل يطلبه الى مينا هاوش وأمره بأن
لا ينشر أى خبر عن أى وزير من الوزراء فى العامود الذى تنشر
فيه استقبالات « الرئيس الجليل » ولا فى العامود المجاور له ،
بحيث لا ينشر تحت الرئيس الجليل ، ولا فى جواره أية اشارة
الى وزير من الوزراء ! ..

وكانت الحكمة من هذا الأمر الجديد غير خافية عليه ولا على
فان الجرائد الوفدية كانت تنشر بين الحين والآخر أخبارا عنى تحت
عنوان « المجاهد الكبير » فى عامود مجاور ، فأراد النحاس باشا أو
أريد له أن يمنع هذا التقليد الشكلى الذى جرت عليه الجرائد
سنوات عديدة ، فأطلق المنع وعممه على الوزراء جميعا حتى
لا ينفضج ما كان مفضوحا من غرض ومن مرض ! ...

وفعلا نفذت الاوامر بدقه متناهية ، فمنذ ذلك الوقت حتى خروجى
من الوزارة لم يكتب خبر ما عن وزير ما فى هذين العامودين
المقدسين ، ولا بجوار « الرئيس الجليل » ولا تحته ، ورغم أن
التشريفات الملكية نفسها بما لها من مقام سام كانت ولا تزال
تنشر على رأس عامود ثم يليها أو يجاورها أى خبر عن عباد الله
الوزراء أو المستوزرين ، أو غيرهم من أفراد الشعب الأمين .

وما كان المجال ليتسع يامولاى للاسترسال فى تحليل هذه
العقلية الجديدة التافهة وما ترتب عليها من أمثلة تافهة كالتى
ذكرتها ، لولا أن هذا التحليل النفسانى يفسر الكثير مما خفى عن
الناس وما يعانى به الشعب من آثار حكمه فقد اقتنع الرجل - أو

أقنعه المحيطون به - انه قد أصبح الحاكم بأمره وأن حلفاءنا الانجليز يؤيدونه في هذه المرة لشخصية مصطفى النحاس - لا كرئيس لهيئة سياسية أو حكومية - وقد صرح هو بذلك كما رأينا في إحدى الولايم التي أقامها له بعض الشيوخ النواب الوفديين - فلم يكن بدا من أن ينتفع هو وأهله من هذه الفرصة الذهبية التي قد لا تسنح فيما بقي من العمر - والدوام لله . ولم يكن بين أنصاره رجل يخشى الخاشون مقاومته ونفوذه الشخصي والسياسي عليه إلا مكرما ، فحاولوا استرضائي المرة بعد المرة فرفضت

ماذا ؟ هل يأبى مكرم ويتكبر ، ويمنع عنا وعنك جنه الدنيا وقد أعطيت الكوثر ، وأنت أنت الزعيم الأكبر . . . من هنا ومن هنا فقط تولدت في صاحب الرفة عقلية مزدوجة عقلية الارتفاع ، وعقلية الانتفاع !!!!

أما الانتفاع فقد أشرت اليه اشارة موجزة في هذا التمهيد ، وسيأتى التفصيل - ومعه الدليل - في القسم الثاني من هذه العريضة .

أما الارتفاع - ولو في غير رفعة - فهو الذي ذكرت بعض الامثلة عليه فيما تقدم ، وهو الذي يلجحه الناس مما تنشره الصحف لوزرائه من أحاديث في هذه الايام ، فما من أحد منهم يجرو أن يتكلم عن شأن من شئون وزارته ، مهما تكن تفاهته ، إلا ويقدم له بمقدمة فحواها انه لم يفكر أى تفكير ، ولم يدبر أى تدبير إلا بناء على تعليمات الرئيس الجليل ، أو ارشاده ويذهب البعض في الملق الصغير الى حد القول بأنها أوامر صدرت من رئيس الوزراء الى معالي الوزير . . .

وكان السم قد سري الى نفس النحاس باشا قبل خروجي من

الوزارة ، وحسبى أن أضرب على ذلك مثلا من أمثلة كثيرة لا يتسع لها المقام ... فقد حدث أننى قابلت سعادة السفير البريطانى وتحدثت معه بحضور مستشاره الاقتصادى فى شئون التموين وما نرجوه من معاونة الحليفة فى نقل المواد الضرورية - الغذائية والزراعية - الى مصر عن طريق البحار فوعدنى جنسابه خيرا ، واتفق أن أقيمت فى مساء ذلك اليوم وليعة فى وزارة الخارجية حضرها سعادة السفير ، فلما لمحته واقفا مع النحاس باشا ذهبت اليهما وقلت للنحاس باشا أرجوك يا باشا أن تشكر السير مايلز فقد وعد أن يبذل كل جهده معنا فى شئون التموين وبدأ السفير يرد على التحية بما تقتضيه المجاملة فاذا بالنحاس باشا يستحبنى من يدى الى ركن من أركان الغرفة قيل أن ينتهى السفير من كلامه ... وقال لى وعلائم الحجل مرتسمة على وجهه أرجوك يا مكرم أن لا تنسى ذكر اسمى فيما تنشره الصحف عن هذه المقابلة ، فأجبت وأنا أشد منه خجلا - وكان خجلى له علم الله لا لنفسى - وقلت له كن مطمئنا يا باشا فما أتا بحاجة الى تذكيرك بالاشادة بذكرك وأنت تعلم والناس يعلمون أنى لا أترك فرصة تمر عن غير أن أشيد بفضلك ... وهذا فعلا ما كان !

فهذا وغيره من قبيله يفسر بعض التفسير ذلك الموقف المضحك الباكى الذى وقفه البرلمان - من غير ما مناصبة - صارخا بأعلى صوته « أنا وحدى دون أى وزير آخر كنت المسئول عن شئون التموين ، !!! »

ولعل أبلغ وأقطع دليل على حقيقة الخلاف بينى وبينه هو تعيين وزير تموين جديد وتعديل الوزارة تبعا لذلك - وما أحاط هذا التعيين من ملايسات ومساومات ، واقدام واحجام وتوسل وزجر ، وكر وفر ...

ذلك أن اللس في الصحافة لم يشف لهم غليلا ، ولم يغن عن
رخص التصدير فتिला . . . قوزير التموين ما زال العقبة الكؤود
في تموين الأهل والأنسباء . . . فما من سبيل لا تقواء شره الا
بالاقتواء ، بعد أن عجز عن جلب خيره كل تهديد وكل اغراء . . .

وان مولاي لينذكر أن الوزارة أعلنت في خطاب تشكيلها -
كجزء من برنامجها - أنها ترى لأسباب تمت إلى المصلحة العامة
الغاء الوزارات الثلاث - التموين والشئون الاجتماعية والوقاية -
واسناد أعمال هذه الوزارات إلى الوزراء القائمين - التموين لوزير
المالية والوقاية لوزير الأشغال والشئون الاجتماعية لوزير الصحة
كان هذا في ٦ فبراير في خطاب تشكيل الوزارة الرفع إلى

سدتكم العلية ولكن ما كاد يمضي شهر أو بعض شهر حتى أعلن
النحاس باشا في خطاب العرش بتاريخ ٣٠ مارس أن الوزارة ترى
لازدياد التبعات إعادة الوزارات الثلاث المألقة !

كانت دهشة ، وكانت همهمة ، بين النواب والشيوخ الذين
فوجئوا بهذا الانقلاب من النقيض إلى النقيض . . . ترى ما الذي
جعل الأسود أبيض والأبيض أسود في نظر الوزارة نفسها وفي
الظروف نفسها فجعلتها تعيد اليوم ما فاخرت بالأمس !
هل زادت التبعات فعجز الوزراء الثلاثة عن مواجهتها ، كل في
وزارته ؟ ؟

من سوء حظ النحاس باشا ، كان الأمر على عكس هذه الدعوى ،
وباعترافه هو نفسه . . .

ففي التموين - كان التوفيق فيه قد بلغ أوجه في ذلك الوقت ،
ووقف النحاس باشا في خطاب العرش يشيد بأعمال الوزارة في
التموين ، وكيف أنها أنقذت البلاد من المجاعة وكان الوزير القائم

بشئون التموين عند القاء خطاب العرش لا يزال مكرم عبيد ، ...
وكان الثناء عاما بين الناس وفي الصحافة على جهوده ، بل كان له
الشرف الأعظم أن حظى بعطف الملك وتقديره السامى لجهوده
المتواضعة فى التموين بالذات - فما الذى دعا اذن الى تغيير وزير
كسب كل هذه الخبرة وحظى بكل هذا التوفيق ، ؟؟ لا شك أن الذى
دعا الى التغيير هو شىء غير مصلحة التموين ... فلنفتش عن ...
السبب ! !

والوقاية ؟ لم تحدث قبل خطاب العرش غارات تستحق الذكر
- بل كادت تكون منقطة لسوء حظ النحاس باشا - نعم لسوء
حظه هو وحسن حظ البلد ، لانه لو صادف حصول غارات شديدة
فى ذلك الوقت لغطت موقفه وبررت دعواه ان التبعات قد ازدادت ،
فى حين أنها نقصت بفضل الظروف نفسها ...
وكذلك الحال فيما يختص بوزارة الشئون الاجتماعية فلا تبعات
ولا يحزنون !

اذن ، اذن ، لم يكن الغرض من هذا الانقلاب المفاجىء الاشياء
واحدة ، هو - التخلص من مكرم عبيد وزيارا للتموين ، لانه كان
مستمرا فى التحقيق ضد الانسباء الكرام فى تهمة تهريب الغزل
رغم الرجاء والاستعطاف حينما والتهديد حينما آخر ولانه وقف فى
وجه صفقات التموين التى أريد عقدها لاشباع الشبعانيين من قوت
الشعب المسكين ...

ولو أنى فى حاجة الى دليل آخر غير ما قدمت ، ففيماء يلى الدليل
القاطع الجامع المانع ...

عاد النحاس باشا بعد خطاب العرش بإيام فأعلن فى مجلس
الوزراء انه يرى انتداب الوزراء الاصلين للوزارات الثلاث : عثمان

محرم للوقاية ، عبد الفتاح الطويل للشئون ، ومكرم عبيد للتموين
... فقرر ذلك مجلس الوزراء وأعلن في الصحف ...

ماذا جرى اذن. لدعوى ازدياد التبعات ؟ ... ولماذا الاعادة بعد
الالغاء ، ثم الاكتفاء بالانتدابات ؟ • لماذا كل هذا الكر والفر ، ولماذا
الالغاء فالإبقاء ، فالعود الى اجراء هو في حكم الالغاء ؟؟

ثم لو أن الامر كان متعلقا بمصلحة البلد ومصلحة التموين
والوقاية - فلماذا ظللنا منتدبين للوزارات الثلاث منذ اواخر مارس
الى النصف الاخير من مايو - أى قرابة الشهرين وشئون التموين
لا يصح الانتظار عليها يومين فما بالك بشهرين •

كلا لم يكن للمصلحة العامة أى شأن بعيد أو قريب فى مسألة
تغيير وزير التموين ، بل كانت المصلحة الخاصة هى الهدف الاول
والاخير وكانت المساومات معى هى العلة الوحيدة فى الاقدام
والاحجام ، والتقديم والتأخير •

ولهذه المساومات قصة طويلة تتعلق برخص التصدير وبجنة
الغزل وسأذكر هذه التفاصيل فى حينها منعاً للتكرار ، وحسبى
الآن أن أقول أن النحاس باشا نظرا لموقفى من أهله فى هذه المسائل
جاءنا فى اواخر مارس قبل اجتماع مجلس الوزراء وأعلننا انه عرض
على جلالته أمر لاعادة الوزارات الثلاث ففضلتم بالموافقة ، فكانت
قنبلة ألقتها على غير انتظار ومن غير مقدمات ، واعترض وزير العدل
متسائلا لماذا لم يؤخذ رأى مجلس الوزراء فى مسألة أقرها مجلس الوزراء
من قبل ، وانضم اليه الوزراء الحاضرون ، وكان الخلاف بينى وبين
النحاس باشا معروفا لبعضهم فأذركوا الغرض من هذه الحركة
المفاجئة ، أما أنا فاكثفت بتسجيل احتجاجى على هذا التصرف
فى شكله وموضوعه لان فيه اعتداء على اختصاص مجلس الوزراء

واعتماد مقصودا على وزير التموين بالذات ليتخلص منه للاغراض المعروفة ، فأجاب النحاس باشا « أنت مش موافق ونحن موافقون » وأمر السكرتير العام بالبدء فى جدول أعمال المجلس . . .

« نحن موافقون » - ألقى النحاس باشا هذه العبارة فى وجه وزرائه فى الوقت الذى كانوا يعترضون ! . . .

لم يسعنى ازاء ذلك الا أن أقدم استقالتي ، وتضامن معى فى الاستقالة وزير المعارف (١) إذا لم يعدل النحاس باشا عن هذا القرار ، وقال معاليه لى أن النحاس باشا لم يكتف بذلك بل عندما توسط الوزراء لديه منعا للآزمة وكان هو منهم صاح فى وجههم « الى مش عايز منكم يتفضل يطلع من الوزارة ! » . . . وانه لا يرتضى لنفسه هذه الإهانة . . .

ولم يسع النحاس باشا ازاء هذه الاستقالة الا الخضوع ، خشية الغضبية ، فجاءنى بعض الوزراء كما جاءنى أمين عثمان باشا وأخبرونى انه قرر انتداب الوزراء الثلاثة لوزاراتهم وانتهى الامر فى الظاهر . . .

أما فى الحفاء فكان شىء آخر . . . فقد اجتمعت بالنحاس باشا وأهله فى وليمة غداء أقامها لنا صديق للطرفين . . . وبعد الغداء خلونا للتفاهم وقيل لى بصراحة أثناء التعاتب ان السبب فى محاولة تغيير وزير التموين هو اضرارى على تقديم حضرات الانسباء للمحاكمة فقلت انى انما أحقق القضية بواسطة الرجال الفنيين وانى سأنظر الى المسألة كقاض لا كممثل للاتهام فاذا تبينت البراءة حفظتها ، والإدانة قدمتها، وسمخت للمحامين عن الانسباء - وكان

(١) الرئيس السابق نجيب الهلالي .

أحدهم زميلي وصديقي الاستاذ فريد زعلوك - بتقديم المذكرات والحضور في التحقيق .

سكنت مخاوف الحائقين قليلا بناء على هذا التوكيد مني ، وقيل لي في اجتماع التعاتب هذا أنني « عبيط » وأن وزير المعارف الذي تضامن معي قد ذهب واعتذر وانه قد انضم اليهم هو والوزراء جميعا الذين يدعون أنهم أصدقائي .

فكان ردّي بسليطا ، أنني اذا فقدت صداقو النحاس في سبيل ارضاء ضميري ، فلا يهمني بعد ذلك أية صداقة أخرى .
تلطف الجو بعد ذلك بين النحاس باشا وبينى في انتظار تصرفى النهائي في جنحة الغزل .

وفي هذه الفترة عاد النحاس باشا وأهله يسترضوننى بكل وسائل الاسترضاء والمجاملات الخاصة والعامة فحمدت الله على عودة الصفاء ، بل وعملت على توثيقه ، راجيا أن لا تتكرر المحنة ولا تتكرر أسبابها ولعل الناس يذكرون ما نشرته الصحف في حينه وكيف وقف النحاس باشا في البرلمان يحييتى بكلى يديه ويهينى على خطاب الميزانية تهنئة حارة .

وكذلك في هذه الفترة عاد يستشيرنى حتى في شئون وزارته الخاصة فكنت أنا الذى أشرت بتعيين المحافظ الحالى بالاسكندرية عندما استشارنى فى الامر بينى وبينه ، وكذلك كلفنى بشئون أخرى خاصة بوزارة الداخلية ، وكنت كذلك مطلق اليد فى عملى فى وزارتى المالية والتموين ، فما من أمر يعرض على مجلس الوزراء أو على رفعتة كحاكم عسكرى الا ويقر فى حينه .

أين اذن وعلى أى أساس بنيت تلك الحرافة التى أذاعها النحاس باشا بعد خروجه من الوزارة لكنى يبرر ما لا سبيل إلى تبريره .

وهي انى غضبت للانتقاص من سلطتى ، فى حين انى منذ تكوين الوزارة — وحتى بعد ظهور الخلاف بيننا فى العمل — بل وبسبب هذا الخلاف نفسه كنت على الدوام مجتهدا استرضاء وثقة وثناء ... لانى كنت محل الرجاء !

ولكن الرجاء عاد فانقطع ... لان الداء عاد فرجع ! ... ذلك أن التحقيق أثبت إدانة الانسباء وفتشت مخازنهم فى القاهرة والاسكندرية فلم يوجد بها الغزل الذى ادعوا أنهم خزنوه ولم يهربوه ! ...

عندئذ عاد النحاس باشا المسكين يفكر فى اخراجى من وزارة التموين قبل ضياع الوقت ... وكان أول خبر وصلنى من هذه النية نقلا عن أحد الانسباء المقربين جدا الذى صاح فى وجه موظفى التموين أن النحاس باشا سيخرجنى من وزارة التموين ، ولذلك فانه عندما ذهب المفتش المنتدب ليفتش مخزن الاسكندرية قيل له ان المفتاح مع الاستاذ احمد الوكيل فى مصر ... وانهم يطلبون مهلة لاستحضار المفتاح منه ! ... ولعلها أول حادثة من نوعها فى تاريخ التجارة حديثا وقديما أن يكون لمعمل فرع فى بلد أخرى كالاسكندرية ومخزن للبضاعة ولا يكون المفتاح مع رئيس الفرع ولا مع المخزنجى بل مع مدير المعمل فى القاهرة ...

أحس المحقق هذا التلاعب وأثبته فى تقريره فأصدرت أمرى بكسر المخزن عنوة ، فلما كسروه لم يجدوا فيه البضاعة التى ادعوا تخزينها فيه ، بل وجدوه قاعا صنفصفا ، كما وجدوا مخزن القاهرة أيضا أفرغ من قواد أم موسى ...

لم أجد بدا اذل حيال هذه الأدلة المادية القاطعة — وبعد الاطلاع على تقرير موظفى التموين المثبته للادانة — من أن أثبت رأيى بالموافقة

على إحالة القضية على النيابة العسكرية — ولكى لا اتهم بالتعسف أو التعنت أمرت فى الوقت نفسه بإحالة الأوراق على حضرة المستشار الملكى لأخذ رأيه .

وفى اليوم التالى صدر القرار بتعيين الوزراء الجدد ومنهم وزير التموين ولو أنى كما يدعون أردت الاستئثار بالسلطة وغضبت لانتزاعها منى لقدمت استقالتي من الوزارة بناء على هذا التعيين الجديد الذى لم يقصد به الا التخلص من سلطتى ، ولكنى لم أفعل واكتفيت بتحذير النحاس باشا من عواقب تعيين وزير جديد للتموين ، لا خبرة له بطبيعة الحال بشئون التموين — فى وقت من أشد الاوقات خطرا على التموين وفيه تحتاج البلاد الى كل ذى خبرة ومران .

ولكن النحاس باشا والوزراء معه كانوا يقولون انهم يعتمدون على ارشادى للوزير الجديد وقال عثمان محرم باشا متحمسا — وكنا مجتمعين فى منزله عند البحث فى تعيين الوزراء الجدد — « مكرم باشا يبقى يعلم الوزير الجديد » !!

وهكذا ابتدع فى الفقه الدستورى الجديد منصب « معلم وزير » . . . ولا خطر بل هناك كل الفائدة فى التفريق بين العلم والعمل ، على أن يتحقق الأمل ويا له من أمل ! . .

ومن ظريف ما يذكر فى هذا الصدد أن معالى على باشا حسين وزير الاوقاف — اذ ذاك — ولم يكن واقفا على سر الالهة لأن النحاس باشا كان مبيتا النية على اخراجه (١) — تدخل فى أثناء المناقشة واعترض

(١) طلب النحاس باشا الى على باشا حسين ان يستقيل ولم ينقل هو من تلقاء نفسه ، وقد بنيت الاستقالة على اسباب صحيحة وحقيقتها اسباب مشرفة للوزير ، لانه لم يكن مرنا مع النحاس باشا فى اغراضه ومحسوبياته فى وزارة الاوقاف .

فى صراحة القاضى النزىه على تعيين وزير جديد لا خبرة له بشئون
التموين وقال بكل بساطة لماذا نبحث عن وزير جديد للتموين
ولدينا مكرم وقد وفقه الله كل التوفيق فى عمله وأصبحت له خبرة
واسعة فى العمل فى حين أن تعيين وزير جديد قد يضر بمصلحة
التموين ولا مانع من الاكتفاء بتعيين وزيرين للوزارتين الآخرين
ولكن النحاس باشا أجاب قائلاً لا بد من تعيين الثلاثة لأنه وعد
بالثلاثة ! (٢) .

لم يمض وقت طويل حتى تلت هذه الأزمة أزمة الاستثناءات ،
وحسبى فى هذه النظرة العامة أن أشير الى ملايساتها التى أدت بعد
مسألة الرخص الى الأزمة الفاصلة بين النحاس باشا وبينى .

ومن المدهش أن يقف النحاس باشا فى البرلمان بعد ذلك ويقول
أن مكرماً تخير مسألة الاستثناءات خصيصاً للخروج من الوزارة .
ونسى أو تناسى أنه هو الذى أخرجنى ولم أخرج من تلقاء نفسى ! . .
ولكنها ظاهرة غريبة فى الرجل منذ أن تفاقم الخلاف بينه وبينى
فقد أصبح جريئاً وجريئاً جداً فى تناسى الوقائع . . ولعل له فى
ذلك بعض العذر فالسلطة التى بيده تسمح له بالتناسى والنسيان
ولا تسمح لغيره بالنسيان . . .

ولقد سمح النحاس باشا لنفسه أن ينشر على الناس أثناء قيام
أزمة الاستثناءات بمحاضر مجلس الوزراء ، دون أن يستأذن المجلس

(٢) كان النحاس باشا يقول أنه وعد بتعيين الوزراء الثلاثة فى ظرف ١٥ يوماً من
خطاب العرش ولكنه لم يقل لماذا أنتظر بدل نصف الشهر شهراً ونصف شهر . . .
ولماذا صدر قرار مجلس الوزراء بالانتداب من غير توقيت معين ولا تحديد . . . ولماذا
قال لامين عثمان الذى أبلغنى أنه عدل نهائياً عن فكرة تعيين وزراء جدد . . . ولكن
ماذا يجدى التفسير فيما لا يحتاج الى تفسير .

فى ذلك ، بل ودون أن تعرض على أقوالى لمراجعتها واقرارها — وهو حق أولى للوزير كما هو حق أولى للنائب أن يطلع على المضبطة ، التى تتضمن أقواله قبل اقرارها من المجلس .

ولكنه حسنا فعل ، فالمحضر كان صحيفة اتهام له ، ودفاعا عنى رغم ما حذف منه وهذب فيه وفيما يلى واقعتان خطيرتان أغفلهما المحضر أو حذف منه حذفاً : —

١ — كانت أول عبارة لافتتح بها النحاس باشا الجلسة قوله : « كل منكم حر فى ابداء رأيه » وأثبتت هذه العبارة فى المحضر الذى نشر على الناس أما الذى لم يثبت أو فى القليل لم ينشر ، فهو ما أردف به هذه العبارة اذ قال « ولكنى أخبركم أنكم اذا أخذتم برأى وزارة المالية فانى سأتخلى عن الحكم » .

هذه العبارة التى كان لها أثر حاسم فى موقف الوزراء الاآخرين وفى اعطاء أصواتهم والتى لا أشك أن سكرتير عام المجلس قد أثبتتها فى محضره لأنها استثارت ردا منى عليها اذ قلت انه من الاولى أن أتخلى أنا عن منصبى فى الوزارة لاننى صاحب الاقتراح المقدم بمنع الاستثناءات — هذه العبارة وما تبعها من ردعليها لم يشرياليهما أصلا فى المحضر المنشور بالجرائد — ولا شك أن النحاس باشا — ذلك الرجل الأمين فى النقل الى حد التفصيل الممل فى أحاديثه وخطبه — وقد رأى أن الامانه فى النقل تقتضى حذف هذه العبارة الخطيرة من المحضر أو من الصحف كما رأى أنها تسمح له بنشر أقوال لى — وأنا الطرف الاآخر فى الحديث دون اطلاعى عليها فراجعها هو بالنيابة عنى ! .. هذا فضلا عن أنه نشر المحضر كله بدون اذن مجلس الوزراء وهو صاحب الحق فى نشر مداولاته السرية بحكم القانون .

٢ - وهناك ما هو أبليغ وأقطع في معنى الخوف من صحة النقل حتى لا تفتضح حقيقة الألفة للناس - وهو الخوف الذي ساور النحاس باشا وما زال يساوره حتى الآن وأملى عليه جميع تصرفاته المخيفة والخائفة معا !

فقد أشار النحاس باشا في المحضر حسبما نشرته الصحف الى ما أذيع عن أنسابه ورخص التصدير، فرددت على ذلك طويلا وقلت ان ما أذيع قد نتج عن تصرفاتهم هم وتصرفاته هو في مسائل الترخيص وأثبت في المحضر ما حصل من رفعته ومنهم في مسائل الزيت والسكر والأرز كما أثبت حديث كامل باشا صدقي معي بشأن ما حاوله النحاس باشا من استصدار رخصه منه لأنسابه بتصدير الى الشام ، الى آخر المأساة المتعلقة برخص التصدير - وكان كلامي في مواجهته هو وفي مواجهة الوزراء ولم يرد أحد بكلمة واحدة على ما أثبتته في المحضر - ولكن جميع أقوال هذه التي تنصب على صميم الألفة قد اختفت بسحر ساحر من المحضر المنشور مع أنها تستغرق صفحتين منه على أقل تقدير . . . وقد تحايل النحاس باشا على عدم نشرها في المحضر تحايلا لا يليق به فمهد لنشر المحضر بعبارة يؤخذ منها أن النشر قاصر على مسألة الاستثناءات ، ثم أثبت كلامه هو فيما يختص برخص التصدير ولم يثبت ردى عليه .

ولقد نشر هذا المحضر على أثر نشر مذكرة اللجنة المالية بمنع الاستثناءات في إحدى الصحف بناء على طلبى ، وما بي من حاجة الى ذكر السبب الذي دعا الى هذا النشر فقد أشير اليه في كلمة تمهيدية من المذكرة - ذلك أن الصحف كانت قد نشرت في اليوم السابق بيانا موعزا به من رئاسة مجلس الوزراء ، (وقد نشرته الصحف جميعا بنصه واعترف النحاس باشا بأنه هو الذي أمر بنشره) وجاء في هذا البيان أن مجلس الوزراء رفض مذكرة اللجنة المالية باجماع آراء الوزراء عدا وزير المالية وان أسباب هذا للرفض

تتلخص في كيت وكيت ! ..

ولعلها أول مرة في تاريخ مصر السياسي أوعز فيها رئيس الوزراء إلى الصحف بنشر عدد الاصوات التي أعطيت تأييدا لقرار مجلس الوزراء وتقنيدها لرأي أحد أعضائه فضلا عن نشر أسباب القرار التي أبديت في مداولات المجلس ...

لم يكن لهذا النشر الذي أعلن على الناس خذلان الوزير المختص واجماع آراء الوزراء ضد رأيه - لم يكن له الا حكمة واحدة هي احراج مركز الوزير أمام الرأي العام والزامه بتقديم استقالته .. اذ لا يتصور أحد أن رئيس وزارة في مصر أو في انجلترا أو غيرها يطلع على الجمهور ببيان لا تمهيد ولا سابق له ويقول فيه أن المجلس قد رفض باجماع الآراء رأي الوزير المختص ثم يبقى هذا الوزير لحظة في مركزه ! واذا لم يخرج الوزير من تلقاء نفسه فان صدور مثل هذا البيان للناس من مجلس الوزراء يعنى تصريحاً لا تلميحا « تفضل فاخرج » ! ...

كانت هذه هي النتيجة المنطقية المترتبة على هذا الاعلان ولكنى تفاديا للالزمة ونتائجها الخطيرة رأيت من واجبي كوزير للمالية أن اکتفى بالدفاع عن رأي اللجنة المالية حتى لا يقال ان رأيها قد بلغ من السخف أو الضعف مبلغا أدى إلى رفضه باجماع آراء الوزراء عدا وزير المالية المختص ... فأمرت بنشر المذكرة من غير ما تعليق عليها ردا على البيان المسبب الذي نشرته الصحف لمجلس الوزراء وبذلك تخيرت أهون السبيلين منعا للالزمة سيما وأن المذكرة لم تتضمن الا بحثا اقتصاديا بحثا في وجوب منع الاستثناءات المطلوبة وغيرها من غير ما تعريض بمحسوبية أو تعرض لسياسة .

بيد أن الذي يدعو إلى التساؤل حقا - وهو تساؤل يذهب بنا إلى حد العجب - هو موقف النحاس باشا منى عقب ذلك ، فلقد

كان مفهوما أن يرد على نشر المذكرة المالية التى لم تنشر الا ردا على بيانه المختصر - كان مفهوما أن يرد عليها بنشر المحضر المفصل لمجلس الوزراء وأن يكتفى بهذا الرد الذى حسبته مفعما واقنع نفسه بأنه لمصلحته ! .. ولكن الامر الذى لا نفهمه أو من العسير فهمه على غير العارفين هو أن النحاس باشا وقد كانت له الكلمة الاخيرة فى النقاش لم يقنع بذلك بل أبى الا أن يخطو الخطوة الفاصلة بينى وبينه فطلب استقالتي أو اقالتي ! ...

عجبا ! .. فلم تكن مضت ثلاثة ايام على جلسة مجلس الوزراء الخاصة بالاستثناءات حينما وضعت استقالتي تحت تصرف رئيس الوزراء فأبى هو والوزراء قبولها ، فما الذى حدث فاستوجب هذه الطفرة من النقيض الى النقيض ؟ ..

علام وعلى من اعتمد لاتخاذ هذه الخطوة الجريئة ؟ وأى وحى استوحى فأوحى ؟ لعل فى الأمر سرا أو فى السر أمرا ستكشف الايام عن خبيثته ...

ومهما يكن من أمر ، فقد انتهزها النحاس باشا فرصة يحاول فيها اقالتي حتى لا يفتضح أمره باستقالتي .. وذلك لان الاستقالة تحمل معنى الاحتجاج على تصرفاته - وفى هذا كشف له - فى حين أن الاقالة تبرزه للناس غاضبا لا خائفا ، شاكيا لا مشكوا ...

الخوف من افتضاح أمره هو السر كل السر فى محاولة تعمل الازمة بالاقالة اذ لا يغطى سوء القالة ، الا الاقالة ، أو الاذعان بتكليفه اياى بالاستقالة !

وليس أمعن فى معنى الاقالة من الاستقالة الجبرية ، وبخاصة اذا سبقتها استقالات اختيارية فرفضت ...

ولئن كان الواجب المقدس يمنعنى يامولأى من الافاضة فيما دار حول السعى لاقالة هذا الضعيف من محادثات ومقابلات ، ومحاولات

تسود لها وجوه وتبيض وجوه .. فما من شيء يمنعني بل كل شيء يدفعني الى أن أدعو الله وهو خير حافظ أن يحفظكم لمصر ملكا يحوطه الشرف ويخدمه الشرفاء ، ومصريا هو للوطن ضخرة النجاة وقبلة الرجاء .

ولما لم يجد النحاس باشا سبيلا دستوريا الى اقالة الشرفاء النزهاء ، عمد الى وسيلة دلت على حنقه وضعفه معا ، فأقالني ببلاغ من سكرتيرية مجلس الوزراء ! وأعلنت الصحف بيانا من هذه السكرتيرية جاء فيه ان رئيس الوزراء قد دعا جميع الوزراء عدا وزير المالية لحضور جلسة مجلس الوزراء الذي سيعقد في ذلك اليوم ! .. وهكذا كانت الاقالة بقدر المقييل !

وكانت الروح التي أملت عليه محاولة اقالتي من الوزارة هي التي دفعته الى اقالتي من الوفد ، وهي كالاخرى لا تكلفه كثيرا الا بلاغا من سكرتارية مطواعة ...

وليس من حقي أن أعرض على مولاي تصرفات حزبية الا ما كان منها ماسا بمصلحة الدولة ، ومتصلا بالغرض الذي أرمى اليه من القسم التمهيدي للعريضة ، وهو ابراز الازمة في لونها الحقيقي وتعليل ما سبقها وما لحقها من اجراءات لم يقصد بها الا التستر على ما خفي ، ما كان منه وما بقي !

واذا كان النحاس باشا قد بيت النية على الغدر بي في الوزارة فرفض استقالتي وحاول اقالتي ، فما من شك أن هذه كانت نيته المبيتة لي بعد خروجي من الوزارة كسكرتير للوفد وعضو فيه وللاسباب وللاغراض عينها .

وكان النحاس باشا قد أعلن أبان اشتداد الازمة الوزارية انه سيخرجني من الوزارة والوفد معا ، فلما منه أنه سيقبلي من

الشعب تأييدا لموقفه ، اعتمادا على ما له من سلطة الحكم ، وسلطة الوهم ولكنه فوجيء أية مفاجأة حينما دعيت الهيئة الوفدية للاجتماع عقب خروجى من الوزارة ورأى الشباب الوفدى وأعضاء اللجان يحملوننى على الأعناق فى النادى السعدى هاتفين « لمكرم النزيه » ثم رأى ويا للعجب مما رأى أن هذه الحماسة البريئة الصادقة قد سرت من الشباب الى الشيوخ والنواب ، فحيونى جميعا تحية ما أكرمها ، واقفين هاتفين !

وان أنس لا أنس موقف النحاس باشا فى تلك الساعة الرهيبة فقد كان قابعا فى احدى غرف النادى مترقبا ما سيكون ، وسمع الهاتف بأذنيه ، ولعله أدرك أن الحال غير ما كان يتوقع من حال ، وإن كان الانصار هم بعينهم الانصار والوفد هو بعينه ولكن ما أبعد الشبه بين الليلة والبارحة !

لو أنه فطن لأيقن أن هذه الهاتفات المتفجرة فى حضوره ، ورغم حضوره ، ان هى الا صدى للرأى العام ، وان هى الا أصوات منذرة تعقبها زجرة ! . . .

ولكنه هو ومن معه حسبوا أنهم قد يتغلبون على الطبيعة ، بالاصطناع والصنعة فخدعوا أنفسهم وليسوا هم أول الخادعين المخدوعين الذين خدعتهم الخديعة ! !

دخل النحاس باشا قاعة الاجتماع مهزوما ومهموما فوقفت محييا ولكنه لم يرد التحية ثم اضطر نزولا على طلب الهيئة الى مصافحتى، وانتهى الامر بأن تعاهدنا على الامتناع عن طرح أسباب الخلاف عليها كما أنكر رفعته أمام الهيئة أية نية أو رغبة له فى المساس بمركزى فى الوفد ، وأصدرت سكرتارية الوفد بيانا بهذا المعنى وبما تم فى الاجتماع من تفاهم على الاحتفاظ بوحدة الوفد رغم الاختلاف فى الحكم . . .

ولكن ما أسرع ما لفظ الرجل وعده ، فنقض عهده . . . ولا تمض
يضع ساعات على ما أخذ به نفسه !

ففى مساء اليوم نفسه حاولت احدى الصحف أن تنشر أن الاتفاق
تم بين رئيس الوفد وسكرتير الوفد وأن النواب طلبوا الى عندما
دخلت القاعة أن أجلس فى محلى المعتاد كسكرتير عام للوفد ،
فحذف الرقيب عبارة « سكرتير الوفد » ، حيثما وردت ، كما
حذف عبارة « المجاهد الكبير » فى صحيفة أخرى !! ولما تحريت
الامر علمت انه قد صدرت تعليمات بهذا الحذف من معالى الاستاذ
محمود غنام وزير التجارة بإيعاز من رفعه رئيس الوزراء . . . ولا
خاطبت وزير التجارة فى ذلك قال انه سيعمل على تهدئة الحال !!

ولكن ما الذى كدر هذه الحال بعد الذى حدث من تصافح
وتصالح . . . ولم يكن قد صدر منى أو من غيرى شىء فى المسافة
بين النادى والدار ، وفى السويكات بين الليل والنهار ! . . . كلا
بل هى نية الغدر بالزميل القديم ، والسبق الى الاخراج قبل
الأخراج !

وحسبى أن ألخص بعض ما تلا خطوته الأولى من خطوات لو أنها
اتجهت ضدى وحدى لهان الأمر ، ولكنها اتجهت ضد الحريات العامة
والمصلحة العامة فى شتى مناحيها .

بدأ النحاس باشا بمحاولة بحو لاسمى من الصحافة فأمرها بأن
لا تنشر شيئاً منى أو عنى مهما يكن بريئاً أو بعيداً عن السياسة ،
وفى الوقت نفسه سمح لبعض جرائده أن تتهجم على موقفى منه دون
أن يسمح لى حتى يحق الرد أو التصحيح ، الذى اعترف به لكل
خصم فى كل عهد من العهود .

وذهبت به الجرأة الى حد منع الصحف من نشر خطاب كريم تفضل
بارساله الى حضرة صاحب السمو الامير عمر طوسون ذاكراً لى ما

أديت من خدمات متواضعة لبلادى ومتمنيا لي التوفيق فى خدمتها خارج الحكم وكذلك منع نشر رسالة كريمة من رجل من كبار الدين والتقوى هو فضيلة الشيخ أبو الوفا الشرقاوى .

ولم يكفه ذلك بل أصدر التعليمات مكتوبة الى الرقيب بحظر كل اشارة الى البرقيات التى ترد من الخارج وفيها بعض الثناء أو التقدير لمكرم ...

وما دام رفعته قد سمح لنفسه بمنع عن الرأى العام ، فليس أهون من أن يمنع الرأى العام عنى . . . ولذلك صادر عدد كبيرا جدا من البرقيات التى كانت ترسل الى من مختلف نواحي البلاد ، ومن كثير من الهيئات والجماعات ، حاملة الى رسالة التقدير والتشجيع من أبناء هذا الشعب الكريم الذى يتميز عن كثير من الشعوب بدقة حساسيته ، وسلامة غريزته .

وليس مثل الاستبداد سيدا ينفر من كل شرك فى السيادة ، فيستبد بالمستبد نفسه حتى يصبح الاستبداد لديه ميلا واستعدادا ومن ثم تراه يسير فى طريقه المرسوم خطوة فخطوة ، واطرادا فاطرادا . . .

وهكذا انزلق النحاس باشا من استبداد الى استبداد ، فتدرج من رقابة الصحف الى رقابة منزلى ، الى رقابة رسائل البرقية ، الى رقابة مواصلاتى التليفونية ، وانتهى به الأمر الى فرض الرقابة على البرلمان نفسه ! . . .

غير انه رأى تمهيدا لخطته فى البرلمان وفى الوفد أن ينقض عهدا آخر - وما أسهل التعود على نقض العهود ! . . . فراح يجمع الهيئة الوفدية البرلمانية مجزأة فى ممثلى كل مديرية من المديريات ويشرح لها أسباب الخلاف ، ناسيا ما قطعه على نفسه من عهد صريح فى اجتماع

الهيئة الوفدية فى النادى السعدى ، وناسيا أن الحكم فى القضايا
الادبية لا يفرق فيه بين الغياب والإغتيال ..

كان النواب والشيوخ يخرجون من هذه الاجتماعات وهم حيارى
لا يدرون هل كان النحاس باشا يدافع عن نفسه أو ضدها ...
كما كانوا يروون عنه من الأقاصيص ما كنت أمتنع عامدا من
روايته ، حرصا على كرامته ...

وقد أعلن رفعته فى هذه الاجتماعات انه هو — من بادىء رأيه
— قد فصلنى من سكرتارية الوفد ، وانه سيقاوم بكل وسيلة
ترشيحى لنقابة المحامين ، فأرسلت اليه خطابا مذكرا اياه اننى
انتخبت سكرتيرا عاما للوعد بإجماع آراء الهيئة فى نفس الجلسة
التي انتخب هو فيها رئيسا للوفد ، وانه فيما يختص بنقابة المحامين
فليس لاية حكومة عسكرية كانت أو غير عسكرية أن تتدخل فى
انتخابات طائفة كريمة مثقفة كطائفة المحامين فتعبت بحريتهم
وكرامتهم .. ولكنه لم يتفضل بالرد على .. وجاءنى رده فى
البرلمان على غير توقع وانتظار ! ..

وكان البرلمان قد أجرم فى حق النحاس جريمة لا تغتفر ، فقرر
مجلس الشيوخ فى حضور وزير العدل شكرى على ما أبدت من
خدمات للبلاد كوزير للمالية والتموين ، فصفق الجميع لهذا القرار
بالاجماع وصفق معهم وزير العدل غير مدرك الا بعد أن استدركه
أن فى الأمر وزرا .. وكان استدراكه فى مجلس النواب حينما هدد
النحاس باشا نوابه بالتخلي عن الحكم اذا ما اشتركوا مع الشيوخ
فى التقدير والشكر .. فاستبعد رئيس المجلس الاقتراح بشكرى
دون أخذ الاصوات عليه من المجلس ... ولكنى رأيت أن أكون
كريما ، وللكرم ثمنه ... ثم ما لبث وما لبثنا حتى رأيناه فى آخر
الجلسة ينقلب فى غير مناسبة من الوجوم ! الى الهجوم ويعلن بصدده

طلب تأجيل استجواب التموين انه هو وحده دون أى وزير آخر
كان ولا يزال المسئول عن شئون التموين ! وهكنا رضى وأرضى !

ثم قلت ذلك جلسة الاستجواب المقدم من حضرة النائب المحترم
فكرى أباطه بصدد الاستثناءات فأصر على نظر الاستجواب فى نفس
الجلسة رغم طلب المستجوب بيانات ورغم اكفهرار جو الحرب
واقتراب الخطر من الاسكندرية ولكنه صاح فى وجه كل معترض
صريحة كشفت عن حقيقة أمره ، وخبيثه سره قائلا انه متهم وأن
الحكومة متهمة وانه لا بد له من الرد على هذا الاتهام !

متهم ! . . . نعم هذا هو مفتاح السر ، وأصل الشر . . . وهذه
هى العقلية التى تسلطت عليه فجعلته يحاول التسلط على كل شىء
فى البلد لكى يخفى وقائع التهمة ، وأدلة التهمة ، ولكى يقطع
ألسنة الاتهام فى الصحافة ، أو فى البرلمان ، أو فى المجتمعات .
وأخيرا فهناك ممثل الاتهام والمطلع على الأسرار والأساليب ، هذا
قبل غيره يجب أن يحاط بسياس من حديد . . .

عقلية المتهم هذه تجلت أيضا فى القرار الذى أصدره أو استصدره
من هيئة الوفد ، فمكرم واخوانه من شيوخ ونواب فصلوا جميعا من
الهيئة التى كانت تنتمى اليهم أكثر من انتمائهم اليها ، لا لسبب
إلا لأنهم « اتهموا » رئيس الوزراء بالتفريط فى حقوق البلاد ! . .
هنا أيضا المتهم يتكلم ، والمتهم يتظلم ، وياويل العدالة اذا كان
المتهم هو الذى يحكم ويتحكم !!

فهل من عجب - وتلك عقلية المتهم - أن يحاول عند أول فرصة
تتاح له أن يتخلص من ممثل الاتهام بفصله من وظيفته كسكرتير
للوفا ، ومن هيئته كعضو فيها ؟ . . وقد سمحت له هذه الفرصة
فى استجواب الاستثناءات ، فما كدت كممثل للاتهام ألفت نظره
على واقعة بريئة أشار اليها فى دفاعه مبينا له أن هـنـك هي نقطة

البحث ، حتى هاج وماج وصاح في ألفاظ ضاقت المضبطة عن بعضها ببعضها ، فقال انى فصلتك من سكرتاريه الوفد وانى كذا وكذا وأنت كذا وكذا ، الى آخر ما قال مما يدعو الى الرثاء لحاله ، أكثر من التأذى بأقواله ...

استمر الحال على هذا المنوال ، وتفاقم الاعتداء على الحريات جميعا في سبيل الاعتداء على حرية مكرم في الكلام ، كما ساءت حالة الحكم وتفشيت المحسوبية والمحاباة في أسوأ مظاهرها بين الموظفين والأهلين ، وامتد الفساد والعبث الى التموين وغيره من المرافق الحيوية ، ثم تعرضت البلاد لويلات الحرب ولم تجد من الحكومة الوقاية أو العناية الكفيلة بحماية الارواح والحقوق - وفي هذا الحين وفي وسط هذا الضيق قامت الحكومة بفرض الضرائب غير الرسمية على الاهلين باسم مشروع البر ، ثم راحت تنفق النفقات الجسيمة في شراء السيارات للوزراء وأتباعهم وفي مظاهر الترف التي سيأتى الكلام عنها في خلال هذه العريضة - حيال هذا كله رأيت وبعض اخواني من النواب أن نتقدم الى المجلس بعريضة نطلب فيها مناقشة هذه التصرفات ، دون أن نلجأ الى طريق الاستجواب وقلنا في صريح اللفظ اننا لا نبغي احراجا بل علاجاً .

وقد أردنا أن نكون أمناء للنظام الحزبي فاتصلت بحضرة سكرتير عام مجلس الوزراء وطلبت اليه أن يرجو من رفعة النحاس باشا عقد الهيئة الوفدية لمناقشة العريضة فيها قبل تقديمها الى البرلمان ، عسى أن نقنع الحكومة بأخطائها فتعالجها ، أو نقتنع بخطأ ماخذنا عليها فنعدل عنها ، من غير ما حاجة الى مناقشة البرلمان ... ولكنه رفض عقد الهيئة قائلا أمامكم طريق الاستجواب في البرلمان .

ولم يكن بد اذن من تقديم العريضة الى البرلمان لمناقشتها ، ولكن حدث قبيل الجلسة المحددة لتقديم العريضة أن اجتمع رئيس

مجلس النواب في غرفته ، ببعض الوزراء ، ثم افتتحت الجلسة فاذا برئيس الوزراء يقف ويطلب جلسة سرية لالقاء بيان عن الحالة الحربية ، وانعقد المجلس في جلسة سرية وألقى رئيس الوزراء بيانه واذا برئيس مجلس النواب يفاجئنا بالاعلان من منبر المجلس أن عريضة موقعا عليها من ٣٦ نائبا قد قدمت اليه بطلب المناقشة في بعض المسائل وانه بهذه المناسبة يعرضها على المجلس ويتلوها عليه وبعد تلاوتها لفت سعادته نظر المجلس الى ما له من حق في مناقشة العريضة أو استبعادها وسأل عما اذا كان المجلس يوافق على استبعاد العريضة فوافق الانصار المتحمسين صائحين ، رغم احتجاجنا بمخالفة هذا التصرف الغريب لاحكام الدستور واللائحة . . فكان احتجاج ، وكان لجاج ، ولكن لم تكن هناك مناقشة بل استبعدت كل مناقشة ، وفقا للتقاليد النيابية الحديثة التي ابتدعها مصطفى النحاس ومن الى مصطفى النحاس ، لحماية مصطفى النحاس

خرجنا من هذه الجلسة السرية وقد كسب النحاس باشا المعركة فالعريضة قدمت في السر ، وتليت في السر ، واستبعدت في السر : وكان الله بالسر عليما . . .

بقي اجراء آخر ، هو أن يفصل مكرم من الوفد من غير مناقشة أيضا ورغم أنى وزميلي المحترم راغب بك حنا طلبنا تأجيل الجلسة الى الغد لوفاة قريبة لى ولمرض زميلى ، فان الوفد اجتمع فى تلك الليلة نفسها وفى غيبتنا ، ومن غير اخطارنا بالتصميم على الاجتماع ، واتخذ الاعضاء المساكين قرارهم دون أن يسمعوننا ، فشرفونا ولم يشرفوا هيئتهم بل ولا مطولاتهم بمظهر المناقشة أو الموازنة بين الطرفين ، ولكن النحاس باشا كسب ولا شك المعركة وقد فاز ممثل الاتهام من الادلة بأسباب التهمة وأسانيدها ، ولو بين أربعة جدران إذ أن « للحيطان آذان » !!

وكانت مساومة مفضوحة ، ولعبة مكشوفة تلك التي جعلتهم يعلنون في قرارهم انهم سينظرون في أمر النواب الذين وقعوا على العريضة في جلسة أخرى ٠٠٠ فما بين الجلسة والجلسة تبذل الهمة لانها المهمة ، وقد انتهت ويا للأسف الى خاتمة محزنة توسلوا اليها بوسائل من مثلها ، تدل الدلائل على أصلها ! ٠٠

ومن أروع ما يذكر في هذا الصدد أن حضرات الشيوخ والنواب الذين ثبتوا معي في الدفاع عن النزاهة والشرف أرسلوا الى النحاس باشا استقالة مسببة وقعوها بامضاءاتهم احتجاجا على قرار الوفد الذي صدر ضد زميلي وضدي ، وفيما يلي نص هذه الاستقالة :

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

يتشرف الشيوخ والنواب الوفدون الموقعون على هذا بأن يقدموا الى رفعتكم استقالتهم من الهيئة الوفدية التي ترأسونها وذلك احتفاظا منهم بوفديتهم الأصلية واستمساكا بالمبادئ الوفدية الخالدة التي ساهموا فيها وجاهدوا لها منذ أن شكل الوفد برئاسة زعيمه الخالد سعد زغلول .

وقد رأينا من مصلحة الوطن والوفد معا أن نبادر باتخاذ هذه الخطوة بعد أن اقتنعنا بأنكم خالفتم مبادئ الوفد السامية في الحكم وفي الوفد معا بحيث أصبحت حقوق بلادنا وكرامة رجالنا في خطر داهم لن ينقذها منه الا رحمة الله ودماء المخلصين من أبناء هذا البلد الامين .

ولقد عاهدنا الله أن نجاهد جهاد البررة الاوفياء لمبدأ الوفد الامين لكي نبقى على البقية الباقية من فكرة الوفد السامية التي أذكاهم سعد ويحييها اليوم أبناء سعد .

وتفضلوا رفعتكم بقبول فائق الاحترام

القاهرة في ١٢ يولية سنة ١٩٤٢

السيد سليم نائب البوها • محمد فريد زغلوك نائب سنطا •
اسماعيل محمد فواز عضو مجلس الشيوخ • زكى ميخائيل بشارة
عضو مجلس الشيوخ • عبد الله محمد فواز نائب أولاد حمزة • ميشيل
رزق عضو مجلس الشيوخ • جلال الدين الحماصي نائب الصحراء
الغربية • الدكتور فهمى سليمان نائب محلة روح • أبو المجد الناظر
نائب أرمنت • نجيب ميخائيل بشارة نائب قوص • حسين الهرميل
نائب محلة مرحوم • لبيب جريس نائب صنبو • محمد عثمان عبد
القادر نائب أبو حماد شرقية • الفريد قسيس نائب مركز المنصورة
أبو الغيث الاعور نائب أبو جرج • مهني القمص نائب ديروط
المحطة • جورج مكرم عبيد نائب أولاد عمرو •

ولكن الحكومة الخائفة الواجفة خافت حتى من نشر هذه الاستقالة
وذهب بها الخوف الى ما هو شر منه وهو تشويه الحقيقة وتزييفها
فى قرار أصدرته هيئة الوفد التى يرأسها رئيس الوزراء ومن
أعضائها أكثر الوزراء فقد جاء فيه أن الوفد قد قرر فصل الأعضاء
السبعة عشر الذين ذكرت أسمائهم دون أن يشير القرار الى هذه
الاستقالة بكلمة واحدة ، ودون أن يسمح للصحف بالتنويه عنها •

وأشد من ذلك وأدهى أن القرار أشار الى فضلهم بناء على أنهم
اتهموا رئيس الوزراء وزملائه بالتفريط فى حقوق البلاد مع أن من
بين هؤلاء الأعضاء بعض حضرات الشيوخ الذين لم يشتركوا فى
التوقيع على العريضة التى اشتملت على الاتهام بالتفريط فى حقوق
البلاد ، اذ أن هذه العريضة قدمت لمجلس النواب لا لمجلس الشيوخ
وزيادة فى التمويه ، والسبك والحبك ذكر القرار أسماء حضرات
الأعضاء من غير ألقاب دون أن يشير الا أنهم شيوخ أو نواب !! ••

وهكذا ارتضى النحاس باشا لنفسه ولزملائه أن يوهم الناس فى
غير حق أن هؤلاء السادة لم يستقيلوا بل فصلوا فصلا وكان فى

مقدوره لو توخى الامانة فى ذكر الوقائع أن يقول ان الوفد قد قبل استقالتهم . . اما أن يقول هو والهيئة التى يرأسها لانهم فصلوا - وهم يستقيلون قبل الفصل - وانهم جميعا اتهموه بالتفريط مع أن بعضهم أعضاء فى مجلس الشيوخ ولم يتهموه ولم يوقعوا العريضة بهذا الاتهام - فهذا هو الزيف بعينه وانى لا أتشرف بعرضه كمثلى واحد من الامثلة العديدة التى ستأتى الاشارة اليها ليكون محل تقديركم السامى .

هذه يامولاى نظرة عامة الى أسباب الخلاف الوزارى ونتائجه حتى خروجى من الوزارة ومن الهيئة السياسية التى يرأسها رئيس الوزراء ، أما بما تلا ذلك من مساوىء الحكم والعبث بالحريات على اختلاف أنواعها فسيأتى الكلام عنه ضمن القسم الثانى من هذم العريضة وهو القسم الذى سيتناول تفصيل الوقائع والادلة عليها منذ أن دخلت الوزارة حتى الآن .

ولقد عنيت بذكر أسباب الخلاف وملابساته وتطوراته فى هذا القسم الاول من العريضة حتى تكون الحقيقة بأكملها ماثلة أمام نظر جلالتكم السامى فتتبينوا العوامل الظاهرة والخفية التى أدت بالحكم الى سوء المصير ، وانى فيما يتعلق بى لم أكن الا الفريسة الاولى لهذا لانقلاب الخطير ، فلم أكن متجنيا ولا معتديا ، بل ناصحا ومشيرا ، وكان الفريسة التالية هى الحكم نفسه وقد ساء مضيرا . .

لم أتعجل اذن المعارضة ، كما قال البعض وقد شوهت الحقائق . . بل على العكس فقد كنت متمهلا فوق قهمل ، متحملا فوق - تحمل ، وحسبى أن أعبد هذه الحقائق فى ايجاز . .

أولا - ظللت فى الوزارة شهورا أنصح وأحذر ، وأرجو وأنذر ، دون أية جدوى ، فتمهلتم ثم تمهلتم . . .

ثانيا - قدمت استقالتى بدل المرة ثلاث مرات ، كنت أقدم ثم أحجم عسى أن يصلح الله الحال ، وتحملت فى هذا السبيل كل دس وكل صغار ولكننى تمهلت ، ثم تمهلت .

ثالثا - حاول رئيس الوزارة اقالتى فحمانى الله منها ، فاستقال وأخرجنى من الوزارة .

رابعا - كان من حقى أن أغضب لكرامتى ، ولكنى تمهلت وارتضيت أن لا أدلى ببيان عن أسباب الخلاف أمام الهيئه الوفدية . وارتضى هو ذلك ، مع الفارق بين المعتدى والمعتدى عليه .

خامسا - نقض هو هذا العهد فأدلى بأسباب الخلاف أمام الشيوخ والنواب الوفديين بين مديرية فمديرية ورغم ذلك تمهلت ثم تمهلت سادسا - فرض الرقابة الخائفة على الصحف فى كل ما يتعلق بى ، فلا نشر منى أو عنى فى الوقت الذى سمح لجرائده فيه بأن تحبذ موقفه وتشوه موقفى فتمهلت ثم تمهلت .

سابعا - صودرت البرقيات الواردة لى وأحيط منزلى بالجواسيس وروقت حركاتى ومواصلاتى التليفونية فتمهلت ثم تمهلت .

ثامنا - فصلنى من سكرتارية الوفد ، بقرار صادر منه فى غير اختصاصه وطلبت اليه عرض الامر على الوفد وهو الهيئه المختصة فرفض ، ورغم ذلك تمهلت .

تاسعا - تدخل فى أمر ترشيحى لنقابة المحامين ليحاربنى حتى فى مهنتى فتمهلت ثم تمهلت .

عاشرا - منع مجلس النواب من شكرى على خدماتى واعتدى على كرامتى بألفاظ جارحة غير لائقة فتمهلت ثم تمهلت .

حادى عشر - وأكثر من هذا وأشد فانه رغم خطر الحرب واقترابه من داخلية البلاد أصر على الكلام فى استجواب الاستثناءات رغم

الحاحنا عليه فى التأجيل ، ولما أن جاء دورى فى الرد عليه فى اليوم
التالى وقيل ان الخطر قد تفاقم وانه لذلك لم يحضر الى المجلس أبت
علينا وطنيتنا أن نستغل الظرف الدقيق لمصلحة الاستجواب
فارتضينا ، وقلبوا التأجيل الى تنويم ، ومع ذلك تمهلنا ثم
تمهلنا ...

ثانى عشر - منعنى واخوانى النواب من مناقشة تصرفاته فى
الهيئة الوفدية ، وعمل على استبعاد عريضة المناقشة بعد تلاوتها
فى جلسة سرية ، مخالفا فى ذلك كل قانون وكل عدل ، فتمهلت
ثم تمهلت ...

ثالث عشر - فصلنى واخوانى من الهيئة السياسية التى
شرفناها فشرفتنا ، وتم هذا الفصل المذرى فى غيبتنا دون أن تسمع
لنا أقوال ، فتمهلنا ثم تمهلنا .

رابع عشر - وأخيرا حاربنا حتى فى تكويننا وفى مباشرة حقوقنا
النيابية ، بل وفى الاستمتاع بحريتنا الشخصية ، فهل يقول قائل
بعد ذلك اننا تعجلنا المعارضة، أم أننا تمهلنا الى أبعد حدود التمهّل،
وتحملنا الأذى والاضطهاد فوق طاقة التحمل ! ..

على العكس يامولاي ، فأننى لا أتهم نفسى بأننى تمهلت عليه أكثر
مما وجب التمهّل ... ولى فى ذلك عذرى ، أستعده من حنايا
صدرى ، وقد غلبنى شعورى على أمرى ...

أليست هى صداقة العمر ؟ وأليست هى ذكريات غاليات
صحبتنا فى النفى وفى الأسر ، وفى الهزيمة وفى النصر .. فهل
من عجب اذا ما أشفقت وامتد بالاشفاق حبل الصبر ؟

الفصل الرابع

الفرصة الضائعة

وكانت السراى قد بدأت تفكر فى اتخاذ إجراء نحو الوزارة عقب تقديم الكتاب •

وبادر السفير البريطانى فاجتمع بالملك ليقول له انه ينبغى التجاوز عن مبادئ الأخلاق فى وقت الحروب • وفى وسط هذا الجو المسموم استقال احمد حسنين رئيس الديوان الملكى استقالة مسببة رفضها الملك بخطاب آخر •

وتقدم كيلرن بانذار حاسم « لا تغيير » • • وفرح الوفديون بالانذار • • وبدأوا يحسون أن أيدي الانجليز وحسرا بهم ما زالت تسندهم ، فانقلبوا الى الهجوم ، وبادروا الى استصدار قرار بفصل مكرم عبيد من مجلس النواب لأنه كان أسوأ مثل كنائب كما سألين فيما بعد •

وأعقب ذلك فتح أبواب المعتقلات لتضم الذين عملوا على اخراج الكتاب ، فاعتقلت فى ابريل ١٩٤٣ واعتقل مكرم بعد فصله من مجلس النواب •

هذا الكتاب الأسود كان أكبر حدث من الأحداث السياسية فى هذه الفترة من تاريخ مصر ، وقد وضع للعالم مبدى ما ارتكبه المستعمرون فى حق مصر ، بالاصرار على أن تبقى فيها حكومة فاسدة مفسدة ، لأنه فى أوقات الحروب لا يصح اقامة أى اعتبار لأى مبدأ من مبادئ النزاهة والشرف !

لقد أدت المعارضة واجبتها ، فأيدت الأحزاب الأخرى عريضة الكتلة الوفدية ، وفعلت السراى ما كان فى استطاعتها أن تفعله ، ولكنها تفادت محاصرة عابدين بالدبابات مرة أخرى ، فقد كان الانجليز دون شك على استعداد لأن يكرروا العملية الوقحة ثانية ، أما مجلس النواب فقد كان الموقف فى يده ، وكان يستطيع أن يلعب دورا هاما فى هذه الأحداث ، وأن يغير مجرى التاريخ ، كان فى الامكان أن ينقل الوفديون ، من أعضاء البرلمان ، الحكومة الى داخل الهيئة الوفدية ، وأن يناقشوا مصطفى النحاس رغم أنه فى هذه الفضائح ، بل كان فى امكان أعضاء الوفد أن يضيقوا دائرة الحساب فيجعلوها قاصرة على أعضاء الوفد القلائل ، ولكنهم لم يفعلوا ، ومضت حرم مصطفى النحاس فى خطتها للشراء .

والواقع أنه كان مستحيلا على غالبية الوفديين أن يحاسبوا رئيسهم لأنهم كانوا أنفسهم فى حاجة الى من يحاسبهم ، ولم تكن زينب الوكيل بغافلة عن هذا كله ، ولهذا سهلت للنواب الذين يريدون شيئا أن ينالوه . ولكن الذى لا شك فيه أنه كان بين أعضاء الهيئة الوفدية من لم تلوثة هذه الجرائم ، ولكنه لم يكن من الشجاعة بحيث يواجه جبروت الرئيس ، وابتسامات حرم الرئيس ، وهؤلاء لا يعفيهم الجبن من المسؤولية ، وهم فى الواقع شركاء فى الجرائم التى وقعت .

ان محاضر جلسات مجلس النواب التى سجلت مناقشات وقائع الكتاب الأسود ، وهى ملك التاريخ الآن ، حافلة بأسوأ ما مرت به الحياة النيابية من أكاذيب وقرارات ، والذى يقرأ التاريخ الذى كشف عنه محاكمات محكمة الثورة ، ويراجع محاضر مجلس النواب فى الفترة التى تلت صدور الكتاب الأسود ، وانتهت بطرد مكرم عبيد من مجلس النواب ، يحكم فورا بأن الحياة النيابية فى مصر ،

فى الفترة التى حكمت فيها الأغلبية ، كانت صورة فاضحة لما كانت عليه هذه اللعبة النيابية التى أضعفت فى الشعب روح المقاومة وجعلته يفكر فى ذاته قبل أن يفكر فى بلاده .

هكذا كان زعيم البلاد . . .

وهكذا كان برلمان الأمة . .

وهكذا كان رجال مصر . .

وكذلك كان الشعب يشهد كل ذلك صامتا ، راضيا ، بل كان ينقد بشدة أولئك الذين يحاولون أن يكتشفوا الأسرار ، بحجة أن التعرض للسيدات لا يتفق مع العرف والتقاليد ، ومعنى ذلك أنه لا ضير أن تضيع سمعة الحكم ونزاهة الحكام فى سبيل أن تبقى على عرف سخيف أو تقليد قديم . . وهو الا نتعرض لسيدة انتقل إليها حكم البلاد ، وفتحت لها خزائن الدولة لتغترف منها ما تشاء .

وهذا ما حدث فعلا . .

بل حدث أخطر من هذا ، حدث أن أصبح البرلمان يسير بوحي من الانجليز ، فقد أحست الوزارة أن أحمد حسنين وراء الكتاب الاسود وأنه كان أحد العاملين على إصداره وتوزيعه ، فبدأت تهاجمه ، وتوعز الى بعض النواب أن يتقدموا بأسئلة ليلوثوا بها سمعة الرجل .

وغضب الأستاذ فكرى أباطة من هذا الاتجاه ، وأندر النواب بأنهم يشعلون نارا لا بد أن تصل إليهم ويهيبهم شيئا من لظاها ، ورفض رئيس المجلس الأستاذ عبد السلام جمعة السماح للأستاذ فكرى أباطة أن يستمر فى هذا الكلام ، وانتهى الأمر باخراجه من المجلس بالقوة .

وسمع الانجليز بهذا الذى يثار فى مجلس النواب ، وعلموا أن الملك يوشك أن يحمى رئيس ديوانه باتخاذ قرار حاسم ، فذهب

سير والتر سمارت ، السكرتير الشرقى بالسفارة البريطانية ، الى مجلس النواب ، وأرسل يستدعى الأستاذ عبد السلام جمعة ، ثم نبهه الى الخطر الذى يترتب على استمرار المجلس فى محاولة تلويث سمعة رئيس ديوان الملك .

وعاد الأستاذ عبد السلام جمعة الى قاعة المجلس ، وطلب من النواب أن يستمعوا اليه .

وصمت المجلس وساد السكون ..

وانطلق الأستاذ عبد السلام جمعة بصوته الجمهورى يقول :
« حضرات النواب المحترمين ، عنت لى فكرة .. هى أن توافقوا حضراتكم على رفع كل ما دار من مناقشة حول رئيس ديوان الملك من محضر الجلسة » .

وصمت المجلس مرة أخرى ، ولكن حضرات النواب قالوا بعد لحظات : « موافقون .. موافقون »

ومرت الأزمة ، ولكن بعد أن جرححت الحياة النيابية فى الصميم ، اذ لم يسبق أن دخل أحد ممثلى الاستعمار الى دار النيابة .. دار الشعب - ليشير على رئيس النواب باتخاذ اجراء معين ..

ولقد خضع رئيس النواب ..

وخضع النواب لرغبات الانجليز .

وكان فى استطاعة النواب أن يطلبوا تأليف لجنة للتحقيق ، ولكنهم جبنوا ولم يفعلوا ..

وكانوا يستطيعون أن يطلبوا من النحاس احالة مكرم بعد رفع الحصانة البرلمانية عنه الى النيابة لتحقيق هذه الوقائع ومحاكمته ، ما دامت هذه الوقائع التى تضمنها الكتاب الأسود كاذبة كلها ، ولكنهم جبنوا ولم يفعلوا ..

وكان أعضاء الوفد يستطيعون أن يناقشوا النحاس في هذه الوقائع ، وأن يطلبوا منه أن يزيح السيدة زينب الوكيل من ميدان الاتجار بقوت الشعب ، وأن يمنعها من التدخل في شئون الحكم ، ولكنهم جبنوا وخشوا أن يفصلوا من عضوية الوفد ، فيضيع نفوذهم وتضيع الفرص في الشراء السريع !

لقد كانوا يعلمون قوة تأثير السيدة زينب الوكيل على رئيسهم ، وكانوا يعرفون أن كل محاولة من هذا القبيل لن تنجح ، ومن ثم أثروا السكوت ، ورضوا بالذلة والهوان حتى لا يفقدوا عضوية الوفد ، وتناسوا أن المضي في هذه السياسة الفاسدة لا بد أن ينتهي بهم جميعا إلى أسوأ نهاية .

وقد حدث . . وأصبحوا بعد قيام الثورة سياسة قدماء لا قيمة لهم ولا وزن ، في عهد قام للقضاء على الفساد بكل أنواعه ، وحل الوفد . . الحزب الذي كان يمثل الأمة والشعب ، لأنه لم يكن حزبا جديرا بالبقاء ، ولأن أعضاءه أبوا أن يجعلوه قويا . . هؤلاء الأعضاء خرج منهم فيما بعد الأستاذ أحمد نجيب الهلالي ليصبح رئيسا للوزراء وليقود لجان التطهير ضد فساد الحكم . . ترى ماذا كان يمكن أن يكون عليه حال الوفد لو أن الأستاذ نجيب الهلالي وغيره من أعضاء الوفد ضربوا ضربتهم الكبرى في عام ١٩٤٢ وأيدوا مكرم في دفاعه عن نزاهة الحكم ومهاجمة الفساد الذي تغلغل فيه .

ولكنهم تأخروا . . تأخروا عشر سنوات . . وكان نزولهم إلى الميدان بعد فوات الأوان .

وكما قلت من قبل ، فقد بادرت الوزارة الوفدية فأوعزت إلى نوابها بأن يوجهوا إلى الوزراء أسئلة معينة تدور حول ما جاء في الكتاب الاسود من اتهامات ، ووقف الوزراء في المجلس يجيبون

على هذه الأسئلة إجابات كانت تقابل بالتصفيق الحاد ، ثم يتقدم النائب السائل فيعلق على الإجابة بتعليق يكشف فيه عن الرضاء الكامل بهذه الإجابة التي أكدت « نزاهة الحكم الوفدي » .

وهكذا مضت التمثيلية في طريقها، وأفسخت الصحف صفحاتها للأسئلة والأجوبة دون أن يكون لصاحب الكتاب الاسود أى حق فى الرد أو التوضيح . ولما كانت الأسئلة فى مجلس النواب من حق السائل والمسئول فقط ، فلم يكن فى استطاعة مكرم أو أى عضو من أعضاء الكتلة الوفدية أن يتكلم أو يتدخل فيما هو من حق السائل والمسئول وحدهما .

ووجد مكرم أن الوضع يتطلب أن يتقدم الى الميدان باستجواب مفصل .

واستعدت الحكومة ونوابها ، لا لمناقشة الاستجواب فحسب ، بل لاتخاذ الاجراء الاخير بالنسبة لمكرم بعد أن فصل من الوزارة وسكرتيرية الوفد ، وعضوية الحزب وهذا الاجراء هو الفصل من عضوية مجلس النواب

وبنفس الأسلوب الذى ردت به حكومة الوفد على أسئلة النواب، ثوقش استجواب مكرم . ثم اجتمع المجلس فى ٢٣ مايو عام ١٩٤٣ وأصدر قرارا أشار فيه الى أنه يعتبر مكرم عبيد أسوأ مثل للنائب منذ قامت فى البلاد للحياة النيابية سنة ١٩٢٤ ، وجاء فى هذا القرار:

بعد سماع ما ألقاه حضرة المستجوب عرضا وتعليقا على الموضوعات التى أثارها فى استجوابه المبني على كتابه الاسود .

وبعد سماع الردود والإجابات التى أدلى بها حضرات الوزراء عامة وحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا خاصة : شرجا وتعليقا وبيانا وتحديدا لما ورد على لسان المستجوب فى استجوابه وعلى كلام المستجوب فى كتابه .

وبعد الاطلاع على المستندات والمكاتبات والوثائق الخاصة بهذه الموضوعات التي سبق أن سارعت الحكومة الى ايداعها مكتب المجلس حتى يطلع عليها من يشاء .

يسجل المجلس ما تبين له من الحقائق والملاحظات الآتية :

أولا - أن الحكومة قد سارعت الى مناقشة الاستجواب فورا بمجرد تقديمه ، وكان رفعة رئيس الحكومة قد صرح قبل ذلك في المجلسين عقب أن أبلغت اليه العريضة من ديوان جلالة الملك أي منذ أكثر من شهر ، بأن الوزارة ترحب بكل سؤال أو استجواب يوجه اليها عن أي موضوع وارد في العريضة وفي ذلك الكتاب ، وانها مستعدة للدلاء بالبيانات القاطعة الحاسمة المؤيدة بالأدلة والمستندات ، بل زاد رفعته على ذلك بأن دعا المعارضين والآنصار على السواء أن يدخلوا هذا الباب الذي فتحه لهم على مصراعيه ، رغبة منه في تنقية الجو في أقرب وقت مستطاع - ومنذ ذلك الوقت أجابت الحكومة على ما يقرب من أربعين سؤالا ومع ذلك فقد ظل مكرم باشا ناكلا عن أداء واجبه البرلماني في ميدانه الاصلى ، وأخيرا ، وبعد أساليب عدة استجمع مكرم باشا كل قوته وشجاعته فتقدم باستجوابه بعد مطاولة ومماطلة ، وتلكؤ ظاهر وتردد عجيب ، شأن كل من يشعر بحرج مركزه وفساد قضيته وضعف حجته .

ثانيا - ان مكرم باشا قد التجأ « مع الأسف الشديد » في استجوابه وفي عريضته وفي كتابه الاسود الى الزرابة بالحكومة الشعبية الوطنية وتجريحها بصفة عامة ورفعة رئيسها زعيم البلاد بصفة خاصة - تجريحا باغيا ظالما ، مستخدما في سجل ذلك سلاخين كلاهما شر من الآخر ، وهما سلاح الاختلاق ، وسلاح المسخ والتشويه .

ثالثا - ان الحكومة قد وضعت الامور في نصائبها فكشفت عن

ونجوه الزيف والفساد في شتى الدعاوى، وبسطة الوقائع الصحيحة مؤيدة بالمستندات الحاسمة ، التي تثبت اثباتا قاطعا سلامة تصرفاتها واستقامة نهجها في معالجة الشئون العامة والخاصة .

رابعا - ان مكرم عبيد باشا الذي أصبح يتهجم على زعيمه وعلى الوزارة الحاضرة في جرأة معدومة النظير، لم يترك زعيمه ولم يستقل من الوزارة بمخض اختياره ، بل انه ظل حريصا الحرص كله على البقاء فيها والدفاع عنها الى آخر وقت حتى أخرج منها اخراجا وأقصى عنها اقضاء ، وآية ذلك انه وقف في المجلس في ١٩ مايو ١٩٤٢ أى قبل فصله من الوزارة بأيام وصرح في جرأة وثبات وعقيدة وحماسة ظاهرة : ان مسلك كل وزير في هذه الوزارة انما يرتكز على النزاهة المطلقة ، . فهل كان في ذلك صادقا أو كاذبا وهو في هذه الساحة الرسمية المقدسة ؟ أن المجلس ليسجل أسفه اذ يرى رجلا قد تنكر لماضيه ، وتناقض حتى مع نفسه ، فسولت له أهواؤه أن ينقلب من النقيض الى النقيض ، ولا شك أن هذا مسلك أقل ما يقال فيه انه يتنافى مع الصدق والنزاهة والامانة، وصحة الحكم على الناس والاشياء .

ان الكتاب الاسود لم يكن صالحا للعرض على البرلمان طبقا لاحكام الدستور واللائحة والتقاليد البرلمانية ، فاضطر صاحبه الى تعديله وتهذيبه حتى يصلح للظهور بشكل استجواب يطرح على المجلس ، وهو بالتالى لم يكن يصلح لان يرفع الى مقام صاحب الجلالة الملك تحت اسم عريضة ، لانه فضلا عن كونه مليئا بالالفاظ النابية الجارحة التي لا يليق أن ترفع الى مقام الملك ، فانه قد انطوى على أمور مكذوبة أو مشوهة وما كان يليق أن يرفع الى جلالة الملك الا الصادق من البيانات والصحيح من المعلومات والسليم من كل تحريف وتزيف .

ولهذا كله يقرر المجلس القرارات الآتية :

أولا - يستنكر المجلس استنكارا شديدا المسلك الشائن الذى سلكه مكرم عبيد باشا سواء أكان ذلك فى طريقة تسويده كتابه وتلفيق ما فيه ، أم فى طريقة نشره بدل تقديم استجواب مهذب الى البرلمان الذى هو الجهة المختصة ما دام الامر بين نائب والوزارة . وما دام النظام البرلمانى قائما فى البلاد وما دامت المسئولية الوزارية الصحيحة قائمة على أساس من الدستور : **ويعتبر المجلس أن مكرم عبيد باشا أسوأ مثل للنائب منذ قامت فى البلاد الحياة النيابية** سنة ١٩٢٤ : ذلك لان الواجب الاول على كل نائب ألا يتحرك فى الشئون العامة الا والصدق المطلق رائده ، وخدمة المصلحة العامة وحدها قائدها ، فلا يستسلم لاحقاد تغله ، ولا لشهوة الانتقام تسيره ، فيعتدى طائشا على الابرياء ، ويلوث عابثا الامناء ، شفاء للغل والحزازات الشخصية على حساب سمعة البلاد ، ومصلحتها العليا .

ثانيا - يستهجن المجلس التهمتين الطائشتين اللتين جعلهما مكرم باشا محور دعايته ، وغاية القصد من استجوابه ، وهما تهمة استغلال النفوذ ، وتهمة عدم نزاهة الحكم ، وما فرعه عليهما من جميع التهم الاخرى الواردة فى الاستجواب أو العريضة أو الكتاب الاسود .

ويقرر المجلس عدم صحة هذه التهم جميعها .

ثالثا - يعلن المجلس من جديد ثقته التامة بحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرات اصحاب المعالي الوزراء ، هيئة وأفراد .

كما يعلن المجلس أسفه الشديد لما نالهم على يد مكرم عبيد باشا من بغى ظالم وتجن أثيم وهم خدام الشعب المخلصون .

وهكذا ظن مجلس النواب انه بهذا القرار قد « مسح » كل التهم

التي وجهت الى حكومة الوفد ، . . بل انه حرص على أن يمسح عن
«أعضائه» التهم الموجهة اليهم فختتم قراره بأن ألبسوا أنفسهم
وسام الشرف اذا قالوا انهم هم خدام الشعب المخلصون والوطنيون
الامناء الصادقون .

• ومضت الايام . . .

والنحاس يفكر في الخطوة التالية ، الخطوة التي تريده من رؤية
مكرم في الميدان السياسي . . .

واجتمع مجلس النواب في ١٢ يونيو من نفس العام وقرر فصل
مكرم من عضوية المجلس . . .

فقد تكلم رئيس المجلس في بداية الجلسة فقال :

بعد أن صدر قرار ٢٣ مايو الماضي الذي فصل في استجواب
مكرم باشا وما تضمنه كتابه الاسود كان لزاما على مكتب المجلس
أن ينظر في أمره على ضوء هذا القرار فعقد ثلاث جلسات وتباحث
في القرار من جميع النواحي طبقا لروح الدستور وما تقتضيه صيانة
الحياة النيابية من العبث ، والمحافظة على كرامة العضوية ، تلك
الكرامة التي تأبى الاساءة الى سمعة البلاد ومصلحتها العليا بسوء
قصد وبغير وجه حق ، وانتهى الامر بالمكتب الى اتخاذ قرار باقتراح
يقضى بفصل حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا نائب قنا من
عضوية المجلس وهما هو ذا القرار سيعرضه النائب المحترم عمر
وكيل المجلس على حضراتكم .

حضرة النائب المحترم عمر عمر - أتلو على حضراتكم نص الاقتراح
الذي وضعه مكتب المجلس لتصديق ما ترونه بشأنه وهو :

« بما أن المجلس قد سجل في قراره الذي أصدره بتاريخ ٢٣
مايو سنة ١٩٤٣ على حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا انه

سلك مسلکا يتنافى مع الصدق والنزاهة والامانة وصحة الحكم على الناس والاشياء، والتجأ الى سلاح الاختلاق ومسخ الوقائع وتشويهها

وبما أن المجلس قد قرر استنكاره الشديد لهذا المسلك الشائن واعتبر أن مكرم عبيد باشا أسوأ مثل للنائب منذ قامت في البلاد الحياة النيابية في سنة ١٩٢٤ إذ استسلم لاحقاد وشهوة الانتقام واعتدى على سمعة الأبرياء على حساب سمعة البلاد ومصلحتها العليا

وبما انه كان منتظرا بعد هذا القرار أن يفكر مكرم عبيد باشا في المعانى التى تستخلص وأهمها أن وجوده بالمجلس أصبح وضعاً غير طبيعى لكنه لزم بالصمت فوجب أن يتخذ المجلس قراراً فى هذا الشأن وأن يعرض مكتب المجلس عليه وجهة نظره فى الامر .

وبما أن مكرم عبيد باشا لم يصبح بعد قرار ٢٣ مايو سنة ١٩٤٣ جديراً بشرف النيابة عن الأئمة ويتعين فصله من عضوية المجلس بالتطبيق للمادة ١١٢ من الدستور .

لذلك

يقترح المكتب على هيئة المجلس فصل نائب قنا مكرم عبيد باشا من عضويته .

الرئيس - أسفر أخذ الرأى عن الموافقة على فصل سعادة مكرم عبيد باشا من عضوية المجلس بأغلبية ٢٠٨ أصوات ضد ١٧ صوتاً وبما أن العدد الواجب توافره هو ثلاثة أرباع المجلس أى ١٩٨ صوتاً ، وقد زادت عن هذا العدد ، فيقرر المجلس فصل حضرة نائب قنا مكرم عبيد باشا ويعلن خلو الدائرة .

أما الخطوة التالية والاخيرة ، فقد كانت اعتقال مكرم عبيد فى

السرو — بالقرب من مدينة المنصورة — حيث انضمت اليه السيدة
قرينته ...

ومن المعتقل ... أنتقل مكرم الى الوزارة ، عندما نجحت
السراى بعد محاولات جبارة فى اقالة مصطفى النحاس فى ٨ اكتوبر
عام ١٩٤٤ . وأقول محاولات جبارة لان السفارة البريطانية كانت
تقف فى وجه أى محاولة لابعاد مصطفى النحاس عن الحكم . . . وليس
المجال مجال سرد هذه المحاولات ...

ومن الواضح أن معركة الكتاب الاسود كانت أشد معارك نزاهة
الحكم عنفا ، اذ امتلأت المعتقلات بالذين اشتركوا فى وضع أو توزيع
هذا الكتاب . بل كان مجرد ذكر اسم الكتاب فى أى حديث بين اثنين
كافيا لان يدفعهما الى المعتقل . كان الارهاب الوفدى بالغ العنف
بحيث بدأ الشعب يحس بمدى الجريمة التى يرتكبها هذا الحزب
السياسى الكبير ... ومن الطبيعى أن يحس الشعب بهذه المرارة
وهو يشهد مضرع مثله الحزبية العليا ، ويراهها وهى تنهار أمامه
مثلا بعد الآخر !!

الفصل الخامس أشجع سياسى

وفى المعتقل ، وقد قضيت ثمانية عشر شهرا بين أسواره ، التقيت بالبكباشى أنور السادات ، وكان قد جرد من رتبته العسكرية وكان قد سبقنى الى الاعتقال ، وجاء اعتقاله بناء على طلب الانجليز ، ولا جدال فى أن تجريده من رتبته العسكرية واعتقاله ، وهو ضابط من ضباط الجيش ، كان دليلا على أن هناك أحداثا توشك أن تولد داخل صفوف الجيش نفسه .

كانت كراهية ضباط الجيش ولاشك متجهة فى البداية الى الانجليز وكان الملك عقب حادث ٤ فبراير يحرص على أن يقضى هذا اليوم فى ناديتهم يجتمع بهم ، ويسهر معهم ، ثم يؤدى فريضة الجمعة مع جيشه فى مسجد من مساجد المأظة . . وكان الضباط يحيطون بالملك ويدينون له بالولاء فقد كان رمز البلاد ، وكان الالم يحز فى نفوس الضباط لأن الفرصة لم تتح لهم فى يوم ٤ فبراير ليثوروا ويؤدوا واجبهم فى الدفاع عن هذا الرمز . .

وكنت أجلس الى أنور السادات فى ساعات النهار نتحدث فى كل شىء ، ولمست فيه الجلد على الكفاح والقدرة على كبت عواطفه ، وكنت أعلم أن اعتقاله وطرده من الجيش سبب له متاعب عائلية وآلاما تعصف بالرجال ، ولكنها لم تعصف به هو ولم تحركه . . بل جعلته يلتزم الصمت ، ويفضل الاستماع الى ما يقال له ، ثم يتناقش بالقدر الذى يسمح به لنفسه .

كان ذلك فى ابريل سنة ١٩٤٣

والتقيت به بعد ذلك مرات ، خلال فترة هربه من المعتقل ، وفى اليوم الذى اغتيل فيه أمين عثمان ، فقد حضر الى مكتبى فى جريدة الكتلة عقب حادث الاغتيال ، وجلس يتحدث الى ، ثم استمع الى سكرتير التحرير وهو يقص على نبال الاغتيال ، فلم يعلق عليه ، واكتفى بالاستماع . . . وطلبت الى محكمة الجنايات بعد ذلك بأشهر فشهدت بأنه كان معى فى دار الكتلة وقت الحادث ، وهذا هو الواقع فعلا ، ثم برى أنور السادات ، وقامت الثورة فوجدت أنور السادات واحدا من التسعة الأوائل ، وعرفت فيما بعد قصة كفاحه وقصة جهاده ، وقصة اشتراكه فى كل عمل يتطلب التضحية والكفاح ضد المستعمر ، وقد تطور هذا الكفاح فاتسع مداه ومجالاته حتى شمل فاروق ، ثم كان أنور واحدا ممن قرروا عزل الملك وطرده ، ثم عضوا فى محكمة الثورة يحاكم السياسة الذين أفسدوا أو اشتروا فى افساد الحكم . .

فيلم سينمائى طويل ، حوادثه تتتابع أمام عيني الآن ، وأرى صورة من ميلاد حركة الجيش . .

لم يكن أنور الضابط الوحيد الذى كره الانجليز ، وان كان القدر أراد أن ينكشف أمره فيطرد ، ويجرد من رتبته ، ويعتقل ، ويشرد

ولم يكن أنور الضابط الوحيد الذى تطورت كراهيته للانجليز حتى شملت كراهية الملك ، بعد أن تطورت علاقة الملك السابق بالجيش كما تطورت علاقته بالشعب ، فأصبح كارها ومكروها من كل منهما ، ثم ضرب الجيش ضربته فوجد لها الصدى الكبير فى نفس الشعب ، وأيده تأييدا جماعيا لم يجد الملك حيا له الا أن يحنى رأسه ، **يقبل العزل ويغادر مصر الى حيث لا رجعة . .**

كان الملك قد استطاع فى ٨ أكتوبر من عام ١٩٤٤ أن يتخلص من

حكم النحاس ، وأن يدعو أحزاب المعارضة الى تولى الحكم وأجريت الانتخابات فهرب الوفد من المعركة .

وفكر مكرم أول ما فكر فى تشكيل لجنة لتحقيق ما جاء فى الكتاب الأسود من فضائح حكم النحاس ، ثم شكلت اللجنة وانتهت من تحقيقها . . . وبعثت بتقريرها الى مجلس النواب ، لأنه صاحب الحق فى محاكمة الوزراء .

وجاء ايدن الى مصر فى نهاية الحرب ، فطلب من أحمد ماهر رئيس الوزارة ألا يحاكم النحاس ، لأنه الصديق « المدخر » للامبراطورية البريطانية ، ولست أعلم على وجه التحقيق ماذا كان رد أحمد ماهر على هذا الطلب ، ولكن الذى أعلمه أن مجلس النواب كان قد شكل لجنة خاصة لمراجعة تقرير اللجنة ، وأن هذه اللجنة كانت فى بداية تكوينها متحمسة لاطهار الحقيقة حتى لقد بعثوا الى بالأستاذ على أيوب رئيس اللجنة يطلب الى الاستقالة من عضويتها لائى أكتب فى الصحف وتناولت الاتهامات الموجهة الى النحاس ، ووجودى فى اللجنة يفقدها صفتها كلجنة تحقيق ويجعلها لجنة اتهام ، وقبلت الطلب وانسحبت من اللجنة .

وقد جاء فى خطاب استقالتى من اللجنة : « أولانى المجلس الكريم ثقته واختارنى عضوا فى اللجنة التى تألفت لتحقيق التهم الموجهة الى الوزارة النحاسية الأخيرة . ولما كنا جميعا نحرص على أن يجرى هذا التحقيق وفقا لأسمى مبادئ العدل ، وأن نوفر لمن يتساولهم التحقيق من أعضاء الوزارة المذكورة جميع أسباب الثقة والطمأنينة فقد رأيت من الأفضل أن أتنحى عن عضوية هذه اللجنة خشية أن يسبق الى وهم رفعة النحاس باشا انى مضغن عليه لما أشكف من العدوان على حرىتى فى آخر وزارة له ، وان ذلك قد يكون له أثر فى تصرفى معه فى التحقيق . . . »

لقد كنت اعتقد أن أمر لجنة التحقيق كان جسيديا ، وانه لم يكن تمثيلية ، ولكن الواقع ان اللجنة ما كادت تبدأ اجتماعاتها ، وأخذت تنظر ما أمامها من اتهامات .. حتى أخذت تطيل البحث .. وأخذ عدد الجلسات يتناقص .. ولم تلبث أن توقفت عن الاجتماع ووضع التقرير على الرف ..

هل كان ذلك نتيجة لتدخل أنتوني ايدن وزير خارجية بريطانيا ، وطلبه من أحمد ماهر عدم محاكمة النحاس ؟

لا أريد أن أظلم الرجل فأقول أن هذا هو الواقع ، فقد قتل أحمد ماهر قبل أن يقدم تقرير لجنة التحقيق الى البرلمان .

بل انى لأميل الى القول بأن أحمد ماهر رفض في حديثه مع أيدن الموافقة على وقف محاكمة النحاس ، فقد تولى الحكم في أكتوبر سنة ١٩٤٤ وكان عليه ان يدير دفعة المعركة الانتخابية ، وكان في صراع دائم مع السراى بسبب اصرارها على أن يكون هناك توازن بين الأحزاب المختلفة ، وغطفها الكبير على حزب الكتلة لأنه الحزب الذى تحمل عبء الكفاح فى عهد النحاس وأصدر الكتاب الأسود ، وأعتقل عدد كبير من رجاله وشبابه ، وقد هدد أحمد ماهر بالاستقالة أكثر من مرة نتيجة لهذا التدخل .

وانتهت الانتخابات ، واجتمع البرلمان ، ثم طلب الحلفاء من مصر أن تعلن الحرب على المحور حتى يتسنى لها أن تشارك في مؤتمر سان فرانسيسكو وتصبح عضوا مؤسسا في هيئة الأمم المتحدة . ولقد كان من رأى أحمد ماهر منذ بداية الحرب العالمية أن تشارك مصر فيها ، وكان شجاعا ، فواجه مجلس النواب وحده وأخذ يتكلم ويدافع عن رأيه تسع ساعات ، ولكنه لم يتجح في اقناع النواب بفكرته ، لقد كانت شجاعة أحمد ماهر مضرب الأمثال ، وكان يحب أن يواجه الأمور بصراحة .. وقد بلغبه ذات يوم وهو في مكتبه

برئاسة مجلس الوزراء أن طلبة الجامعة مضربون وأن الاضراب موجه الى الحكومة ، فترك مكتبه وركب سيارته بلا حرس ، ولا ضجة ، ولم يقل لأحد انه متجه الى الجامعة .

ودخلت سيارة رئيس الوزراء الى فناء الجامعة ، واستمع الى الطلبة وهم يهتفون بسقوطه ، وخرج من باب سيارته ووقف على سلم الجامعة وواجه الطلبة الثائرين عليه .

وساد الصمت ، وأخذ الطلبة يفركون أعينهم وهم لا يصدقون ، كأنهم في حلم ، ولكنه لم يكن حلما بل كان حقيقة واقعة ، ان الواقف أمامهم كان أحمد ماهر الذي يهتفون بسقوطه .

تكلم أحمد ماهر ، وتكلم بأسلوبه الواقعي ، أسلوب الاقناع . . انه لم يكن خطيبا بقدر ما كان قوى الحجة بارع الجدل ، واستمع الطلبة اليه ، وأكبروا شجاعته ، فهتفوا له .

وهبط رئيس الوزراء درجات السلم ، ثم اتجه الى سيارته . . فانصرف الطلبة الى قاعات المحاضرات . .

وبحادث آخر وقع قبيل فصله من الوفد في عام ١٩٣٧ ، وقبيل اقالة وزارة الوفد .

كان رأيه معارضا لرأى النحاس ، وذهب الى اجتماع الهيئة الوفدية وجلس في مكانه الى جوار النحاس ، وأخذ يبين لأعضاء الهيئة خطأ النحاس في تمسكه بوجهة نظره ، وأعلن رأيه صريحا ، وهو أن يتخلى النحاس عن الحكم ويتركه لسواه من أعضاء الوفد ، وبذلك يمضى الوفد في الحكم وينفذ سياسته .

وسأله عضو : « هل يعنى هذا أن تتولى أنت الحكم ؟ »

ورد أحمد ماهر : « ولم لا . . اذا كان ذلك هو الحل السليم » .

وظل أحمد ماهر يتكلم في الجلسة ويهاجم النحاس وسياسته ، ثم

غادر قاعة الاجتماع ليواجه بعض الشباب الثائر وقد حاولوا الاعتداء عليه فهجم عليهم بعصاه فهربوا وأبوا أن يواجهوا الرجل الشجاع . كان أحمد ماهر الرجل الشجاع ، الواسع الأفق ، لا ينظر الى الحكم على أنه منفعة شخصية ، وقد ألقى هذا الدرس البليغ على أعضاء الوفد والهيئة الوفدية ولكن لم ينتفع به أحد ، حتى وقعت الكوارث . .

وهنا نتساءل مرة أخرى : « لو أن أعضاء الهيئة الوفدية عالجوا المسائل علجا صريحا حازما منذ البداية ، وقبل أن تظهر السيدة زينب الوكيل وتحاول استغلال نفوذها . . لو أن أعضاء الوفد وقفوا بهذا الموقف وبقي النحاس رمزا نظيفا في الوفد . . آكان يمكن أن تتطور الأمور هذا التطور الخطير الذي انتهت اليه . . ؟ »

لست أشك في أن أحمد ماهر كان يستطيع أن ينتقد الوفد ، وأن يواجه الملك مواجهة قوية يحس معها أنه يواجه رجالا ، فقد حدث في بداية حكمه عام ١٩٤٤ أن هدد بالاستقالة ان تدخلت السراى فى الانتخابات ، وأمسك بالتليفون وألقى أوامره على المديرين والمحافظين وخذروهم من أن يستمعوا الى أية تعليمات تصدر من السراى ، ثم أدار المعركة الانتخابية بنفسه ، وفرض رأيه .

مثل هذا الرجل كان نادرا بين الرجال ، وكان على استعداد لأن يستمع وأن يناقش وأن يقتنع .

وقد دعا رؤساء تحرير الصحف صباح يوم ، قبل عرض أمر اعلان الحرب على البرلمان ، وشرح لهم الموقف ، وما يمكن أن تجنيه مصر دوليا اذا هي أعلنت الحرب ، ولما انصرف رؤساء التحرير ، جلست اليه أحدثه فيما يمكن أن يكون عليه الموقف العام لو أنه تعاون مع مكرم واستخدم عقله الكبير ، فى ازالة أسباب الخلافات التى كانت قائمة اذ ذاك فى الوزارة .

وقد رد الدكتور ماهر بقوله : انى اعتبر مكرم مكملًا لى ، ولست أتردد فى ارضائه بشرط ألا يتعارض ذلك مع المصلحة العامة .

وقلت له : « سمعت انك ستدعو زعيم المعارضة الوفدى فى مجلس الشيوخ ، الأستاذ محمد صبرى أبو علم ، لكنى تعرض عليه أمر دخول مصر الحرب ؟ »

فقال : « نعم .. هذا صحيح .. »

قلت : « هل كاشفت مكرم بذلك ؟ أنه يعد الوفدين خصومه ، وقد يرى فى هذا الاجراء من جانبك ، دون مشاورته ، ما يغيظه .. »

فسأل : « وماذا أفعل ؟ »

قلت : « اتصل به الآن ، قبل أن يسمع النبأ ، واسأله رأيه فيما لو دعوت الأستاذ صبرى أبو علم لأخذ رأيه فى الموضوع .. »

وأمسك أحمد ماهر بسماعة التليفون وطلب مكرم ، وكان اذ ذاك باستراحة وزارة الأشغال بالقناطر الخيرية يراجع تقرير لجنة التحقيق ثم سأل رأيه ، وتناقشا فى الموضوع مناقشة ودية ، انتهت بتأييد مكرم للفكرة ..

وابتسم ماهر ابتسامة عريضة .. وقبل أن أنصرف قلت له : « لقد سمعت من مكرم منذ أيام أنه يعتبرك مكملًا له .. وهذا هو الذى دعانى الى عرض هذا الاقتراح ، وفى اعتقادى أن تعاونكما سيحقق خيرا كثيرا .. »

ورد ماهر قائلا : « أنا لا أشك فى ذلك إطلاقا ، »

وبعد أيام قتل أحمد ماهر فى مجلس النواب وهو فى طريقه الى قاعة مجلس الشيوخ ، قتل لأن بعض الناس ظنوا أنه يقود بلاده الى الهلاك بإعلان الحرب ، فى حين أنه كان يقودها الى مكانها اللائق بها فى المعترك الدولى ، مكانها الذى نحرص عليه اليوم ، ونعتبر ارتفاع

صوتنا فيه في مجلس الأمن والامم المتحدة السبيل لمهاجمة الاحتلال والاستعمار .

وانى لا ذكر البيان الذي اذاعه الوفد ، ونشره في الصحف ، رغم فرض الرقابة ، وأذكر ما جاء فيه من أن دخول مصر الحرب يعرض أساطيلها التجارية للدمار . .

وأما أين كانت هذه الاساطيل ، وما هي الخسارة التي كانت تنجم من دخول مصر الحرب بعد أن أوشكت أن تنتهى ، فعلم ذلك عند الوفد ، الذي حشا بيانه بالكاذيب والمغالطات متابعة لسياسته في استغلال الشعب . . !

وقتل الرجل ، قتل أشجع سياسى عرفته مصر في تاريخها الحديث ، ولا جدال في أن مصرعه كنا من أكبر الأحداث السياسية التي مرت بمصر . .

وقد تحدث الى أحد المصريين الفدائيين الأحرار ، فقال انه تعقب بسيارته الدكتور أحمد ماهر فترة طويلة ليقتله ، ولكنه بعد أن عرف تاريخ الرجل حمد الله على أنه لم ينفذ فكرته ، والا عاش طول حياته معذب الضمير .

والواقع أن الخلافات الحزبية ، واستغلال النفوذ ، وجهل الشعب بالحقائق ، وعدم تعمقه في فهم الأمور ، واندفاعه وراء الزعامات المقدسة ، كل هذا أفسد تفكير الشعب حتى المتعلمين منه ، وانى لا أعترف بأنى كنت خلال دراستى الثانوية ، وقبلها ، مندفعاً في تأييد الوفد من غير تفكير . لقد اتهم بعض الساسة المصريين ، من غير الوفد ، بأنهم برادع الانجليز ، واتهموا بأنهم يريدون « بيع مصر » لقوات الاحتلال ، وصدق الشعب بهذه الاشاعات وراح يكيل تهم الخيانات من غير حساب . .

وفى فترة من فترات الاعتقال ، قرأت تاريخ مصر مستخلصا من الوثائق الرسمية للمفاوضات التى جرت بين ممثلى مصر ، على اختلاف اتجاهاتهم السياسية ، وبين الحكومة البريطانية ، فوجدت أن الذين كانوا فى نظر الشعب لا يمثلونه ولا يعبرون عن رأيه ، هم أشد المصريين تصلبا وتعصبا للفكرة الوطنية والرأى السليم .

وقد أعدت قراءة هذه المحاضر مرة أخرى ، بل مرات ، ثم قارنت بينها وبين ما جنته البلاد من المعاهدة الملعونة — معاهدة ١٩٣٦ — فوجدت أن ما كان يمكن أن تجنيه مصر فى عام ١٩٢١ خير مما جنته فى هذه المعاهدة ، ولم يكن الشعب يقرأ ، أو يحاول أن يستمع الى من يقرأ له ، ولم تكن ثمة صحافة بريئة من الغرض والهوى ، تحاول أن تقدم للشعب الجاهل تفسيرا لهذا الذى قيل فى المباحثات ، وكانت الأغلبية الشعبية لا تود أن تنال مصر استقلالها على يد أخرى غير يدها . . . وهل هناك أبلغ فى الجهالة والضلال والانهائية من القول بأن الاحتلال على يد « سعد » خير من الاستقلال على يد « عدلى » بل يذكرنى هذا القول بما كانت تردده الجماهير خلال انتخابات عام ١٩٥٠ « حرامى . . . حرامى ، ولكن بنعجه » ، ردا على الذين كانوا يتهمون مصطفى النحاس بتهم استغلال النفوذ .

وهنا أتساءل لو ان مصلحة الوطن ، لا مصلحة الأشخاص ، كانت فوق كل اعتبار ، ولو ان مصر وقفت كلها كتلة واحدة ، وراء أى مصرى يسعى سعيا طيبا لخير بلاده ، أكان يمكن أن يدوم الاحتلال هذا الوقت الطويل ؟ وهل كان يمكن أن يجد الانجليز سلاحا يعينهم على البقاء فى مصر هذه الفترة الطويلة ؟

ان الانجليز لعبوا لعبة الدستور ، والحياة النيابية ، وتشكيلات الأحزاب المختلفة ، ثم تركونا نلهو بها ، وواصلوا تدعيم أسس الاحتلال باثارة المشاكل والخلافات وتشيت الصفوف ، ثم راحوا

يزعمون ، اعتمادا على كل هذا ، أنه لا سبيل الى ترك هذه المنطقة الحيوية من غير دفاع ، ولا يمكن ترك هذا الفراغ العسكرى من غير أن تكون هناك قوة تشغله .

ان السياسة الداخلية ، أو السياسة الحزبية ، هي المسئولة عن كل ما حدث فى مصر من نكبات ، وكما كان الشعب يردد فى فخر « الاحتلال على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى » ، كذلك كان هذا الشعب نفسه يردد فى انتخابات عام ١٩٥٠ « حرامى .. حرامى ولكننا نحبه .. » نعم حدث هذا .. كان الشعب يعترف بأن مصطفى النحاس أساء الى سمعة الحكم ، واستغله استغلالا مثيرا ، ولكنه مع هذا كان لا يريد سواه رئيسا للحكومة ، مهيمنا على أداة الحكم ، مهما كانت الاتهامات .. !

وهكذا كان تاريخنا الحديث مليئا بالغرائب ، وكنا نصنع الأحداث القوية بأيدينا .. الأحداث التى مكنت للاحتلال ، ومكنت للنساء ، ومكنت للرشوة ، حتى انتهى الأمر الى أن أصبحت سمعة الحكم المصرى ملوثة .. فلما قامت ثورة الجيش فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وجدت أمامها تركة مثقلة بالديون فى الداخل والخارج .

قتل أحمد ماهر ، وشكل الوزارة فى نفس الليلة ، ومن نفس هذه الأحزاب ، وبالنسبة التى كانت قائمة ، الاستياذ محمود فهمى النقراشى نائب رئيس الهيئة السعدية .

وكان النقراشى من طراز آخر من الرجال ، كان نزيها ، وكان وطنيا ، وكان أميناً فى عمله ، ولكنه لم يكن واسع الأفق كما كان سلفه أحمد ماهر ، وكان اذا آمن بفكرة رفض أن يقبل المناقشة فيها ، واذا قبل وناقش مضت المناقشة فى ضيق وتبرم .

كان من الرجال القلائل الذين يعيشون تحت رقابة ضمائرهم ، وكثيرا ما كان يقضى الليل وهو ساهر يفكر لا فى مشكلاته الخاصة ،

بل فى مشكلات الوطن ، وقد واجه الملك فى كثير من المسائل . .
ونصبه أكثر من مرة وفى حزم ، دون أن يعبأ بأنه غير مؤيد من
الشعب ، وان حكومته تعتمد على تأييد الملك .

والذى لا شك فيه أن فاروق كان يخشى النقراشى ويحترمه ، ولولا
أن حاشيته تغيرت وتبدلت بعد وفاة أحمد حسنين ، ولولا أن هذه
الحاشية استغلت نفوذها وسيطرت على الملك حتى صار يواجهه
النقراشى ويرفض الاستماع الى نصائحه ، لولا ذلك كله لكان وضع
الملك فاروق غير ما صار اليه . .

ولعله كانت لأحمد حسنين حياة خاصة أثرت على حياته العامة
تأثيرا سببا ، ولكن حسنين كان يريد أن يجعل من فاروق ملكا نافعا
ولقد كانت سيطرته على فاروق فى الغالب سيطرة قوية ، فقد عرفه
وهو صغير ، ثم وهو شاب على الدرجات الأولى من سلم العرش ،
فعرف كيف يعامله وكيف يواجهه ليكون محبوبا من الشعب . . ولا
جدال فى أنه أخطأ حين جمع حول الملك بعض الصحفيين المتمصرين ،
ولكنه لم يكن يتوقع أن يسيطر عليه هؤلاء الصحفيون ، وان كان قد
أحس بذلك فيما بعد ، فقد حدثنى ذات ليلة بأن الذئاب المحيطة
بالملك تريد أن تحقق لنفسها منافع خاصة ، وأنها تريد الدخول الى
مراكز خاضعة فى السراى . ثم أشار اشارة عابرة ، على سبيل
المثال ، الى أن واحدا من هؤلاء الذئاب قد اقترح أن يكون مستشارا
صحفيا للملك ، ومات أحمد حسنين ، وما انقضت على وفاته فترة
وجيزة حتى أعلن الملك أنه اختار الأستاذ كريم ثابت مستشارا
صحفيا له .

وقد تعرض أحمد حسنين قبيل وفاته لخصومة عنيفة من الملك ،
فكان يعتمد اهماله وعدم استشارته ، وكان يندفع فى هذه الخصومة
الى حد الاستهزاء به أمام خدمه ، وقد حدث أن مرض حسنين ودخل

مستشفى المؤاساة ، ثم زار الملك ذات يوم المستشفى ولم يتجه الى حجرة رئيس ديوانه ليسأل عنه ، بل اتجه الى حجرة أخزى ضمت أحد خدمه ثم سأل عنه ، ونفحه ببعض المال ، وخرج دون أن يسأل عن أحمد حسنين رئيس الديوان ، وطبيعى أن زيارة الملك لحادمه كانت متعمدة ومرسومة. نكايه برئيس الديوان .

ولكن الملك مع هذا كان يعود الى صوابه فى معظم الأحيان ، ثم صار فيما بعد يأخذ بمشورة حسنين ونصائحه ، وتلك الفترة من حياة الملك كانت فترة الذبذبة ، أو بدء فترة الانتقال من ملك يريد أن يخدم شعبه الى ملك يطيح بكل شىء فى سبيل مصالحه الشخصية وكان فى تلك اللحظة تحت تأثير الذين يحاولون أن يثبتوا أقدامهم فى السراى ، ليصير الأمر أمرهم ..

والذى يجعلنى أحاول انصاف أحمد حسنين ، وقد اجتمع له النفوذ والسلطان ، هو ما كان عليه من فقر ، فقد كان فى امكانه أن يستغل هذا النفوذ الى أقصى حد ، ليكون له ولأولاده من بعده ثروة تمكنه من أن يحيا الحياة الخاصة التى يريد لها ، ويطلق العنان للملك ليرضى أطماعه ونزواته ، ولكنه لم يفعل ، ولم يسمح للملك بأن يبدو فى صورة علنية فاضحة ، تتكرر كل صباح وكل مساء ، كما ظهر فيما بعد .

ان هدف سياسة حسنين كان مركزا فى الملك ، فقد كان يعتقد ، بل ويؤمن بأنه لو ظل متمتعا بعطف الشعب وحبه ، لحقق من هذا كله كسبا كبيرا لشخصه ولشعبه ، وقد تكون الوسائل التى لجأ اليها ملتوية ، أو لا تتفق وظباع السياسة الحادة ولكنه كان على ثقة من انها ستحقق هدفه .

ولقد قيل ان علاقة حسنين بالملكة الوالدة السابقة نازلى ، وزواجهما العرفى ، قد خلقا فى صدر الملك عقدة نفسية أضيفت الى عقدة ٤ فبراير ، فتألفت منها جميعا عقدة ضخمة هى التى جعلته

يندفع في كل آثامه وشروره حتى صار الى ماصار اليه ، ويؤيد ذلك ما قاله أمام محكمة الثورة ، أكثر من واحد من الذين أحاطوا بالملك ، ولكنني لا أميل الى الأخذ بهذا الرأي على علاقته ، لأن الذين أحاطوا بالملك فيما بعد هم الذين زينوا له كل هذه الشرور ، وهم الذين رسموا له خطة الانتفاض على كل مبدأ من مبادئ النزاهة والشرف ، لتفتح لهم من وراء ذلك أبواب الاستغلال يصلون فيها الى ما تصبو اليه نفوسهم .

كذلك يجب ألا ننسى دور الانجليز في هذه المأساة ، لقد كانت زعامة الشعب بين الوفد والسراي ، وكان مصطفى النحاس معروفاً بنزاهته وخصومته للانجليز ، وقد قضوا هم على هذه الخصومة بحمله الى الحكم في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ على الدبابات البريطانية ، وقضوا على نزاهته بتمكين أمين عثمان وزينب الوكيل من اقضاء مكرم عن الوفد وفتح أبواب الاستغلال لشرى الأقارب والأصهار والنفعيون من ذوى النفوذ ومن اليهم ، على حساب الشعب .

وكانت حاشية الملك ، بعد وفاة أحمد حسنين ، تتألف من متمصرين يعملون كأداة لتنفيذ رغبات الانجليز ، فدفعوا بالملك الى ارتكاب ما ارتكب من خطايا ، واستغلوا العقد النفسية التي خلفها حادث ٤ فبراير وغيره من الأحداث فجعلوا منه مقامراً وزير نساء ، حتى صارت تروى عنه شتى الروايات في كل مكان ، وآمن الشعب بأن الملك الصالح أصبح غير صالح ، بل أصبح أسوأ مثل للفساد .

واستغل الاستعمار انهيار الملك الى أبعد حدود الاستغلال ، واستغله في السودان ، فكان يطبع المنشورات ويوزعها ثم يقولون للسودانيين : « هذا هو الملك ، الذي يريد المصريون فرضه عليكم .. »

ولم يكن الاستعمار الانجليزي وحده هو الذي استغل هذه الناحية

.. فقد انتهز الاستعمار الفرنسى هو الآخر هذه الفرصة النادرة ، فكان يطبع ما تنشره صحف فرنسا عن فضائح فاروق ويوزعها على شعوب شمال افريقيا ليرى الناس هناك كيف كانت تحكم مصر .

وما زلت أذكر زيارتى لشمال افريقيا مع وفد الصحفيين المصريين فى شتاء عام ١٩٥٠ ، فقد كانت شعوب هذه المناطق تهتف لفاروق هتافا حماسيا رائعا .. ثم كان زعماء هذه الشعوب من الوطنيين يستفسرون منا سرا عن صحة هذا الذى يشاع وينشر عن فاروق فى الصحف وغيرها .

لقد كانت هذه الشعوب تتطلع الى مصر بوصفها زعيمة وقائدة لكافة الشعوب المجاهدة ، وكانت تعلم عن الملك أنه خصم الاحتلال ، أيا كان لونه ، ولهذا كان يضايقهم ويؤلمهم ما كان يذيعه الاستعمار الفرنسى عنه نقلا عن الصحف واذاعات العالم .

هكذا كله يجعلنى أو من ايماننا لا يتطرق اليه الشك أن الذين أحاطوا بالملك فى السنوات الأخيرة من حكمه ، كانت لهم سياسة استعمارية مرسومة ، يعملون على تنفيذها ، وعلى هدم سمعة الملك كوطنى ، فهذه الحاشية لم تكن مصرية خالصة المصرية ، ولم تكن تحس بأحاسيس الوطنيين الذين يكافحون ويناضلون ويجاهدون ، هذا الى أن تاريخهم يدل دلالة واضحة على أنهم من أدوات الاستعمار وأذناؤه ، فى كل عهد ..

وقد لعب الاستعمار دوره بمهارة ، واستطاع أن يقضى فى فترة قصيرة من الزمن على زعامة الملك الشعبية ، كما استطاع أن يقضى على زعامة النحاس يوم جاء به فوق دباباته الى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ويوم دعاه الى الوقوف تحت العلم البريطانى فى ميدان الحديوى اسماعيل ، لاستعراض قوات الاحتلال ، فقبل ووقف تحت علم الانجليز مزهوا فخورا .

اعود الى وزارة النقراشى فأقول . .

ألف النقراشى وزارته الأولى فى ظروف قاسية ، وفى خلال هذه الفترة كانت جهوده كلها تتجه نحو اقرار الأمن . . ولم تدم فترة حكمه طويلا ، فقد جاء اسماعيل صدقى ليتولى مفاوضات الانجليز ، وبخاصة بعد أن نجحت السراى فى اقضاء اللورد كيلرن عن منصبه فى مصر . .

ولا جدال فى أن خروج النقراشى من الحكم كان فى صورة اقالة ، فقد ذهب من يمثل السراى الى رئيس الوزراء وقال له : « استقل » ، فاستقال ، ورفض أن يشترك حزبه فى الوزارة الصديقة ، وذهب الى مجلس النواب وامتنع عن التصويت على بيان الوزارة الذى تقدمت به الى البرلمان ، مما دعا اسماعيل صدقى الى أن يغادر مكانه ويذهب الى النقراشى فيصافحه .

وبدأ صدقى يفاوض الانجليز ، مستعينا بهيئة من المستقلين وأحزاب المعارضة ، وقبيل بدء المفاوضات أذاع الطرف البريطانى بيانا أشار فيه الى أن قوات الاحتلال ، الجوية والبرية والبحرية ستجلو عن مصر فى خلال ثلاث سنوات ، وقال صدقى : « باشا خلال مباحثاته مع بيفن أنه يوافق على أن يكون أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ هو اليوم الأخير للجلاء . »

ولم تكن مسألة الجلاء ، كما كانت خلال المباحثات الأخيرة ، هى العقبة ، بل كانت مسألة تم الاتفاق عليها ، وعندما سافر صدقى الى لندن فى النصف الثانى من أكتوبر سنة ١٩٤٦ لم يكن سفره الا من أجل مسألة السودان ، بعد أن طالت المناقشة فيها حول سيادة مصر على السودان ، وهى العقدة التى حلها رجال الثورة بصورة تتفق مع الواقع لا الخيال .

ولقد وصل صدقى الى اتفاق بشأن السودان ، ولما عاد الى مصر

ظهر أن الخلاف كان لا يزال قائما ، وكانت وجهة نظر الانجليز فيما يتعلق بمستقبل السودان أن بروتوكول اتفاق صدقي - بيفن ينص على أن يكون للسودانيين ، عندما يفوزون بالحكم الذاتي ، الحرية فى اختيار وضع حكومة السودان فى المستقبل ، وقد يتخذ هذا الوضع أشكالا عدة ، فقد يختار السودانيون اتحادا مع تاج مضر على غرار اتحاد حكومات الدومنيون المستقلة مع التاج البريطانى ، وقد يختارون أشكالا أخرى من الاتحاد المستقل مع التاج المصرى ، أو قد يختارون الاستقلال ..

ولكن الحكومة المصرية رأت أن تفسير بريطانيا للبروتوكول يناقض النصوص التى انعقد الاتفاق عليها بين المفاوضين المصريين والبريطانيين ، كما يناقض الروح التى أملت الاتفاق ، ولهذا انتهت المفاوضات الى غير نتيجة ، على الرغم من أن مجلس النواب المصرى كان قد أقر هذه الاتفاقية ، فقد كان المتفق عليه فى ديباجة النصوص التى وقع عليها بالأحرف الأولى فى لندن ان هذه الاتفاقية ستعرض على الحكومة المصرية ، فاذا نالت موافقتها قدم مستر بيفن الى الحكومة البريطانية توصياته بقبولها ، وقد تحقق هذا الشرط من قبل الجانب المصرى اذ وافق مجلس الوزراء على هذه النصوص .. وليس هذا فحسب ، بل أقر مجلس النواب السياسة التى اتبعتها الحكومة ..

ولا أريد أن أعرض هنا لما وصل اليه الطرفان - فليس هذا مكانه - ولكن الذى لا شك فيه أن اسماعيل صدقي كان يستطيع أن يحقق اتفاقا مع بريطانيا ، ولكنه كان يعد ، منذ بدء حياته السياسية ، خصما سياسيا للشعب ، وكان كذلك من الذين قتلتهم السياسة الحزبية فى مصر ، ففقدت مصر بذلك كفاءة ، وقدره ، ونبوغا ، قل أن تجتمع جميعا فى شخص ، وكان الرجل فى هذه المفاوضات يريد

أن يختتم حياته السياسية خاتمة طيبة ، وأن يحقق لمصر كسبا يمحو به هذه الخسومة التي استبدت بالشعب نحوه . .

ولا يمكن القول بأن الاتفاقية كانت كلها كسبا لمصر ، الا أنها كانت خطوة كبيرة نحو هذا الكسب ، وفي رأي أن كل كسب كان يجب قبوله ، ولو أن اتفاقية صدقي - بيغن قبلت ، لكان مجال تعديلها واسعا ، في السنوات التالية . .

وقد واجه العهد الجديد المسألتين الرئيسيتين في الخلاف ، وهما : الجلاء والسودان . . فحلت الثانية حلا رضى به الجميع ، وظلت المسألة الأولى التي كان متفقا عليها في عام ١٩٤٦ العقبة الوحيدة . إلى أن تم الاتفاق على الجلاء في ١٩ أكتوبر عام ١٩٥٤ .

ولكنها السياسة الحزبية التي سرنا عليها منذ بداية الحركة الوطنية ، لقد كان كل زعيم أو سياسى ، من الزعماء والسياسة القدامى ، يغيظه أن يتحقق أى خير ، ولو كان ضئيلا ، على يد غير يده وفي حكومة غير حكومته .

ولم يكن هناك أى مأخذ على هؤلاء السياسة ، الا أنهم يريدون ادراك النصر كله دفعة واحدة ، في حين كان التاريخ واضحا أمامهم يتبينون منه أن تحقيق النصر الكامل أمر يكاد يكون مستحيلا منع قيام التنافس الحزبى والمساومات الحزبية .

ولست أنكر أنه لو كان طمعنا في تحقيق هذا النصر دفعة واحدة لكان الاصرار عليه واجبا محببا لا يختلف فيه اثنان ولكن الأمر كان على العكس من ذلك . ومن ثم كان رفض اتفاقية صدقي - بيغن .

لقد هوجم العهد الحاضر سرا وعلنا من أجل اتفاقية السودان ، لأنها فى نظر المهاجمين ، أضاعت الوحدة ، ولكن ما كادت هذه

الاتفاقية تحقق أولاً ، وأكرر أولاً ، خطوات النصر ، حتى يختلف الحكم عليها الآن ، وأصبحت تهمة « اضاعة السودان » أثراً بعد عين وهكذا لم تكن سياسة مصر تقوم على الواقع ، بل كانت تقوم على الحزبية ، والحزبية وحدها ، ولهذا تأخرنا ، وأضعنا كل كسب كان يمكن لمصر أن تحققه .

الفصل السادس

طعنة من الخلف

وترك اسماعيل صدقي الحكم ، بعد أن قيل له : « استقل » ، فاستقال ، وعاد النقراشي الى الحكم في ديسمبر سنة ١٩٤٦ .

ولم يشأ أن يطيل مباحثاته مع السفير البريطاني ، اذ ما كاد يشعر بالأمل في الوصول الى اتفاق ، حتى بادر بعرض الأمر على مجلس الوزراء ، فأصدر في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ قرارا تاريخيا هذا نصه : - لقد ذهبت الحكومة المصرية في سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية الى أبعد حد ممكن ، ورغم ذلك لم تجد في الاقتراحات والعروض التي جاء بها الجانب البريطاني ما يرضى حقوقنا الوطنية ، لذلك يقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن .

وفي ٨ يوليو سنة ١٩٤٧ رفعت مصر قضيتها الى مجلس الأمن وطلبت :

١ - جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا .

٢ - انتهاء النظام الاداري الحالي في السودان .
وسافرت الى نيويورك ، وشهدت جلسات مجلس الأمن كلها ، واستمعت الى النقراشي ، وهو يصرخ في وجه الانجليز : « أيها القراصنة اخرجوا من بلادنا » .

وهمس في أذني أحد الصحفيين الانجليز قائلا : « هل هذا هو رأي المصريين جميعا ؟ »

قلت : « ماذا تعنى ؟ »

فأجاب : « هل يعبر النقراشى عن رأى الشعب المصرى كله ؟ »

قلت : « هذا أمر مؤكد .. »

فابتسم الصنحفى ابتسامة صفراء ، ثم قال لعلك لم تقرأ برقية
النحاس الى سكرتير الهيئة التى قال فيها ان النقراشى لا يعبر عن
رأى الشعب ..

وسكت لائى لم أكن قد قرأت هذه البرقية فعلا ، وبادرت
بالحصول عليها ، فاذا هى برقية تطفح بأسسوأ عبارات الخيانة
والاجرام .

كيف يجوز لمصرى أن يفعل ذلك ؟ بل كيف يجرو مصرى على أن
يطعن مصرىا فى ميدان دولى يحاول أن يدافع فيه عن قضية بلاده ،
وما هو تعريف « تمثيل الشعب تمثيلا صحيحا .. » ، هذا التعريف
الذى ظل ضائعا ومستغلا فى كل الظروف وفى كل الأزمات التى
مرت بها مصر .

هل وقف النقراشى على مجلس الأمن ليقول : « أيها القراصنة
اياكم والخروج من بلادنا ؟ » ..

هل وقف النقراشى يقول : « ان مصر لا تقبل أن يرفع عنا الحكم
الانجليزى فى السودان ؟ »

هل وقف النقراشى فى مجلس الأمن يستجدى الانجليز البقاء فى
مصر والسودان معا ؟

لعله كان لا يمثل الشعب فعلا ، لأنه لم يقل ذلك ، أما الذى كان
يمثل الشعب فعلا فهو مصطفى النحاس الذى جاء الى الحكم فى ٤
فبراير سنة ١٩٤٢ على أسنة الحراب البريطانية ، ووقف فى ميدان
الجديوى اسماعيل ليستعرض قوات الاحتلال البريطانية .

وتحدثت الى النقراشى فى تلك الليلة عن هذه البرقية ، فضحك ضحكة ممزوجة بالآلم ، ولكنه لم يشأ أن يعلق عليها أو أن يتحدث عنها ، فقد كان الرجل واثقا من أنه يؤدى مهمته على النحو الذى يرضى شعوره الوطنى ، واحساسه بالواجب الخطير الملقى على عاتقه . لم يكن الرجل ، وهذا حق ، يعمل لنفسه بقدر ما كان يعمل لوطنه ، والأدلة على ذلك كثيرة ، ولعل أولها وأقواها هذا الشعور الذى كان يكنه أفراد حزبه له ، ممن كانوا يريدون أن ينالوا صفقات أو يفوزوا بتعيين عمد ، ولكنه مع هذا لم يمكنهم من استغلال نفوذهم كأعضاء فى حزب الحكم ، ولم يكن يسمح بأن يعين انسان عمدة ، وهذه من أمهات المسائل فى الريف المصرى الا اذا كان صاحب حق فى هذه الوظيفة الكبرى .

كان يريد أن يكون حكمه ، وعمله ، وجهوده كلها سليمة خالصة لوجه الله والوطن ، كان يتطلع الى ما تسجله له صفحات التاريخ بعد مماته ، وكان زاهدا فى أن يحصل لنفسه على أى نفع غير مشروع فى حياته ، كان فقيرا ، عاش فقيرا ومات فقيرا ، ومن حقه على التاريخ أن يغدق عليه ثراء الوطنية بعد مماته .

ولقد ظل النقراشى فترة طويلة فى نيويورك ، يكافح فى سبيل عرض قضية بلاده على مجلس الأمن عرضا سليما ، وضع هذا لم يفكر خلال هذه الفترة الطويلة فى أن يغادر مكتبه بفندق « البلازا » ليقضى بهرة هنا أو هناك أو يشهد ملهى من ملاهى أمريكا . . مع أن هذه الزيارة لم تسبقها زيارة أخرى لهذه القارة الجديدة . . ولم يصحب معه السيدة حرمه كما فعل غيره ، وعلى حساب الدولة ، لكى تشاهد ما لم تشاهد وتستمتع بنزهة فى أمريكا ، ومع هذا اتهم بأنه لا يمثل الشعب ، وكان الاتهام ببرقية موجهة من مصرى الى سكرتير هيئة الأمم المتحدة ، من مصرى كان يذهب الى الجارج فى مفاوضات

للجلاء ، وفى مباحثات الغاء الامتيازات الأجنبية ، ومعه جيش من الخدم والسكرتيرين لخدمته وخدمة السيدة حرمه . . السيدة زينب الوكيل . . . ومن مصرى لم يكن يعمل فى هذه الرحلات شيئا ، بل كان يدع العمل كله لمن معه من أعضاء الوفود التى كان يرأسها . . ومن مصرى لم يكن يترك مكان لهو الا ذهب اليه ، ارضاء للسيدة حرمه . . ومن مصرى كان يعود من هذه الرحلات وقد امتلأت حقائبه بكل ما خف حمله وثقل ثمنه من المشتريات والهدايا والذكريات .

أست تفهم من هذه البرقية أنها « غيرة » حزبية تولدت فى نفس مصطفى النحاس ؟ . . وأليست هذه الغيرة والأثانية امتدادا لسياسة « الاحتلال على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى » ؟

ترى لو أن مصطفى النحاس كان زعيما وطنيا حقا ، كما كان يفهم الشعب . . ماذا كان يمكن أن يفعل ليزيد من تأكيد هذه الوطنية ؟ . . لا شك أن واجبه كان يقتضيه أن يجعل من برقية الاتهام برقية تأييد . . وأن يدعو الى عقد اجتماعات للشعب . .

ثم يخطب فيها مؤيدا هذا الرجل المصرى الذى ثبت وجهها لوجه أمام الانجليز فى أكبر هيئة دولية ، ولو فعل ذلك كله ، ونقلته وكالات الأنباء جميعا ، ونشرته صحف العالم لأحدث هذا الموقف أثره فى أعضاء مجلس الأمن الذين كانوا يستمعون الى رجل يعرض قضية بلاده بعد احتلال دام أكثر من سبعين عاما .

انها فرص كانت تضيع واحدة بعد الأخرى بسبب زعماء البلاد الذين أبوا أن يتنازل الواحد منهم عن حقه فى الزعامة والسيادة ، يتنازل عنهما من أجل مصر ، ولندع الزعماء لحظة ونتحول الى الشعب فننتسبائل ماذا كان موقف الشعب المصرى من هذا الصراع الحقيقى ؟

لقد عرف الشعب نبأ برقية النحاس الى سكرتير هيئة الأمم المتحدة . . بل قرأ هذه البرقية ، ولكنه لم يفعل شيئا ليرغم مصطفى النحاس على أن يغير من موقفه ، بل اكتفى بأن يجلس الى أجهزة الراديو يستمع الى النقراشى وهو يردد المرة بعد الاخرى : « أخرجوا من بلادنا أيها القراصنة » ، فيصفق ويهتف وينسى أن هذا الرجل الذى كان يرفع من صوت مصر بعيدا ، وأمام أكبر الهيئات الدولية ، كان مطعونا فى ظهره بخنجر مصرى ومن يد زعيم مصر « الأكبر » . . !

كان الشعب يتمنى أن يتحقق استقلاله ، ولكن دون أن يبذل جهدا فى حماية ظهر الذين يطالبون بحقه فى الاستقلال . . كان فى غفلة من أمره ، وكانت الحزبية الصارخة قد عصفت بكل أفكاره واتجاهاته ، فأنسته ما يجب عليه عمله لمصر، وهكذا كانت مسئوليات الشعب الجسام تتراكم بعضها فوق بعض .

وانتهى النقراشى من عرض قضية بلاده على مجلس الأمن ، ولم يستطع أن يصل الى غرضه ، اذ قرر رئيس المجلس الاحتفاظ بالنزاع فى جدول أعمال المجلس .

وقد سأل مندوب بريطانيا : « هل ذلك رأيه الخاص أو رأى المجلس ؟ » .

فأجاب الرئيس بأن النزاع يعد باقيا فى جدول أعمال المجلس الا اذا قرر المجلس غير ذلك ، وما دام المجلس لم يتخذ هذا القرار فان النزاع المصرى الانجليزى يستمر مدرجا فى جدول أعمال المجلس .

وسألنى النقراشى قبل أن تغادر نيويورك : « ما رأيك ؟ »

قلت : « انك أديت واجبك كما يجب أن يؤدي ، وعليك أن تعود الى مصر وتقدم استقالتك ، وتظل مدخلا للأحداث الكبرى ، فاننى

أخشى أن ينسى الناس ما فعلت في زحمة انشغالك بالحكم ،
وضحك النقراشي ولم يجب .

وعدت الى مصر ، وتحدثت في أمر هذه الاستقالة مع الأستاذ
حامد جودة ، رئيس مجلس النواب في ذلك الوقت ، فرد ردا
صريحا : « هذا كلام فارغ » .

واستقبل النقراشي عند عودته استقبالا شعبيا رائعا ، ولو أن
الرجل كان ممثلا سياسيا كغيره من الساسة ، لاستغل هذا الاستقبال
واستمر في اقامة ليالى الافراح ، ولكنه لم يفعل ، وبدأ ينفذ السياسة
التي رسمها لنفسه « لا استقالة ، وانما اهمال لوجود القوات
البريطانية في القنال ، حتى تنهض مصر نهضة داخلية تمكنها من
الوقوف على قدميها ، وانتهاج سياسة غير سياسة الالتجاء الى الهيئات
الدولية لتحقيق الجلاء الكامل » .

ولكن الفترة التي تلت ذلك شهدت أكبر الأحداث السياسية
وأضخمها تتابع وتتصل حتى قامت الثورة سنة ١٩٥٢ .

كانت الفترة التي تلت عودة النقراشي من مجلس الأمن الى أن
اغتيال في وزارة الداخلية وهو في طريقه الى مكتبه ، أخطر الفترات
التي مرت بها مصر في تاريخها الحديث ، وكانت بداية التجول الذي
انتهى الى عزل الملك وطرده في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ .

لقد كان النقراشي يهدف الى العناية بالسياسة الداخلية ، وتقوية
الجبهة الداخلية ، ولكن ظروفه لم تسمح له بذلك ، فقد كانت
الدسائس والمؤامرات تحاك من وراء ظهره ، واشتركت في هذه
المؤامرات كل العوامل التي كانت تكره صلابته وشدة ونزاهته ،
فتآلت عليه قوى الشر جميعا : الوفد . . . والسراي . . .
والانجليز . . .

أما الوفد فكان يريد العودة الى الحكم ، لأنه كان يرى الوقت يمضى ويطول به الانتظار منذ اقالته فى عام ١٩٤٤ ، يضاف الى ذلك أن النحاس تعرض لمحاولة لاغتيال حياته ونسف منزله فى ساعة من ساعات الفجر وكاد يقضى عليه ، وخشى النحاس على حياته الى حد أنه لم يكن يغادر داره على الإطلاق ، بل كان يكتفى بالتنزه فوق سطح سرايه فى جاردن سيتى .

وكانت السراى . . تدبر المؤامرات لابعاد خصومها والانفراد بالحكم بحيث تفتح للملك وبطانة السوء التى أحاطت به كل أبواب استغلال النفوذ وجمع الثروة .

وأما الانجليز فكانوا لا يريدون أن يمضى النقراشى فى سياسته « تجاهل وجودهم فى القنال » ، لما يمكن أن تؤدى اليه هذه السياسة من متاعب لا يقوون على مواجهتها سياسيا ، كما كانت كلمات النقراشى فى مجلس الأمن ما تزال ترن فى آذانهم ، وتثير فى قلوبهم المرارة والبغضاء .

ثم ظهر الى جانب هؤلاء جميعا عامل جديد ، وهو الاخوان المسلمون .

كان المرشد العام الشيخ حسن البنا يرى أن الفرصة سانحة لجنى ثمار حركته ، تلك الحركة التى ظاهرها الدين وباطنها السياسة ، وكانت الحركة قد بدأت تتوغل فى القرى والمدن ، فأعطاه اسماعيل صدقى ، خلال حكمه السابق لحكم النقراشى ، الأهمية التى تستحقها فكان يلجأ اليهم لتهدئة المظاهرات ، واشناعة الأمن والاستقرار ، حتى ينتهى من مباحثاته مع الانجليز ، وقد دعى حسن البنا وفريقه من الاخوان المسلمين الى رئاسة مجلس الوزراء ، حيث اجتمع بهم اسماعيل صدقى وناقشهم الرأى ، وناقشوه ، ثم بدأوا يحاولون فرض آرائهم ، وكانت الصحافة الأجنبية قد بدأت تتجه بأنظارها

الى الاخوان المسلمين ، بوصفهم قوة يجب أن يحسب حسابها ،
فقدت المؤتمرات الصحفية بدار الاخوان ، وتحدث المرشد العام فى
السياسة والدين معا ، ونشرت صحف العالم كلها هذه التصريحات ،
واعتبرت الاخوان مصدر خطر كبير على الأجانب لما تحمله دعوتهم فى
نظرهم من مبادئ دينية تهدد كيانهم .

هذه العوامل كلها واجهت النقراشى فى محنته ، فلم تمكنه من
المضى ببرنامجه الذى فكر فيه وهو عائد من أمريكا الى مصر بعد أن
عرض قضية الجلاء والسودان على مجلس الأمن ، وكانت هذه العوامل
على قوتها وضخامتها غير كافية ، فأضيفت اليها مشكلة المشاكل ،
وحدث الأحداث جميعا ألا وهى حرب فلسطين ، تلك الحرب التى
أراد الملك السابق أن تشترك فيها مصر ، فبعث بجيشه الى ميدان
المعركة ، ليزوده بأسلحة فاسدة وذخيرة ميتة ، كى يحقق لنفسه
ولئن حوله ثراء فاحشا حراما .

وقد واجه النقراشى بعض هذه العوامل بشجاعة منقطعة النظير ،
وعجز عن مواجهة الحقائق المرة فى بعضها الآخر ، فسقط قتيلًا فى
ميدان كان فيه وحيدا لا سلاح له الا حبه لوطنه .

ولا جدال فى أن نظرة الشعب الى النقراشى لم تكن نظرة حب
ورضا ، لأن الرجل كان صامتا ، عجيبا فى صمته ، لا يأتبه أن يقال
عنه أنه فعل شيئا جديرا بالذكر أو التنويه ، فقد كان يؤمن بأن
أعماله ستتحدث عنه ، ولكنه نسى أن خصومه فى رأى لا يرحمون ،
وانهم يستغلون صمته لاثارة الغبار ، لا حول نزاهته ، بل حول
سياسته الوطنية وأساليبه فى الحكم ، كان خصومه يتقنون لغنة
الحديث الى الشعب ، أما هو فلم يكن يتكلم ولم يكن يتحدث أو يسمع
لأنصاره أن يتحدثوا عنه . . أسلوب عجيب فى الحكم مهد لخصومه

أن يطعنوه فى ظهره وأن يجعلوا حكمه مكروها من الشعب . . لماذا ؟
لست أدري . .

ولقد كان يحس أن سياسته هى سياسة صمت ، وأن خصومه يستغلون هذه الناحية استغلالا حقيرا ، ومع هذا استمر فى سياسته وعندما قرر مجلس الوزراء عرض قضية مصر على مجلس الأمن عقد مؤتمرا صحفيا ، لعله المؤتمر الصحفى المحلى الوحيد الذى عقده فى خلال حياته السياسية .

وعندما دخل الى قاعة الاجتماع وجلس على مقعده ، التفت الى الصحفيين وقال لهم مبتسما : لقد آن للرجل الصامت أن يتكلم . . ثم تكلم فعلا ، ولكن فى ايجاز وكانت واحدة ظلت يتيمة حتى اغتيل . .

ان هذا الصمت الذى لازم النقراشى طوال حياته السياسية كان عاملا من العوامل الهامة التى جعلت تصرفات الرجل وقراراته على ما لها من خطر تفقد صداها فى النفوس ، على عكس ما كانت تقابل به غيرها من التصرفات والقرارات البهلوانية التى كانت تلجأ اليها أو تصدرها الوزارات الاخرى . . لم تكن لتصرفات النقراشى مقدمات ، ولم تكن وراءها تعليقات ولهذا كان الشعب يقرأ عنها ثم ينسى . . ولا يذكر الا أن هذا الرجل غير شعبى . .

وانى لأعلم أن كثيرين حاولوا اقناعه بأن يتكلم ، أو يمد الذين يكتبون له بما يكشف عن سياسته واتجاهاته السليمة ، ولكنه كان يقف وراء عناده ، ويصر على أن يظل الرجل الصامت ، بل لقد كان لحزبه جريدة ، وكان فى استطاعته أن يمدّها بالأخبار الدقيقة التى تجعل منها جريدة ذات شأن ، ولكنه كان يأبى أن يميز « الأساس » عن أية صحيفة أخرى ، فلم يؤثرها نبأ أو حادث ، حتى لا يمس ذلك ما أخذ نفسه به من الأمانة والعدالة .

ولقد دخلت مصر حرب فلسطين تطرد اليهود منها ، ووقف
النقراشي يتكلم في مجلس النواب ويؤيد فكرة دخول الحرب .. ثم
ظهر فيما بعد أن الرجل كان يرفض الاشتراك في هذه الحرب ، وان
اعلانها تم دون علمه .. دون علم رئيس الوزراء .

وكانت حرب فلسطين تمهيدا لمعارك قوية بشأن نزاهة الحكم نعب
فيها الملك وحاشيته دورا خطيرا كما استسلم الوفد استسلاما نهائيا
بعد أن تعهد بحماية الدين استغلوا هذه الحرب للثراء !

الفصل السابع

الأسلحة الفاسدة

ولقد خرجت الصحف صباح يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ تعلن نبأ دخول القوات المصرية أرض فلسطين لتطهيرها من الصهيونيين ، وذهب اليه في منزله أحد أعضاء حزبه يلومه ويغتابه لأن الوزراء علموا بالنبأ من الصحف .

وصمت النقراشي قليلا ، ثم واجه زميله بقوله : « وأنا أيضا علمته بمن الصحف » . . ورد الوزير قائلا : « اذن عليك أن تستقيل » .

فأجاب النقراشي : « لقد فكرت في هذا ثم عزمت عليه ، ولكنني رأيت الاستقالة في هذا اليوم بالذات طعنة للجيش بعد أن تحرك فعلا ، وأنا لا يمكن أن أطعن الجيش في ظهره » .

وكان هذا الموقف توضحية من توضحيات النقراشي ، ولا شك أن التاريخ سينصف الرجل عندما يكتب عن مواقفه كتابه تفصيلية ، وتحلل شخصيته تحليلا قائما على أساس من الدراسة المدعمة بالوثائق والمستندات ، ولا جدال في أن الآراء ستختلف وسيتساءل كثيرون : لم قبل النقراشي أن يكون الضحية في مسألة غير مسئول عنها ؟ ولماذا يترك التوضحية لسواه ؟ وهذه أسئلة لا يمكن أن يجيب عليها الا من عرف النقراشي معرفة أكيدة ، ودرس أخلاقه دراسة مستوفاة ، ولعل النقراشي كان يأمل ألا تمكث الحرب طويلا ، أو أن يكون اشتراك الدول العربية فيها جميعا سبيلا الى القضاء على العصابات الصهيونية بسرعة .

ولكن اذا كان هذا هو رأيه ، فلماذا وقف فى جلسة مجلس النواب السرية يقول ان الجيش على أتم استعداد لهذه الحرب ، وان كل الاعتمادات قد دبرت وان كافة الاحتياطات قد اتخذت ؟ لماذا دافع عن الفكرة وتحمس لها ، كأنه هو صاحبها الاصلى وواضع خطتها منذ البداية ؟

وفى هذا أيضا أجاب الذين عرفوه جيدا بأن الرجل كان يأبى أن يتهرب من تحمل المسئوليات ، وأن الامل كان ما يزال يراوده فى أن تنتهى الحرب بسرعة .

ولكن النقراشى لم يكن دقيقا ، عندما واجه مجلس النواب فى جلسة سرية ، فانه ما أن قرر مجلس الامن التدخل فى الامر ، وأمر بوقف القتال ، حتى ذهب الى مجلس النواب وقال انه قبل الهدنة مرغما لانه لا يستطيع أن يواجه العقوبات التى يمكن أن تفرضها الامم المتحدة على من يخالف القرارات التى تصدرها ، وكان يرمى بذلك الى أن انقطاع البترول عن مصر يهددها بحالة من الفوضى يصعب علاجها بأى حل من الحلول .

ولو أن حكومته كانت قد أعدت عدتها لكل الاحتمالات لما اعترف بأنه عاجز عن مواجهة العقوبات التى يمكن أن تفرضها الامم المتحدة على مصر ، وهذا يعنى أن النقراشى لم يكن دقيقا فيما صرح به للنواب ، وأنه كان يحاول تغطية الموقف قبل أن يتحمل تبعه أخطاء غيره والمسئوليات المترتبة على هذه الأخطاء .

وقد كانت هذه الأخطاء والمسئوليات أكبر من أن يتحملها كاهل رجل واحد .

فى تلك الفترة كان الملك يلعب دوره فى الاسلحة الفاسدة ، ويغترف من الثراء بلا حساب ، وكانت الاشاعات حول الاسلحة

الفاسدة قد بدأت تتسرب من الميدان على السنة الضباط الذين كانوا يعودون بالاجازات .

وقد كتبت مقالا في جريدة الزمان طالبت فيه بالبحث عن هؤلاء ، وكنت متحفظا فيما كتبت لانه لم يكن تحت يدي دليل أو شبه دليل .

وفي صباح اليوم التالي ٠٠٠ بل في ساعة مبكرة من هذا الصباح ، وكنت قد اعتدت الذهاب الى مكتبي في الساعة صباحا ، اتصل بي الدكتور يوسف رشاد ، أحد حاشية الملك ، وبادرني بقوله : « ان الملك قرأ مقالك وأعجب به كل الاعجاب وهو يحب أن يعرف أسماء الذين أشرت اليهم في مقالك » .

وأسقط في يدي ، فلم يكن عندي أسماء أو شبه أسماء .

وقلت له : « سأحاول أن أقدم له هذه الأسماء في خلال أيام ٠٠ » ، ووضعت سماعة التليفون ، وتساءلت هل صحيح أن الملك يهتم بهذا الامر لصالح الجيش ٠٠ ولم أكن حتى هذه اللحظة قد سمعت بأن للملك يدا في هذه الاسلحة الفاسدة ، ولهذا لم يتبادر الى ذهني اطلاقا أنه يريد حماية للصيصوص ٠٠ أو بمعنى آخر حماية نفسه .

وعجزت عن الحصول على الاسماء ، ولهذا رأيت أن أصرف النظر عن اجابة طلب الملك بيني وبين نفسي قائلا : « لابد أن ينسى » .

ولكن حدث أن كنت أتناول طعام العشاء في الاوبرج ، وتصادف أن جاء الملك مع بعض رجال حاشيته وكان معهم الدكتور يوسف رشاد ٠٠ فلم يكذب يراني حتى أقبل على وسألني عن الاسماء .

وتهربت من الاجابة ، معتذرا بأن الاسماء ليست لدي ، وتأكد الملك ، عندما أجبته بهذه الاجابة ، أن ما عندي لا يعدو أن يكون اشاعات وأنه لا خطر مما كتبت .

هذه الحادثة العرضية تذكرتها عندما بدأت الاشاعات تتحول الى حقائق ، وتكشف عن دور الملك وحاشيته في الاسلحة الفاسدة ، وكانت في ذاتها دليلا على أن الملك عندما قرر دخول حرب فلسطين كان يهدف الى فتح باب عريض من أبواب الثراء ، وأن فلسطين العربية كانت آخر ما يفكر فيه .

هذه الاسلحة الفاسدة ، وهذا التهافت على الثراء ، كانا قد بدأ يقويان في الجيش خلايا « الضباط الاحرار » ، فقد أزعجهم أن يصل الفساد بالبلاد الى هذا الحد ، فبدأ بعضهم يهمس في آذان البعض ، ثم أخذوا يعقدون الاجتماعات السرية ، ويوزعون المنشورات القوية ، حتى اذا ما يثسروا من قيام السياسة المدنية بواجبهم ضربوا ضربتهم القوية ، وبدلوا العهد القديمة بعهد جديد .

وهنا تبرز الحكمة القائلة: « رب ضارة نافعة » ، فلو لم تقع حرب فلسطين ، ما وقف طغيان الملك عند حد ، اذ أن الطغيان والفساد بدأ يأخذان صورة واضحة فاضحة منذ قامت هذه الحرب ، ولعله ظن أنه بعد أن قضى على السياسة يستطيع القضاء على الجيش بهذه الهزيمة التي منى بها في فلسطين ، ومن ثم يستطيع أن يحكم ويفجر ويمعن في استهتاره وعبثه بكل قيم الاخلاق .

بيد أن هذا الذي ظنه في البداية نجاحا ، قد تبين له فيما بعد أنه فشل ، فقد وجد نفسه يواجه قوى خفية كثيرة ، وكانت منشورات الضباط الاحرار ترفع له فيقرأها ، ويجد بين سطورها الحكم عليه في المستقبل ، ولهذا كان كثيرا ما يردد أمام خاصته أنه واثق من أنه لن يموت وهو على العرش ، وعندما تركزت الفكرة في ذهنه بدأ يسافر الى أوروبا ، ولم يكن الغرض من رحلاته المشهورة اليها العبث بقدر ما كان التهريب ، تهريب ثروته الى الخارج ، غير أنه لم يكن يتوقع أن تتطور الامور الى نهايته بالسرعة التي قامت بها ، ولا شك

أنه فوجيء بحركة الجيش في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، اذ لم يكن يتوقع أن يكون الجيش هو منبع الثورة وانما كان يعتقد أن الشيوعية ستزحف وأنه سيذهب .

هل كان النقراشي على علم بصفقات الاسلحة الفاسدة ، وهل اتخذ من جانبه اجراء بشأنها ؟

أستطيع أن أؤكد أن شيئاً من هذا لم يكن قد وصل الى علمه ، ولم تكن الاشاعات قد بدأت تتسرب الى داخل البلاد قادمة من ميدان الحرب ، ذلك لاني أثق كل الثقة بأنه لو علم بها لما تردد لحظة واحدة في الضرب على أيدي أصحاب هذه الصفقات بمنتهى القسوة والشدة والعنف ، وما قبل أن يظل في الحكم دقيقة واحدة اذا حيل بينه وبين الضربات يوجهها الى الذين طعنوا جيش البلاد في ظهره .

ولم يكن النقراشي متفرغاً لحرب فلسطين وحدها ، بل شغله في الوقت نفسه حرب داخلية بلغت أشدها ، ذلك أن الاخوان المسلمين بدأوا يمارسون نشاطهم ، وكان الكثيرون منهم قد اشتركوا في حرب فلسطين متطوعين ، ثم عادوا الى مصر وهم مسلحون مدربون على استعمال السلاح .

ووقعت حوادث نفس كثيرة ، وأصبحت حياة الكثيرين مهددة بخطر جسيم ، بل اختل الامن الداخلي اختلالاً لا قبل للبلاد به ، وأصبح الاجنبى يقتل في الطرقات لمجرد الاشتباه في أنه صهيونى أو أنه يعطى اشارات ضوئية للطائرات المغيرة .

وتجمعت لدى ادارة الامن العام تقارير خطيرة ، تكشف عن خطر الحركات التي كان يقوم بها الاخوان المسلمون وأثرها في سمعة حكومة مصر وقدرتها على حفظ الامن الداخلي .

وكانت الحراسة الشديدة قد فرضت على الملك ، فاذا خرج للسهرة في الاوبرج وقف الحرس الملكى يحرس الطرقات المؤدية الى هذا

النادى الليلي ، ثم يظل الجنود قائمين بالحراسة حتى تنتهى سهرته فى الصباح ، وكان الملك يحمل فى جيبه مسدسا ويقول انه سيدافع به عن نفسه .

وأترك الحديث هنا لقرينة الدكتور يوسف رشاد ، عن شعور الملك فى ذلك الوقت وهو يرى تيار الكراهية يهب عليه من كل مكان ، من الداخل حيث الاخوان المسلمون ، ومن الخارج قريبا من حدود مصر ، حيث كان الضباط الاحرار يعملون ، تقول السيدة ناهد رشاد « كنت اعلم أن الجيش فيه حركة ضد الملك ، وقد علمت ذلك من المنشورات التى كنت أتلقاها وكان الملك كذلك يتلقاها أولا بأول ويطلع عليها ، ولمست هذا السخط أول ما لمسته فى اجتماعاتى بالضباط فى حرب فلسطين عندما تطوعت مجندة فى هذه الحرب ، وكان فاروق يثق بى ، فلما عدت من فلسطين أخبرته بما رأيته وأبلغته طلبات الضباط ، وأجاب الملك كثيرا من هذه الطلبات ، وكان بعض الضباط أصدقاء لزوجى ، فكنت أتصل بهم وأسمع انتقاداتهم ، وكان هؤلاء الضباط يطمثون لنا لاننا كنا لا نشى بأسمائهم بل نبلغ الملك شكواهم دون ذكر أسمائهم ، وكان زوجى ينقل بخط يده مطالب الضباط الاحرار حتى لا تقع خطوطهم فى يد الملك .

وقد حدث أن ابلغ اللواء حسين سرى عامر (مدير الحدود السابق) الملك أسماء ضباط قيادة الثورة . . واهتم الملك بذلك وطلب من الفريق محمد حيدر أن يعتقلهم . . ولكن الفريق محمد حيدر رفض أن يعتقلهم ، وطمأنه أن ما بلغه غير صحيح وكان الذين حول الملك يفهمونه أن الجيش فى يدهم . .

وحدث أن ذهب زوجى الى الملك وأبلغه مطالب الضباط ، وأنهم متدمرون ، ونصحه بأن يجيب للضباط هذه المطالب بدل أن ينتظر

حتى يتقدموا بها ، وأرسل الملك الى رجاله هذه المعلومات ، فجاءوا
يقولون له أنه لا أساس لها من الصحة وأن الجيش فى جيوبنا ،
ويبدو من تحليل هذه الأقوال أن الملك فى تلك الفترة كان
مضطربا ، وكان يحس أنه يوشك أن يواجه معارك عنيفة تتجه كلها
ضده ، ولكن بطانة السوء التى أحاطت به والتى كانت تجد الفرص
السانحة للثراء العريض الواسع تزداد أمامها وتتسع ، أبت أن تجعله
يصدق شيئا مما كان يقال عنه . وسواء أكان الذى قالتها السيدة
ناهد رشاد صحيحا أم أنه غير صحيح فالذى لا شك فيه أن فاروق
كان يسمع كل ما يجرى فى داخل البلاد ، وأنه كان يعلم أن هناك
شيئا ما فى الجو الداخلى يرتب ويهيأ ضده ، ولكن الذين أحاطوا به
صوروا له أنه قابض على ناصية الموقف ، مهيم عليه ، وكانوا
يقدمون له المثل من الاحزاب والهيئات السياسية المعروفة ، فانها
لم تكن تجسر على مواجهته بنقد أو توجيه ، حتى لقد قيل ان الكثير
من الوزراء والساسة كانوا يتمنون لو أن الملك دعاهم الى سهرة من
سهراته فى الاوبرج أو فى غيره من الملاهى .

ويقول الذين اتصلوا به فى هذه الفترة الحاسمة لو أن المسئولين
فى مصر وجهوا فاروق وجهة سليمة لتحول عن الطريق الذى كان
يسير فيه بسرعة مدفوعا من بطانة السوء التى كانت تحيط به ،
وحجتهم فى ذلك أن فى كل رجل نواحي خير ونواحي شر ، ولو
شجع الخير فيه لتغلب على الشر .

وقد يقفز الى الاذهان هذا السؤال :

لماذا لم ينصحه النقراشى بالابتعاد عن مواطن الزلل ؟ . . ؟

ان الذين عرفوا دقائق حياة النقراشى ليؤكدون أنه حاول ذلك
ولم ينجح ، وأنه كان يعتقد أنها انما نزوات شباب لا تلبث أن
تنقضى ، ولقد كان فاروق يحب النقراشى ويحترمه لنزاهته ، وكان
يعجب بشجاعة أحمد ماهر ، وعندما قتل الرجلان حزن عليهما

حزنا شديدا ، حتى أنه اشترك في صلاة الجنازة على الاول في مسجد الكخيا .

ومحمود فهمي النقراشي هو الذي رفض فتح اعتماد اصلاح يخت المحروسة وكتب الى الخاصة الملكية يقول : في الوقت الذي تفتك فيه الشيوعية بعقول الشباب المصري ويشتد التذمر من الفاقة التي تحيط بافراد الشعب فان الناس لن يقبلوا منا التفكير في مثل هذا العمل ولهذا فاني لا استطيع ، مادمتم رئيسا للوزارة ان اوافق على طلب كهذا واستقالتني بين يدي جلالتم .

واضطر النقراشي تجاه الاحداث الخطيرة التي وقعت وكانت تقع في القاهرة وغيرها ، وتهدد حياة المصريين والاجانب على السواء ، اضطر أن يدرس الموقف جيدا ، وأن يضع هيئة الاخوان المسلمين على رأس قائمة الهيئات التي يجب أن توجه اليها اجراءات حازمة ، ضمنا لسمعة الامن المصري الداخلي . وقد استقر رأيه على حل الاخوان .

ولا شك أن فكرة الحل صادفت هوى في نفس الملك ، لانه كان يرى الاخوان مبعث ما ساد البلاد من الاضطراب والقلق ، بل مصدر خطر على حياته هو ، وكان يخيل اليه أن حل الاخوان أو حل جمعيتهم يعني أن ينتهي كل شيء ، وينفسح أمامه طريق الفساد ، ويصفق له الجوّ ، ولهذا رحب بفكرة الحل وأيدها .

وأصدر النقراشي قراره بحل الاخوان ، وكانت خطوة جريئة من رئيس حكومة لا تمثل الاغلبية ، وتواجه موجة قوية من الغضب داخل البلاد ، ولكن النقراشي كان يضع دائما مسألة الامن في المكان الاول ، وكان يرى أن الدولة التي يضطرب فيها الامن الداخلي غير جديرة بالبقاء ، بل كان يتخذ اعجاب الاجانب وارتياحهم لاجراءاته في سبيل حماية الامن الداخلي نبراسا له ، وكان كثيرا ما يحتفظ

برسائل ترد اليه من بعض الاجانب يشيدون به فيها لما اتخذ من اجراءات ويثنون عليه وعلى حزمه فى المحافظة على الامن .

وكان الحل ضربة كبيرة أصابت الاخوان ، وخاصة فى وقت كانوا يحسبون فيه أن ثمرة انتظارهم أصبحت دانية القطوف ، وكان نشاطهم قد اتسع ، فأصبحوا ولهم صحيفة يومية وصحيفة أسبوعية ، ومدارس وشركات ومستوصفات ، وتجاوز نشاطهم المدن فتوغل فى القرى ، ولهذا عز عليهم أن يروا كل هذا ينهار بقرار من رئيس الوزراء ووزير الداخلية .

وتقدم شاب جرى من شباب الاخوان ، فوضع خطة لاغتيال النقراشى ، ولبس ملابس ضباط البوليس ، ودخل الى فناء وزارة الداخلية ، ثم الى الصالة الداخلية بالدور الارضى ، وانتظر فى ركن وراء المصعد ، فلما جاء النقراشى فى الساعة العاشرة صباحا وأخذ طريقه الى المصعد ، تقدم منه وأفرغ فيه رصاص مسدسه ، فسقط الرجل صريعا لوقته .

كان النقراشى ثانى رئيس حكومة يقتل وهو يؤدى عمله .

وكان الرئيس الثانى لحزب البعديين ، وقد قتل الرئيسان فى خلال ثلاث سنوات وكان مقتلهما لحلاق سياسى ، قتل الاول بسبب موقف مصر من دخول الحرب العالمية ، والثانى بسبب حل الاخوان المسلمين .

وبدأت الاحداث السياسية تسير بسرعة بعد مصرع النقراشى عند مدخل وزارة الداخلية . . بدأت تسير دون توفيق ، وتشعر دون نظام ، وأفلتت عجلة القيادة من يد المسكين بها ، وأطاحت بهم ، وتسلمها غيرهم ممن كانوا ينظرون الى سياسة العهود القديمة ، وعلى رأسهم الملك السابق ، نظرة تربص وانتظار .

أسندت مقاليد الحكم الى الاستاذ ابراهيم عبد الهادى رئيس

الديوان الملكي في نفس اليوم الذي قتل فيه النقراشي .

وكانت الظروف التي تواجه الرجل قاسية ، حرب فلسطين وما يتصل بها من متاعب ، ومصرع رئيس الوزراء في فناء وزارة الداخلية بيد شاب من شباب الاخوان المسلمين ، وكان على الرجل أن يواجه المسألتين بشجاعة وقوة ، فقد كان مسئولاً عن الامن الداخلي ، فلا بد من اتخاذ اجراءات شديدة حتى لا تتطور الامور الى أسوأ مما تطورت اليه ، ولكن هذه الاجراءات كانت عنيفة أو هكذا اتهم ، وكان متعجلاً في القضاء على شبكة النشاط الإخواني ، فوقع في كثير من الأخطاء ، ولعل الخطأ الأكبر الذي عمد اليه هو قطع مرتبات المعتقلين من الاخوان المسلمين ، مما جعل أسر هؤلاء المعتقلين تستجدي العطف وتلجأ الى بيع ما تملك لكي تعيش ، وهذا من أسوأ الأساليب التي لجأ اليها ابراهيم عبد الهادي ، ومع ذلك فقد رأى بعد أن استتب الامن بعض الشيء أن يعدل عن هذا الأسلوب ، فقد ذهب اليه الأستاذ أحمد الباقوزي واجتمع به وأقنعه أن صرف المرتبات عملية انسانية يجب ألا يلجأ الى عكسها ، ورضى ابراهيم عبد الهادي بأن يضرف المرتبات ، ثم اذ به يفاجأ بمؤامرة واسعة النطاق لاغتياله وهو في طريقه الى منزله بالمعادي ، وكاد الأستاذ حامد جودة رئيس مجلس النواب في ذلك الحين يذهب ضحية هذه المؤامرة ، وكانت المؤامرة قد دبرت تدبيراً محكماً جعل ابراهيم عبد الهادي يعود الى ثورته مرة أخرى ، فصرف النظر عن صرف المرتبات وازداد في محاربته للاخوان المسلمين ، وأخذ يعصف بهم عصفاً شديداً ، واستمرت عائلات المعتقلين تقاسي الحرمان ، فانقلب الشعور العام ضده ، ولعل مرضه بالسكر كان سبباً في توتر أعصابه وفي اجراءاته العنيفة .

أما المسألة الاخرى ، مسألة حرب فلسطين ، فقد عمل على انهاء القتال بعد أن وضح له أن لا سبيل الى تحقيق نتيجة من ورائها ،

وكانت حالة القوات المصرية فى الميدان قد وصلت الى حد يرثى له بسبب الخيانة التى أصيبت بها فى الاسلحة الفاسدة ، وهى الخيانة التى لم تكن خطوطها قد وضحت فى الفترة التى حكم فيها عبدالهادى ، ولم تكن الصحف قد تكلمت عنها بصورة الاتهام .

والى جانب هذا حرص ابراهيم عبد الهادى على أن يمضى فى تنفيذ فكرة النقراشى الاولى ، وهى تقوية البلاد داخليا ، فكان يحرص فى مؤتمراته الصحفية ، ولم تكن كثيرة ، على أن يبرز بالارقام ما صرفته الحكومات التى تعاقبت على الحكم منذ ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ على الصحة والتعليم والخدمة الاجتماعية ، ومع أهمية هذه البيانات وأثرها العظيم على تكويننا الداخلى إلا أنها لم تكن من المسائل الحساسة التى يعنى بها الشعب ، أو يتحدث عنها حديثا ينم عن التأييد .

ولعل الاستاذ ابراهيم عبد الهادى كان أضعف الرؤساء السبعدين فى مواجهة الملك ، فقد كان رئيسا للديوان الملكى من قبل ، وكان لذلك أثره الكبير دون شك فى ذلك ، ثم أنه لم يكن ناجحا فى رئاسة الديوان ، ولم يكن يعترض على تدخل غير الرسميين فى المسائل الهامة ، كما كانت له فكرة عجيبة ، وهو أنه عمل مع الملك فى بيته وهو كرجل فلاح يأبى خيانة العيش والملح ، ومن ثم فضل أن يلجأ الى تحريض أعضاء حزبه على المعارضة فيما كان يطلبه الملك ، دون أن يفعل ذلك صراحة من جانبه .

فقد حرص مثلا على رفض الاعتماد الذى كان مطلوبا لاصلاح الباخرة « المحروسة » ، وعمل على أن تطالب اللجنة المالية مجلس النواب بوضع اشتراطات وقيود قبل صرف المبلغ المطلوب ، وقد عرفت هذه الواقعة ، التى أسجلها له ، معرفة شخصية ، لانى كنت اذ ذاك عضوا فى اللجنة المالية بمجلس النواب ورأيتة يقف وراء

هذه المعركة ويحضر بنفسه اجتماعات اللجنة المالية ليدبر المعركة ولكن بعيدا عن قيادتها . بعكس محمود فهمى النقراشى الذى سجل فى خطاب رسمى رفضه فتح الاعتماد اللازم لاصلاح هذا الخيت .

وهذا الحادث ان صح أنه جدير بالتسجيل من ناحية ، الا أنه يدل من الناحية الاخرى على أن ابراهيم عبد الهادى لم يكن فى ذلك شجاعا ، ولعله كان يخشى أن تؤدى الحرب العلنية أو الرفض الصريح الى العصف بحزبه ، وقد كانت الاحزاب على وشك أن تواجه معركة انتخابية جديدة ، ولم يكن الرجل مؤيدا من الحزب الشريك فى الحكم ، وهو حزب الاحرار الدستوريين ، بل كان الحزب يدس له فى الخفاء ، وانتقد الدكتور محمد حسين هيكى رئيس الحزب ، تصرفات الحكومة ، وبخاصة نحو الإخوان المسلمين ، مع أن أعضاء حزبه المشتركين فى الحكم لم يبد منهم أى اعتراض ولم يصوت أحد من الشيوخ والنواب الدستوريين ضد هذه التصرفات .

وكان الوفديون فى حيرة ، كانوا يخشون أن يدبر ابراهيم عبد الهادى المعركة الانتخابية المقبلة ، فيحكم عليهم بأن يظلوا بعيدين عن الحكم خمس سنوات أخرى ، وبدأ الدستوريون كذلك يدرسون تقسيم جغرافية الدوائر الانتخابية ، وكانت لديهم فى ذلك آراء تخالف آراء السعديين ، وبدأ الصراع بين الحزبين يظهر واضحا صريحا .

وقد بذل ابراهيم عبد الهادى جهدا جبارا فى تصفية هذا الخلاف ، وإزالة أسبابه ، لأنه كان يحس أن أيدي خفية فى السراى بدأت تلعب لعبة جديدة تهدف الى إبعاده عن الحكم ، وكانت المباحثات بين السراى والرئيس السابق حسين سرى قد بدأت لتشكيل وزارة جديدة تجرى الانتخابات ، وقال حسين سرى ان شروطا معينة يجب أولا أن تتحقق ، ولعل أهمها عنده أنه كان يريد اشراك الوفديين فى الحكم وأن تقوم وزارة قوية باجراء هذه الانتخابات .

ورفضت طلبات حسين سرى .

ومع هذا ظل يحس احساسا داخليا بأن السراى لابد أن تعود الى الموافقة على طلباته ، وذهب يزور ابراهيم عبد الهادى بمكتبه فى رئاسة الوزارة لاسباب عامة ، ثم سأل « متى ينتهى البرلمان من اقرار الميزانية ؟ » ، فأجاب رئيس الوزارة « ما زال أمامنا بعض الوقت » ، فقال سرى « عليك أن تطيل فترة عرضها على البرلمان الى أطول مدة ممكنة . . »

وسافر سرى الى أوروبا وهو يعلم أن وزارة ابراهيم عبد الهادى قد حكم عليها بالاقالة بعد اقرار الميزانية .

وقد تحقق ما كان يعلمه سرى ، اذ ما كاد يقضى بضعة أيام فى أوروبا ، حتى دعى الى مكالمة تليفونية ، قيل له فيها « ان السراى قبلت شروطك وعليك العودة فورا » .

واستقل سرى الطائرة ، ووصل الى مصر ، ولم يكن يعلم أحد بوجوده ، وسمعت بالنبأ فى نفس اليوم ، وكنت أتولى رئاسة تحرير الزمان ، فقلت للاستاذ ادجار جلاد ان سرى عاد الى مصر ليؤلف الوزارة .

وكان جلاد يعتبر نفسه من رجال السراى وأن « بلوك الملك » ، وهذا يعنى « خدم الملك » لا يخفون عنه شيئا .

وتمسكت بالخبر وأصررت على نشره فى الصفحة الاولى بعناوين بارزة بوصفه « خبر الموسم » ، اذ لم يكن يتبادر الى ذهن أى انسان أن ثمة اتجاهها الى تغيير شامل .

وعاد جلاد ، قبيل طبع الجريدة ، يؤكد لى أن اتصالاته الشخصية تؤكد له أن الخبر غير صحيح ، وأن سرى عاد لاعمال خاصة ، وأنه يرى رواية الخبر عن هذه العودة على هذه الصورة وبدون ابراز .

وفي فجر اليوم التالي ، ذهب الفريق محمد حيدر الى منزل ابراهيم
عبد الهادي في الاسكندرية وأيقظه ، وقال له « ان الملك يريد
استقالة وزارتك » .

والغريب أن الملك السابق طلب أن يبلغ ابراهيم عبد الهادي هذه
الرغبة في منتصف الليل ، ولكن حيدر رفض ، وأصر على أن يبلغها
له في الصباح ، ثم اتفقا على أن تبلغ له في الفجر .

واستيقظت مصر على نبأ استقالة ابراهيم عبد الهادي ، وتكليف
حسين سري تشكيل وزارة قومية ، تجمع بين ممثلي الاحزاب
السياسية عدا الكتلة الوفدية .

وقبل ابراهيم عبد الهادي هذا « الأمر » دون أن يتخذ من جانبه
أي اجراء ، بل قبل الاشتراك في الوزارة عن طيب خاطر ، على الرغم
من المعارضة الشديدة التي أبدتها الأستاذ حامد جودة ، نائب
الرئيس ، واصراره على أن يعتذر الحزب عن الاشتراك في وزارة سري
ليكون ذلك مظهرا لاحتجاجه على الطريقة التي استبعد بها ابراهيم
عبد الهادي من الحكم .

ولكن الرئيس السابق أبي أن يستمع الى هذه النصيحة القيمة ،
لأنه كان لا يريد اغضاب السراي ، على أساس مبدأ « العيش والملح »
وكانت الترضية الوحيدة التي قبل الملك تقديمها لابراهيم عبد
الهادي ، هي أن يقابله لتكون المقابلة مظهرا من مظاهر الرضاء
السامي ...

وهكذا لم تكن هناك « رجولة » تواجه تصرفات الملك الشاذة ، بل
كان الجميع يتهافون على السراي ، ويلتجسون رضاء فاروق ،
وينسبون في سبيل ذلك أن يفضيوا لأنفسهم ولائمتهم ، ومن ثم
أتيحت كل الفرص أمام الملك ليفعل ما يشاء ، ويغير الوزارات وقتما
شاء ، دون أن يجد رجلا واحدا يقول له « قف مكانك » .

وشكل سرى الوزارة من كل الأحزاب عدا « الكتلة الوفدية » ،
حزب مكرم عبيد ، فقد اشترط الملك عدم دخوله الوزارة ، وذهب
سرى يزور مكرم ليغطي الموقف ثم بلغه أنه كان يرغب فى إشراك
حزبه فى الوزارة ولكن مكرم اعتذر .

ومثلت الرواية ونجحت ...

كان الملك ما زال يرى فى مكرم خصمه اللدود ، وقد ظل على هذا
الرأى حتى طرد من مصر ، وكان مكرم فعلا يهاجمه فيما كان ينشره
تحت عنوان « **حكمة اليوم** » فى الكتلة ، هجوما خفيا ، ولكنه كان
مفهوما . وهكذا وضع لمكرم بالبرهان القاطع أنه خسر كل الجهات ،
فقد حاول أن يهادن الوفد ، فلم ينجح فى هذا ، وانتقم منه الوفد شر
انتقام ، اذ تظاهر بقبول المهادنة ليظهر « مكرم » أمام الناس بأن
تلك الاتهامات التى ضمنها الكتاب الأسود فى عام ١٩٤٣ قد تنازل
عنها فى عام ١٩٤٦ .

وبدأت الوزارة السرية القومية تواجه مشكلة الانتخابات .
تقسيم الدوائر . . ومطالب نواب كل حزب . . مناقشات عنيفة
فى مجلس الوزراء . . اسرار مداولات المجلس تزداع فى الصحف . .
سرى يفرض قيودا على الوزراء ، فلا يوزع عليهم المذكرات الهامة
حتى لا تتسرب الى الصحف . . رئيس الوزراء يطلب من الوزراء أن
يمزقوا أوراقهم قبل الانصراف من قاعة اجتماعات المجلس . .
الأعصاب متوترة ...

والوزارة لا تعمل شيئا ، سوى خرائط التقسيم ، وهل تكون
بالعرض أم بالطول . .

حاول سرى أن يجمع حوله كل الأحزاب ، وأن يدير المعركة
الانتخابية بهذه التشكيلة العجيبة ، فعجز وأعلن فشله ، واستقال
ليؤلف وزارة مستقلة عن الأحزاب .
وبدأت المعركة الفعلية . .

الفصل الثامن

معركة الحاشية الملكية

كانت معركة الانتخابات معركة عجيبة ، أديرت بطريقة تمثيلية ، واستخدمت فيها وسائل كانت لها الأثر الأكبر في نتائجها ..

أسنعت إدارة المعركة الى الأستاذ محمد هاشم ، وزير الدولة ، وصهر الرئيس السابق حسين سري ، وقد أحاط نفسه بجو من مظاهر الحياد المزوج بالسرية المطلقة .. وأصبح بين يوم وليلة ملتقى لجميع الأنظار ، لأن مقاعد النيابة أصبحت ملك يديه ، اذا مرض ذهب لعيادته في منزله الرئيس السابق مصطفى النحاس ، وبقي معه فترة ليطمئن على أنه يأخذ الدواء في موعده ، وأن التدفئة كاملة في حجراته ، واذا تحرك من مكان الى مكان تحركت معه عيون المرشحين وقلوبهم ..

وكانت هناك أيد خفية تتحرك وراء المعركة ..

السراي تريد أن تحقق توازنا بين الأحزاب المشتركة في الانتخابات ..

والانجليز يرقبون المعركة ، كأنهم كانوا يترقبون نتيجة ما يريدون أن يتحقق ، دون حاجة الى حادث كحادث ٤ فبراير ، اذ أنه لم تكن هناك حرب ولم تكن ثمة حاجة الى الالتجاء الى وسائل العنف ..

والوفد يستمع الى قصة « التوازن » الذي يريده فاروق ، فيحس الوفديون أنهم سيقعون في المصيدة ، أو أنهم وقعوا فيها فعلا ..

والأستاذ محمد هاشم يتجول في الريف في زيارات قال عنها

انها « محايدة » يريد من ورائها الاطمئنان الى سير المعركة الانتخابية ، وخرجت الصحف تشترك في التمثيلية ، وتنشر صوراً لوزير الدولة وهو يأكل على الشمعة أو يبحث الشكاوى على ضوء مصباح الغاز ..

ورجال البوليس الذين ينزل منهم الوحي على العمى والمشايخ يتربصون الاشارة من المحيطين بوزير الدولة في هذه الزيارة ، وكان اتجاههم جميعاً ضد مرشحي الحزب السعدى ، لأنهم لم يكونوا قد نسوا بعد هذا الموقف الذى وقفه النقراشى من اضرابهم ، وما اتخذه من اجراءات لمحاصرة جموعهم فى ناديتهم بحديقة الازبكية ، وهنا يقول بعض المحايدون أن بعض ضباط البوليس الذين رافقوا وزير الدولة فى زيارته كانوا يجتمعون باخوانهم فى الريف ، ليلقوا فى آذانهم بتعليمات صريحة تنطق بأن الاتجاه العام يؤازر مرشحي الوفد ، وأن وزير الدولة كلفهم بأن يتولوا ابلاغهم هذه التعليمات ، لأنه لا يريد أن يخرج عن حياده علناً ..

وسواء أكانت هذه القصة صحيحة أم غير صحيحة ، وسواء أكان الأستاذ محمد هاشم كان على علم أم أنه لم يكن ، فان الواضح أن الضباط الذين اختارهم لمرافقته فى هذه الرحلة كانوا من ذوى الميول الوفدية ، ولا أستطيع الحكم عما اذا كان هذا الاختيار جاء عفواً أم انه كان مقصوداً ، انما الذى لا شك فيه أن هذه الزيارات أسفرت عن انقلاب فى تفكير رجال البوليس صافى هوى فى نفوسهم .

وعلى الرغم من هذا لم يكن رجال الوفد قد اطمأنوا بعد تمام الاطمئنان ، فقد باذر مصطفى النحاس فآلقى خطاباً قبل المعركة هاجم فيه فكرة التوازن بين الأحزاب ، وحدد بأنه اذا لم يحصل على

الأغلبية فلن يشترك فى الحكم ، ولن يوافق على أية معاهدة تعقدها الحكومة .

وجاء هذا التهديد صريحا ، أو على الأقل تلميحا ، بتحريك معسكر الانجليز .

هل تدخل الانجليز بعد هذا . . ؟ هل أشاروا بالتزام الحساد المطلق ؟ هل لمحوا بضرورة نجاح الوفدين ؟ هذه أسئلة لا أستطيع الإجابة عنها وأنا واثق مما أقول ، ولكن الذى حدث على وجه التحقيق أنه فى صباح يوم التصويت انسحب رجال البوليس من أمام المراكز الانتخابية فى القاهرة والاسكندرية ، وتركوا حراسيتها للشباب الوفدى ، فكان لا يسمح لغير الوفدين بالتصويت .

وظهرت نتيجة الانتخابات فى هذه الدوائر فى مساء نفس اليوم ، فكانت مائة فى المائة للوفدين ، ولم تكن كذلك فى دوائر الأرياف ، هذا إلى أن دوائر كثيرة أعلن أنه ستعاد الانتخابات فيها لعدم حصول أحد من المرشحين على الأغلبية المطلقة ، وكان الاتجاه الغالب فى معظم هذه الدوائر إلى الأحزاب المعارضة . . . ولكن . . .

ولكن ما حصل عليه الوفد فى القاهرة والاسكندرية ، مضافا إلى بعض الدوائر التى فاز فيها فى الوجهين القبلى والبحرى ، كان يكفى لأن يتكهرب الجو ويشعر النحاس أن الوفد أوشك على كسب المعركة ، ومن ثم تبدل الوضع ، وأصبح المرشح المعارض يسعى إلى أن يرشحه الوفد أو يرضى على الأقل عن ترشيحه . . .

وكسب الوفد المعركة ، وفتحت صفحة جديدة فى تاريخ مصر ، صفحة ملوثة بأقدام فاروق ، والمحيطين بفاروق ، والذباب المرتضى على فاروق . . . صفحة طافحة بفضائح ، تتضاءل إلى جانبها كل ما تضمنه الكتاب الأسود . . .

لقد ظهرت نتيجة الانتخابات ، فاذا بها ضربة قاضية للسياسة التي كانت السراى تأمل تنفيذها ، واجتمع الملك بالرئيس السابق حسين سرى ، وقال له : « لقد كنت السبب فى أن ينال الوفد هذه الأغلبية الساحقة ، فعليك أن تقف الى جانبنا لتواجه العاصفة » .

كان الملك يظن أن الوفد سيعود الى الحكم بعد الاقالة الثالثة بسياسة جديدة حازمة . . سياسة توقفه عند حده ، وتنقص من سلطاته الدستورية . . بل لقد ذهب فى تفكيره الى حد الايمان بأن مصطفى النحاس لن يشكل الوزارة الا اذا حصل على هذه الضمانات مقدما . .

وقبل سرى أن يتولى منصب رئاسة الديوان الملكى .
ووقف الملك فى مكتبه بالقصر ينتظر مصطفى النحاس ، الرئيس الظافر .

ودخل النحاس ووقف أمام مكتب الملك . .
وكانت لحظات اضطرب فيها قلب الملك ، فى انتظار ما سيقدم به النحاس من طلبات . .

وقال النحاس : « ان لى مطلباً واحداً » . . ؟
وتبادل الملك وسرى النظرات ، وابتسم الملك ابتسامة صفراء ترجمتها « ألم أقل لك . . ؟ ! »
وطلب الملك من النحاس أن يجلس أولاً قبل أن يعلن هذا المطلب . .

ورد النحاس يقول : « مولاي ، انى أريد أن أحصل على رد لهذا الطلب » . .

وحاول الملك أن يؤجل هذا الطلب قليلا ، لعل وعسى . . ولكن النحاس أصر على أن يكون هذا الطلب هو فاتحة هذا الاجتماع ،

اجتماع ملك مصر .. وزعيم الاغلبية الشعبية ، التي طردت من الحكم ثلاث مرات ..

وتوكل الملك على الله وقال : « .. وما هو هذا الطلب ؟ »
واستجمع النحاس شجاعته ونطق ، نطق بالطلب الذي أصر على أن يكون فاتحة لعهد جديد ، عهد الاستقرار ، والاطمئنان .. لقد كان طلبه الوحيد أن يقبل يد الملك .. !

وتراجع سرى خطوات الى الوراء ..
وتقدم الملك الى الأمام خطوات ، الى حيث يقف النحاس ، ومد له يده ، فانحنى النحاس ، انحنى زعيم الاغلبية الذي طرده فاروق من الحكم ثلاث مرات ، انحنى حتى كاد يلمس الأرض ، فقد تعمد الملك أن يخفض يده الى أسفل .. ثم قبل النحاس يد الملك .

ولقد تحريت هذه الواقعة من الذين شهدوا المأساة ورويت لي القصة كما أسجلها فيما يلي :

فهذه الواقعة في نظري - نقطة تحول خطيرة في الموقف دفعت فاروق دفعا الى الاستهانة بكل وضع في مصر . فقد جاء مصطفى النحاس الى الحكم بأغلبية كبيرة ، أغلبية ساحقة ، ومع هذا « رفس » الرجل هذه الثقة الشعبية بقدميه ، وتقدم الى الملك ، معترفا له بأنه فوق الشعب ، وطلب منه أن يقبل يديه ... بل انه ذهب فيما بعد الى ما هو شر من ذلك ، اذ رفض أن ينظر في أى طلب يحول له من السراي وفوض رئيس الديوان الملكي « كارت بلانش » في أن يحكم هو باسم الملك ، وفي أن يستدعى الوزراء المختصين الى القصر ليصدر لهم أوامره مشفوعة بموافقة « رئيس الوزراء » .

كان الملك عند ظهور نتيجة الانتخابات في أوائل يناير قد أحس بأنه هزم في المعركة ، وأن مصطفى النحاس سيذهب الى السراي ليملي على الملك شروطه لكي يحكم . وكان أول ما فكر فيه هو أن يكلف

سكرتير الوفد الاستاذ فؤاد سراج الدين تشكيل الوزارة بدلا من النحاس . وذهب الاستاذ حسن يوسف رئيس الديوان الملكي بالنيابة الى الرئيس السابق حسين سرى في داره بعد أن ظهرت النتائج في معظم الدوائر وكشفت عن أغلبية وفدية - ذهب الاستاذ حسن يوسف الذي أجرى الانتخابات وقال له ان الملك يشعر بأن النحاس سيستغل هذا النصر ليملي على الملك شروطا قاسية ، وانه لهذا يرى الا يكلف بتشكيل الوزارة ، وانما يعهد بذلك الى الاستاذ فؤاد سراج الدين .

وقال حسين سرى ردا على هذا الاقتراح « اننى اعتبر نفسى فى حكم المستقيل وليس لى أن أبدي رأى فى هذا الامر ، . . ومع هذا فاذا كان على أن أتقدم بالنصيحة ، فان هذا الاجراء خطأ . . »

ورد حسن يوسف « اذا كنت تعتبر نفسك مستقيلا من الوزارة ، فالملك قد استقر رأيه على أن يسند اليك رئاسة الديوان الملكى . »

ورفض حسين سرى هذا العرض . . .

وعاد حسن يوسف مرة أخرى فى المساء الى دار الرئيس السابق حسين سرى وقال له ان الملك مصر على أن يسند اليك رئاسة الديوان الملكى ، وهو يطلب أن يجتمع بك فى منزلى مساء اليوم .

وذهب حسين سرى الى هذا الاجتماع الذى دام من التاسعة مساء الى الواحدة صباحا . أربع ساعات والملك يشرح فيها لحسين سرى مخاوفه من مصطفى النحاس . كان فى حالة قلق واضحية ، وكان واثقا من أن مصطفى النحاس « لن يرجعه » . ثم وجه كلامه الى حسين سرى فقال « انك المسئول عن نتيجة الانتخابات . . ومسئول عن فوز النحاس بهذه الثقة « الفظيعة » فلا أقل من أن تقف الى جانبيه عند ما أواجهه . . »

وقبل حسين سرى منصب رئاسة الديوان الملكي شفقة بالملك ،
وبعد أن أحس بأنه يكاد أن ينهار ..

كان فاروق يتصور أن النحاس سيفعل المستحيل لاذلاله واذلال
حاشيته . — على الاقل في البداية — لكي تتاح له فرصة الحكم باسم
الشعب ، وكان فاروق يتصور أيضا أن مصطفى النحاس سيتدخل
عليه لأول مرة ليقول له « اسمع . انك ملك لهذه البلاد ، وليس
لك أن تحكم أو تأمر أو تتدخل . ان الشعب قد اختارني لمنصبى ،
والشعب فوقى وفوقك ، وعليك أن تخضع لإرادته » ..

ولكن النحاس لم يفعل ..

وهو لم يفعل ، لانه كان يريد مهادنة الملك ، لتتاح له فرصة أن
يحكم أطول فترة ممكنة .

ولم يكن الملك راغبا في أن يجتمع بمصطفى النحاس ويصدر له
أمر التكليف بتشكيل الوزارة وبذلك يتجنب الاصطدام به . ولكن
حسين سرى أصر على أن يجتمع به الملك .. ورضخ الملك في النهاية
بشروط أن يكون حسين سرى حاضرا ليتولى مواجهة « شروط مصطفى
النحاس » .

وبعث الرئيس السابق حسين سرى الى النحاس يطلب منه
الاجتماع به في داره . وجاء مصطفى النحاس ، وجلس أمام رئيس
الديوان الملكي الذي فاجأه بقوله ان الملك ، وقد ظهرت نتيجة
الانتخابات — سيعهد اليه بتشكيل الوزارة الجديدة .

وسكت مصطفى النحاس في البداية « لهول المفاجأة » ..

نعم ! .. لهول المفاجأة ، فهو لم يكن يتوقع أن يعهد اليه الملك
بذلك ، رغم انه « الزعيم » الحائز على ثقة الشعب . ويبدو من ذهول
الرئيس السابق مصطفى النحاس أنه كان مستعلا أن يرضى بتكليف

آخر من رجال حزبه بتشكيل الوزارة دون اعتراض . وهو الوضع الذى يتعارض كل التعارض مع السياسة التى سار عليها الوفد منذ تأسيسه !

وعند ما زالت آثار المفاجأة . . وقف النحاس وتقدم الى حسين سرى وقبله قبلات لا حصر لها أو عدد . . النحاس الذى جاء به الشعب الى الحكم يقبل ويشكر ويكاد يركع أمام رئيس الديوان « الملكى » لما حباه من فضل ! » .

هل الامر فى حاجة الى دليل آخر على أن النحاس لم يكن يعبأ بالشعب بقدر ما كان يعبأ برضاء الملك والسراى ورجال السراى وحاشية السراى !!

وذهب النحاس الى مقابلة الملك ! . .

وكان الملك ما زال فى حالة الهلع التى أصيب بها بعد ظهور الانتخابات .

وفى ذلك اليوم أصدر أوامره الى الرئيس السابق حسين سرى بأن يكون فى السراى الساعة الثانية بعد الظهر . .

ساعتان قبل المقابلة قضاهما الملك يقطع حجرة مكتبه ذهابا وإيابا ، وهو يفكر فيما أعده له مصطفى النحاس ، رغم المحاولات التى كان يبذلها حسين سرى فى التخفيف عنه ، ورغم ما أظهره النحاس فى مقابلته لحسين سرى من خضوع وخنوع .

وجاء تشريفاتى القصر فى الساعة الرابعة الا خمس دقائق يعلن وصول مصطفى النحاس . .

وقال حسين سرى « دعه ينتظر قليلا » . .

وانزعج الملك من ذلك ، وقال « لا . . لا . . من الخير أن لا تؤخره والا أعتبر هذا التأخير تحديا له ! . . »

وابتسم حسين سري وأصر على رأيه ..
وبعد ربع ساعة سمح للنحاس بالمشول بين يدي فاروق ..
ووقعت المأساة ، كما سبق أن بينت وتقدم مصطفى النحاس
ليقبل يد الملك « وش وظهر » ثلاث مرات ، لا مرة واحدة !
وتبادل الملك ورئيس ديوانه الابتسامة ..
وهزم الشعب .. وانتصر جبروت السراي !
هل الأمر في حاجة الى دليل آخر على أن النحاس لم يكن يعبأ
بالشعب بقدر ما كان يعبأ برضاء السراي وحاشية السراي وخدم
السراي !!
ومع هذا الانتصار الملكي على « ممثل الشعب » أعيد الملك قائمة
بطلبات عاجلة يرى أن تنفذها الحكومة .
وحمل حسين سري هذه الطلبات وذهب الى مصطفى النحاس ..
وبدأ رئيس الديوان الملكي بمقدمته يشرح فيها نوع مهمته ..
وقاطعه مصطفى النحاس ليقول له .. « ولماذا تتعب نفسك .. ان
طلبات الملك مجابة من الآن .. وما عليك الا أن تصدر تعليماتك ..
وقال حسين سري « ان الامر قد يحتاج الى أخذ ورد ، وقد تقنعتنا
بفساد بعض هذه الطلبات ، بل ان بعض الطلبات مما رقصته أنا
أثناء تولي رئاسة الوزارة .. »
وابتسم النحاس - ابتسامة الرجل الخبير - وقال « انك مخطيء
في رفض هذه الطلبات .. »
وقال حسين سري « وكيف يتسنى لك الحكم على هذا الخطأ ، قبل
أن تعرف ما هي هذه الطلبات ؟ »
.. ورضي النحاس في النهاية بأن يستمع ..

وكان الطلب الاول يتعلق بنقل مأمور مركز من الصعيد الى بوليس
السراى ..

وقال النحاس « سأنقله .. بل سأرقيه . لا بد من أن يصبح
وكيلا للمديرية .. انه رجل كفء » .

وتساءل حسين سرى « وهل تعرفه ؟ .. »
فأجاب النحاس فوراً ، وبقوة « أبدا . لم يسبق لى معرفته ، ولكن
الملك الذى يوصى به فهو لا بد من أن يكون كفء » ..

وهكذا مضى النحاس فى الاستجابة للطلبات الواحد بعد الآخر
بنفس الطريقة . النقل يرتفع الى الترقية . والترقية لدرجة واحدة
ترتفع الى ترقية لدرجتين أو أكثر .. ولم يشأ حسين سرى ازاء هذا
« الكرم النحاسى » الا أن يخلق الدوسيه .. ويكتفى بالبيت فى
طلبات من ٢٠ طلبا ملكيا !

ولم ينس النحاس أن يقول لحسين سرى وهو يغادر مكتبه ، أنت تعلم
أن صحتى لم تعد تحتل كل هذه الجهود ، .. ولهذا فأنا أرجوك
أن تتصل بالوزراء المسئولين رأسا وأن تصدر لهم « أوامر مولانا »
ليضعوها فوراً موضع التنفيذ ..

وقد كان ..

وجلس حسين سرى فى مكتبه ، وكان يستدعى الوزراء ليصدر لهم
أوامره مشفوعة بأمر « رئيس الوزراء » بالتنفيذ !!

واستراح النحاس ..

واستراح الملك ..

استراح النحاس ، لأن هذه القبلة فى نظره فاتحة خير لنفسه
ولأهله ولأنصاره ..

واستراح الملك ، لأن ظنونه ومخاوفه من النحاس تلاشت ، نعم
تلاشت ، وأصبح واضحا أن النحاس قد جاء ليؤكد أن ما نص عليه

فى الدستور من أن الملك يملك ولا يحكم غير صحيح ، وأن دستور
النحاس الجديد أن الملك يملك ويحكم ، ورأس زعيم الاغلبية قريبة
من النعل !

ترى لو أن ظنون الملك تحققت ، ودخل النحاس يقول : « لقد
تكررت اعتداءاتك على الدستور ، وأنا بوصفى ممثلاً للشعب ،
سأطلب من البرلمان أن يعدل من سلطاتك حتى لا يتغلغل الفساد الى
أكثر مما تغلغل » .

يقول زعماء الوفد انهم لم يكونوا فى وضع يسمح لهم بأن يفعلوا
ذلك ، لأن المعارضة كانت لابد ستنتهز الفرصة لاقضاء الوفد عن
الحكم ، وهذا ادعاء فارغ ، يراد به التغطية لا الحقيقة ، فلم يكن
الملك وهو يتظاهر بتمسكه بأهداف الدستور ليستطيع الالتجاء الى
العنف فى هذا الموقف ، بل لو أن النحاس واجه المعارضة بهذه الرغبة ،
ما استطاعت أن تفعل شيئاً أو أن تقف الى جانب الملك ، لان رائحة
الفتنة قد بدأت تهب من أرجاء القصور الملكية ، وكانت الأحاديث عن
نساء الملك ، واشتراك حاشيته فى فضائح الأسلحة الفاسدة ، تغمر
كل مكان . ومن ثم كانت المعارضة فى مركز يرغمها على أن تؤيد
النحاس ، بل وأن تدفعه الى الامام .

ولعلنا جميعاً قد نسينا أن الوفد جاء الى الحكم بعد « جوع » طال
أمده ، وانتظار دام نحو خمس سنوات ، ونسينا كذلك أن النحاس ،
عندما حصل على الاغلبية ، كانت السيدة زينب الوكيل تملأ أذنيه
بوجوب الخضوع للملك ، وقسمة البلد بينهما ، حتى لا تعارض
مصالحها مع مصالحه ، ونسينا أن التجارب القديمة ، تجارب الاقالات
قد هذبت من خلق الرجل الوطنى « سابقاً » ، فجعلته رجلاً طيعاً ،
يعيش لدنياه ، ولا يعيش بتاريخه الوطنى . . انه كان يعلم أن هذا
التاريخ قد انتهى يوم ٤ فبراير . . وانتهى بالكتاب الأسود ،

وانتهى بالوقوف فى ميدان الحديدى اسماعيل تحت العلم البريطانى
لاستعراض جنود الاحتلال ..

ولهذا اختار الدنيا .. وركل التاريخ بقدمه ..

ولا أريد أن أظلم أعضاء الوفد ، فأقول انهم كانوا على علم بهذا
الذى يوشك أن يقع فى أول مقابلة بين الملك والنحاس ، ولكن الذى
لا شك فيه أنه وقع نتيجة اتفاق بين أصحاب النفوذ فيهم على أن
يهادنوا الملك ويتجنبوا الهزات الجديدة ، ولو كان بينهم جرىء مثل
أحمد ماهر لاجتمعوا وطلبوا من النحاس أن يكلف سواه من الوفد
بتشكيل وزارة وفدية ، ولرسموا لأنفسهم خطة جديدة ، تقوم على
الوطنية والنزاهة ومراعاة الصالح العام وحده ، خطة تهدف إلى
استعادة سمعة الوفد القديمة ، ولكن الرجال الذين ضمهم الوفد
كانو لا يستطيعون مواجهة مصطفى النحاس بالطريقة التى واجهه
بها أحمد ماهر فى عام ١٩٣٧ ، ولم يكونوا على استعداد لأن يقفوا
موقف التوجيه أو المعارضة ، اللهم الا اذا استثنينا الأستاذ أحمد
نجيب الهلالى ، فقد وقف موقفا سلبيا فاعتذر عن الاشتراك فى
الوزارة ولزم منزله ومكتبه واعتكف فيهما حتى دعى الى تشكيل
الوزارة .

على أنه لا بد من القول بأن كل هذا الضعف يرجع الى أن أعضاء
الوفد لم يكونوا من طراز الرجال الذى شكل منهم الوفد أول ما
شكل ، بل كان أكثرهم أصحاب مصالح .. ولهذا تغلبت المصلحة
الحزبية والشخصية على المصلحة العامة ، فتركوا للنحاس ومن حوله
وضع سياسة التسليم .

وهكذا كان النحاس أول قائد فى التاريخ انتصر ، ثم استسلم فى
ذلة وخضوع ..

واندفع النحاس يستجيب لرغبات الملك دون حساب ، بل اتخذ
من الاجراءات ما يخالف الدستور ، مبالغة منه فى ارضاء الملك ،

وطمعا فى تثبيت دعائم الحكم ، حتى يظل الوفد أطول فترة ممكنة متربعا فى دست الحكم ، ثم قتالت الأحداث بعد ذلك فى سرعة كبيرة .

كان حكم النحاس فى هذه المرة صورة طبق الأصل من حكمه خلال الفترة من ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، من حيث الاندفاع فى فتح أبواب الثراء لقرينته ، ومن يلوذ بها ، وكان الرجل لا يذهب الى مكتبه الا فى النادر ، واذا ذهب بقى فيه ساعتين لا أكثر ، ثم ينصرف عائدا الى داره ، واكتفى من الحكم بالمظهر وارضاء حرمة السيدة زينب الوكيل ، وكان يقضى الساعات الطوال كل يوم بين أيدي الأطباء ، وخرج عن النطاق الشعبى الى نطاق الطبقات الثرية ، فكان اذا صافح شخصا دخل عليه ياوره بزجاجة المطهر ، ولم يكن يخرج من داره الا فى موكب من سبع سيارات ، يجلس فى واحدة منها وسط ضابطين من ضباط البوليس ، كل منهما يتجه بنظره الى ناحية من ناحيتى الطريق ، وكانت السيارات الأخرى مشحونة بضباط البوليس المسلحين بالمدافع الرشاشة ، ويتقدم هذا الموكب الكبير راكب موتوسيكل ليفسح الطريق .

فأين كانت الشعبية فى ذلك كله ؟ .. واذا كان هذا هو حال زعيم الشعب « الجائع الفقير » فهل كانت هذه الزعامة على أساس من اجماع الشعب فعلا ؟ .. وهل كانت حياته فى خطر بفرض البوليس السياسى وحرس الوزارات هذه الحراسة الشديدة عليه حفظا لحياته ودرءا لكل مكروه عنه ، لقد كان اتهام النحاس ، عقب الاعتداءات التى وقعت عليه فى العهود الماضية ، موجهها الى السراى ، وهو اليوم يعيش فى بحبوحة من الرضاء السامى الملكى ، فمن هذا الذى كان يهدد حياته بالخطر ...

وغادت عجلة المباحثات الى الدوران من جديد فى عهد النحاس ، فبدأت الى أن أعلن النحاس الغاء المعاهدة فى أكتوبر سنة ١٩٥١ .

وفى عهده بدأ الحديث الرسمى عن قبياد الحاشية الملكية ، وكان رئيس ديوان المحاسبة ، الأستاذ محمود محمد محمود ، هو أول من كشف الستار عن رشوة نالها الأستاذ كريم ثابت من مستشفى المؤاساة ، ولم يقبل رئيس ديوان المحاسبة أن يغير فى تقريره تحت ضغط الحكومة الوفدية ارضاء للسراى ، بل أثر الاستقالة ، على أن يخضع لمثل هذا الاجراء ، وانتقلت المسألة الى مجلس الشسيوخ ، وأثارها الأستاذ مصطفى مرعى فى استجواب قوى ، تولى شرحه فى اليوم الاول ثم ترك المنصة والاستجواب معلقا وسافر الى أوروبا فى اجازة ...

الفصل التاسع

معركة الشيوخ !

وقد كان لهذا الاستجواب أهمية سياسية كبرى في تاريخنا السياسي لما قبل الثورة مباشرة ، وأهمية برلمانية ، لما خلفه وراء من أحداث واعتداءات دستورية خطيرة . ففي جلسة ٢٩ مايو عام ١٩٥٠ تقدم الاستاذ مصطفى مرعى باستجواب هذا نصه ، وهو موجه الى رئيس مجلس الشيوخ :

أتشرف بأن أنهي اليكم أننى أريد أن أستجوب حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة فى تصرفات بدت من الحكومة كان لها أثرها فى استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة

وقد تكلم الاستاذ مصطفى مرعى فى الجلسة الاولى من جلسات هذا الاستجواب فقال :

حينما توجهت الى الحكومة أسألها عن الاسباب التى أدت الى استقالة رئيس ديوان المحاسبة السابق ، كنت أعلم كما تعلمون ، ان كتاب الاستقالة جاء خلوا من أسبابها . ومع ذلك قدرت كما قدر غيرى ان مانعرفه عن الرجل المستقيل من سلامة التفكير وسداد الرأى لا يتأتى مع الظن أنه استقال بدون سبب .

لهذا أخذت أبحث بنفسى أسباب هذه الاستقالة . وانتهيت الى أنها تتصل بعمل الرئيس المستقيل وخاصة تتصل بملاحظات : منها ما أبداه على وجه من وجوه الصرف بخصوص مستشفى المواساة ، ومنها ما أبداه على وجوه الإنفاق فى حملة فلسطين . وأردت أن أقطع الشك باليقين فتقدمت للحكومة بسؤال هذا نصه :

« ماهى الاسباب التى أدت الى استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة ، وهل من هذه الاسباب ما يتصل بعمله وعلى وجه الخصوص : هل منها ما يتصل بملاحظات أبدأها الديوان على نفقات حرب فلسطين أو على وجوه صرف الاعانة التى قررتها الحكومة لمستشفى المواساة ؟ وقد أجابت الحكومة عن هذا السؤال بإجابة مقسمة قسمين :

القسم الاول : قالت ان الرئيس المستقيل لم يفصح عن أسباب استقالته . سوى ما جاء فى الاستقالة من أنه قد عرضت ظروف خاصة تجعل من العسير عليه الاستمرار فى رئاسة الديوان المذكور . وهنا أقف عند هذا القسم : ان كلمة خاصة لا تعنى أنها أسباب شخصية بل هى أسباب تتصل بعمل الرجل . والدليل على ذلك أن الحكومة اذ راجعته ، قالت أنها ستحرص على تمكين الديوان من ممارسة رقابته القانونية على موارد الدولة ومضروفاتها .

كما أن الدكتور درية شفيق تحدثت الى الرئيس المستقيل واعدت حديثها لتنشره فى المصرى وسألته : هل كانت الاستقالة لأسباب شخصية ؟ فكانت الاجابة لا . ولكن قوة قادرة تدخلت ومنعت الجريدة من طبع هذا الحديث ونشره .

أرى هنا قصورا من الحكومة فى أداء واجبها . وكنت أود أن تقول اننى أقف مع الرجل بعد أن أيقنت أنه على حق ، واننى أظاھره وأعضده . لو قالت الحكومة ذلك لأبرأت ذمتها . ولكن ، وهى هنا مريرة ، لا تقول الحكومة ولا تستطيع أن تقول أنها وقفت الى جوار الرجل تعضده وتبسنده ، وانما تقول اعدل عن استقالتك وتغاضى . هذا معنى كلام الحكومة .

والقسم الثانى من الأجابة : خاص بملاحظات نفقات الحرب والمستشفى ، فان القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٢ ، الخاص بإنشاء ديوان المحاسبة ، نص فى مادته التاسعة على حق الديوان فى ابداء الملاحظات على صرف الاعتمادات . وفى حالة وقوع خلاف بين الديوان واحدى

الوزارات أو المصالح يعرض الخلاف على مجلس الوزراء للفصل فيه ،
وانه لم يحدث فى عهد الحكومة القائمة أى خلاف بين الديوان وبين
وزارتى الحربية والصحة فى صدد الموضوعين .

انظروا - الى المهم فى هذا الموضوع : فعلى العكس ، ما وصل من
ملاحظات فى هذا الشأن قد جعلته الجهات المختصة محل العناية التامة
واذن بمقتضى صريح لفظ الرد ، هناك ملاحظات أبدتها رئيس الديوان
على هاتين المسألتين : مسألة مستشفى المواساة ومسألة نفقات حرب
فلسطين ، وكل ماقالته الحكومة أنها أحلت هذه الملاحظات محلها من
الرعاية .

وهنا - لب الاستجواب . وذلك لأننى هنا أراجع الحكومة . وأقول
أن هذا الذى تقولينه لا يتفق مع الواقع ، بل يؤسفنى أن أقول أنه
يناقض الواقع .

حسين محمد الجندى : فى أى عهد من عهود الحكومات حدثت هذه
المخالفات ؟

مصطفى مرعى : لا يصح لنا أن نقارن عهدا بعهد ، ولا حكومة
بحكومة والبلد بين هذا وذاك ضائع . نحن فى وقت لا يصح لنا أن
تدخل فيه الحزبية والحكومات المختلفة

فيما يتصل بالمسألة الاولى : المستشفى : تبين للديوان عندتحقيقه
وجوه الصرف - فى مستشفى فؤاد الاول ، وقد صدر به مرسوم
قانون سنة ١٩٣٩ ثم صار معهدا خيريا - تبين للديوان ان هذا المعهد
كان فى الأصل يطلق عليه اسم مستشفى المواساة ، وكانت تملكه
وتديره جمعية المواساة .

ولكن عندما نأت هذه الجمعية بحمله ، رؤى للخلاص من ذلك ،
ولكى يتمكن المستشفى من أداء واجبه ، أن تخرج الجمعية عن المستشفى
وأن تمنحه الحكومة اعانة قدرها ٢٠ ألف جنيه سنويا وأن تمنحه

البلدية اعانة قدرها ٥ آلاف جنيه ، على أن يكون للمستشفى معهدا طبيا خيريا يحمل اسم الملك فؤاد . وصدر مرسوم بنظام هذا المعهد الخيري .

وعلى هذا الاساس انبسطت يد ديوان المحاسبة على هذه المؤسسة لان فى قانون انشائه نصا صريحا يقضى بأن تمتد رقابة الديوان على كل مؤسسة تعان ، كما تمتد على فروع الحكومة سواء بسواء .

ذهب رجال الديوان يبحثون فاذا بهم يجدون ٥ آلاف جنيه تخرج من مال هذا المعهد الخيري - صرف هذا المبلغ بتحويل على بنك مصر تاريخ ١٤ يناير ١٩٤٨ - لشخص معين هو كريم ثابت باشا ، ورقم هذا الشيك هو ١٥٢١٢ - وفى دفتر الصرف ذكر مقابل هذا المبلغ الذى تسلمه الباشا ، انه للدعاية والنشر الخاصين باليانصيب والاعانات .

وقف رجال الديوان عند هذه العبارة ، فتمثلت لهم ثلاث مخالفات :
الاولى : ان اللائحة الداخلية لهذا المستشفى تقضى بأن كل وجه من وجوه الانفاق يزيد على ٣٠٠ جنيه يجب عرضه على مجلس الادارة . وهذا أمر لم يعرض على مجلس الادارة .

الثانية : ان هذا المبلغ كان يجب أن يكون مؤيدا بالدليل ، أو بالادلة التى تبين وجوه انفاقه ، ولكن لم يكن لهذا المبلغ مستندات .

الثالثة : ان الديوان قد راعى ان هذا المعهد الخيري الذى تعينه الدولة ، وتعينه البلدية ويمد يده لرجال الخير يسألهم المعونة - يسخى هذا السخاء فيعطى ٥ آلاف جنيه مقابل ما قيل انه «بزواجن» ودعاية خاصة باليانصيب . وكتب الديوان الى وزارة الصحة فى فبراير ومارس ١٩٥٠ يستنبئها النبأ الصحيح ، ويكشف عن هذه المخالفات المرة بعد المرة لوزير الصحة فى عهد هذه الحكومة ، ولا تحرك وزارة الصحة ساكنا رغما عن استعجالها . لم يسع الرجل - وهو

رئيس الديوان السابق - أمام هذا وهو يعد تقريره السنوى ، الا
أن يورد فى تقريره العبارة الآتية . . .

وهنا جرت المناقشة بين الاستاذ فؤاد سراج الدين وزير الداخلية
وبعض الشيوخ عن كيفية الاستناد الى عبارة يلقيها مصطفى مرعى
نقلا عن شخص آخر

مصطفى مرعى : ان رئيس ديوان المحاسبة كتبها فى مشروع
تقريره ، وأرسلت الى المطبعة لطبعها . وفعل طبع البروفة .

ابراهيم مذكور : لقد رأيت البروفة بنفسى وفيها هذا الذى سيقرا
الآن .

احمد ابو الفتوح : لاول مرة فى التاريخ . أسمع أن حضرات
الاعضاء يذهبون الى المطبعة ليطلعوا على البروفات .

مصطفى مرعى : أورد رئيس الديوان العبارات التالية : « تبين أن
هناك مبلغ ٥ آلاف جنيه بموجب الشيك . . وقيد على أنه مصروف
لشخص معين على أنه بروباجندا . . وقد استرعى نظر الديوان حين
فحص هذا الموضوع أنه لم يكن هناك ضمن مستندات الصرف أى
مستند خاص بمقرات هذا المبلغ ، ولا بالالوجه التى أنفق فيها ،
فضلا عن عدم الحصول على موافقة مجلس الإدارة على هذا الاجراء ،
خلاف لما تقضى به أحكام اللائحة الداخلية من وجوب عرض كل
مصروف يزيد على ٣٠٠ جنيه . ، كما استرعى النظر من ناحية أخرى
ضخامة هذا المبلغ بالقياس الى أعمال الدعاية التى قيل بانفاقه فيها . »

فؤاد سراج الدين : انى أعترض على هذا النحو الذى تتجه فيه
المناقشة . ونحن هنا لسنا بصدد سماع «جواديت» . وانما نحن
بصدد استجواب . والاستجواب هو اتهام موجه الى الحكومة عن
تصرفات بدت منها . أما هذا الكلام فمجال المناقشة فيه عند غرض

تقرير الديوان ، كما انه لا يجوز اتهام رجل لا يملك الدفاع عن نفسه . يجب ان ينحصر الكلام في الاستجواب .

مصطفى مرعى : ان في المسألة مخالفات أخطر من تلك التي سجلها ديوان المحاسبة — ذلك ان هذا الانسان الذي استولى على هذا المبلغ ليس انسانا عاديا ، فهو موظف يشغل وظيفة كبرى ، وقد لا يلزمه اذ ماقلت انه موظف — أن يكون موظفا في الحكومة ، اذ هو موظف فيما هو شبيه بالحكومة .

الرئيس : المبلغ الذي صرف وقيل انه أنفق في الدعاية وكيت وكيت ، هل تبين عندما سئلت وزارة الصحة بشأنه ، انه أنفق أم لا .

مصطفى مرعى : هذه هي الصفة الاولى التي تشيرون منها خطورة الفعلة ونجعل منها أمرا غير عادي ، لان هذا الشخص مستشار الإذاعة ، وانه ممن تشرفوا بالالتحاق بخدمة ديوان جلالة الملك لانه مستشار صحفي ، وقد يكون وقت أخذه المبلغ لم يكن قد حظى بهذا الشرف . ولكن وقد تبين على أبسط الفروض أن هناك شبهة على هذه اليد التي حظى صاحبها بهذا الشرف ، فقد كان حقا على الحكومة بحكم الولاء للجالس على العرش ذاته ألا تسكت وهنا محل الكلام في مسئولية الحكومة . أنا لست عابثا ولا هازلا . فشخصية الرجل وصفته اذ التحق بهذا الركب الكريم ما كانتا تجيزان ابدا للحكومة أن تسكت . وما دامت هناك شبهة ، فمن الخير في انسان هذا شأنه ، أن يحقق معه ، وأن تهتم الجهة الحكومية ، المختصة بهذا الامر ، وأن تبحث لترى الرأي الحق ، حتى اذا ما بان أن الرجل بريء منها نصمت ، وهو خليك أن يحظى حيث هو بمكان الشرف . أما ان كان العكس فواجب الولاء للجالس على العرش نفسه وواجب الولاء للبلد التي تطمع في ان ترى قوانينها تسود الكافة لا تسود فردا دون فرد ، أن تتبين الامر . وهذا هو ما أنعاه على الحكومة .

ومضى مصطفى مرعى فى كلامه فقال : قد قررت الحكومة فى نوفمبر ١٩٤٧ ، أن تعين هذا المستشفى بمبلغ ٥٠ ألف جنيه . فاذا كان ماكتب فى دفتر الصرف فى هذا المستشفى مع أن المبلغ مقابل بروباجندا يفسح الشك - حول اعانة الحكومة . .

وبقيت الاعانات الأخرى ، فخير الناس فى الاسكندرية وغيرها دفعوا تبرعات يمكن أن يقال عنها اعانات ، فتكون قبيحة أيضا ، وينفتح جرح دام ، فالرجل الطيب الخير الذى يذهب اليه متوسلين أن يدفع مبلغ كذا اعانة ، يموت الخير فى قلبه يوم يعرف اننا مأجورون . فالخير لهذا المستشفى - لو ان فيه من يرعى الله والحق - الا يكتب ولا يقال ان من يستندون عطف الخيرين يكونون مأجورين على ذلك لان هذا فضلا عن كونه عارا ، فهو يمنع الخيرين من فعل الخير .

هذه هى الحياة الخطيرة .

لا أؤاخذ الحكومة على أساس القطع والتأكيد ، ولكن أقول أن الشك باد ، وباد فى أقوى صورة . مخالفات ومخالفات خطيرة تتصل بشخص له الآن مركز خطير فى هذا البلد .

فؤاد سراج الدين : هل هذا كلام يجوز أن يقال !

ومضى الاستاذ مصطفى مرعى يقول انه اتجه الى رئيس الديوان الحالى يسأله اذا كان يعرف شيئا عن تقرير الرئيس المستقيل . ولكنه بخل بالرد . فاذا كان ما سمعته صحيحا من أن مجلس إدارة مستشفى المواساة اجتمع بعد الاستجواب ليقرر ان هذا المبلغ قليل بالنسبة للجهد الذى بذل ، فيا حضرات الشيوخ يلزمنا هنا ان نصارحهم بأن التصفيق للجريمة لا ينفى كونها جريمة ، وان الاعجاب بالمجرم يؤثم المعجب ولا يبرىء المجرم .

وانتقل المستجوب الى المسألة الاخرى التى قال عنها انها هى
أخطر المسائل عنده وعند البلاد : مسألة نفقات حملة فلسطين .

وتحدث عن لجنة احتياجات القوات المسلحة التى شكلت فى هذا
الوقت والتى كان لها سلطة مطلقة فى ان تشتري ما تشاء . وكيف
ان لجنة الاختبارات كشفت عن الذخائر الغير صالحة ، والتى قيل
انها مستوردة من ايطاليا وكانت بالفعل من ذخائر مخلفات الجيش
الامريكى غير الصالحة للاستعمال .

واستشهد بأقوال وكيل وزارة الحربية ورياسة الامدادات فى
الجيش عن عدم صلاحية هذه الاسلحة .

وان الذى قالته لجنة احتياجات القوات المسلحة وهى الدكتاتور ،
تقول : ان ثمن هذه الصفقة يعتبر رخيصا جدا ولو انه صالح للتدريب
فقط . هذا ما تقوله اللجنة وأمامها تقرير لجنة الامدادات وجواب
وكيل الوزارة .

ثم قال ان ديوان المحاسبة أرسل تقريرا وافيا عن تعاقد عبد
وانه لم يكن هناك أى صدى. لهذا التقرير فى وزارة الحربية .

ثم قال انه جاء فى كتاب لسلح المهمات : « ان جهودنا التى
يجب بذلها لعمال حفظ وصيانة الذخيرة الصالحة والخاصة بالجيش
تصرف فى سبيل تلك الذخيرة التالفة التى ترد تباعا الى المخازن ،
ما نكاد نفرغ من رسالة حتى تلاحقنا رسالة أخرى حتى أننا لنخشى
أن تكون هذه ظاهرة خطيرة قد تكون مدبرة ، لتعطيل أعمال الذخيرة
بالجيش ، واضاعة مجهودنا هباء منثورا » .

كما ان ديوان المحاسبة أرسل تقريرا آخر الى وزير الحربية . .
ومضى الاستاذ مرعى يقول : يمكننا بعد هذا أن نفهم من غير تعليق
أن هذه أمور يشيب من هولها الوليد . نحن الآن فى حالة حرب

قانونا ، فكيف نسكت على أن يقدم لرجال الجيش الذين يقاتلون ذخيرة عفته ، ويعلم ذلك المسئولون منا ، حتى ليبدو ان هناك مؤامرة مدبرة لتعطيل جهودنا الحربية .

ان كنتم تريدون لهذا البلد جيشا ، فقوام الجيش الثقة ، بمعنى أن يثق الجيش بعضه ببعض . فاذا كان هذا على ما يبدو واضحا جليا أن بعض رجال الجيش يعتقد أن البعض الآخر يتآمر عليه او يبيعه للموردين فلماذا سكتنا على هذا المصير .

حدثوني بربكم ، أيمكنكم أن تتصوروا أن تبلغ الحالة سوءا أكثر من هذا ؟ أيمكن أن يهتز قوام البلاد لسبب أكثر من هذا السبب ؟ اننى أرى فاجعة تتجمع فى الافق . وأرى أن القالة قد انتشرت فى الداخل والخارج وان الحكم قد فسد وان تجارة النفوذ قد راجت . وهذه أغراض هذا الفساد نراها فى ناحية هى أخطر النواحي ، قدمها رئيس ديوان المحاسبة السابق

.. وفى وسط هذا الغبار الذى كاد يخنقنا منذ انتهت الحرب فعلا ، أقول كاد يخنقنا الغبار الذى ملأ علينا الجو بتلك الصفقات التى اغتنمها قناصو الربح الحرام ، وأخذوا من مال البلد ما أخذوا — فى وسط هذا الغبار يقع حريق فى القلعة ، هذا الحريق ليس قضاء ولا قدرا وانما هو مقتعل .

.. فالخطر أكاد أراه وقد حان الوقت لكى نتيقظ وأن نتدبر لبلدنا ..

وفى جلسة ٣٠ مايو عاد المجلس الى الاجتماع ، وأعلن فى بداية الجلسة أن المستجوب قد منح اجازة !! .. ووقف الاستاذ فؤاد سراج الدين وزير الداخلية والمتحدث باسم الحكومة فألقى كلمته المشهورة والى قال فيها ان منبر المجلس قد اهتز اهتزازا عنيفا لفرط ماخولفت تقاليد المجلس !!

فماذا قال وزير الداخلية :

وزير الداخلية فؤاد سراج الدين :

ان الاستجواب في ظاهره اتهام للحكومة على أخطاء لم تجنبها ولم تقع في عهدنا ان صحت ، وفي حقيقته حملة من التشهير على قوم وصفهم المستجوب بأن الاقدار شاءت أن يكون لهم مركز خطير في هذا البلد . ولقد اعترض من اعترض ، وقاطع من قاطع . وصفق من صفق . ولكن شيئاً واحداً أحسست به وانا في مقعدى : وهو ان هذا المنبر قد اهتز اهتزازاً عنيفاً لفرط ما خولفت تقاليد هذا المجلس .

لقد بنى الاستجواب على مجرد ظنون وتخمينات ، بل على مجرد حكم على النوايا والضمائر

... هذه التصرفات لم تجر في عهد الحكومة الحاضرة ، بل جرت في عهد الحكومات السابقة منذ سنة ١٩٤٥ الى أول عهد هذه الحكومة بمقاليد الحكم ، فهذه الحكومة ليست مسئولة عن هذه التصرفات

ثم قال ان عدد ملاحظات ديوان المحاسبة بلغت ستة آلاف ، ولم يرد للديوان ردا الى اليوم . ومع هذا فان كل الذى اختاره المستجوب من بين هذه الآن هى أربع مسائل بالذات لتكون محل استجوابه ؟ فما باله ترك هذه الالوف المؤلفة من الملاحظات ، ولم يعلق على واحدة منها ؟ انه لا يعلق ، لانه يقصد شخصا معينا ، فهو القصد وهو الهدف .

كل هذه المخالفات ليست لها قيمة في نظر الشيخ المحترم وأنما الملاحظات الثلاثة في وزارة الحربية والملاحظة في وزارة الصحة هى كل نظام الحكم في مصر وهى دليل الفوضى والفساد — ان صحت هذه المآخذ والتهم ، فهى وصمة في جبين الحكومات

السابقة التي ارتكبت في عهدنا ، تعاسب عليها وتسأل عنها ، هذه الحكومة الحاضرة هي آخر حكومة يمكن أن تؤاخذ على هذا ، وأن يوجه اليها استجواب عن هذه المخازي ان صحت .

وبعد ان تحدث الوزير عن اخلاء مسئولية وزارة الصحة من مسألة المستشفى قال : ان موقف وزارة الصحة موقف سليم لا غبار عليه ، وليس محل مسئولية مطلقا أيا كانت الصور التي تكون عليها هذه المسئولية . ولكنها الرغبة في التشهير والتجريح هي التي دفعته الى تجاهل هذه القواعد الأولية في الاستجواب واقحام الحكومة اقحاما حتى يمكن أن يقدم استجوابا ويمكن ان تثار هذه الحملة الطائشة .

ثم جرت المناقشة حول حرب فلسطين . . فقال فؤاد سراج الدين . . لقد كانت هناك خطورة وقت حرب فلسطين . وكنا عرضة بعد ذلك للخطر في أى لحظة .

وقال : افرضوا ان متعهدا نصابا قام بتوريد أسلحة وذخائر ليست صالحة فلم يقبلها الموظفون أو الضباط . افرضوا هذا ، فما ذنبهم حتى يحقق معهم ؟ ان الضجة التي أثارت حول أبى رجيلة ليست زوبعة في فنجان .

عبد الجليل أبو سمرة - هذه الاتهامات من حقه ، لانها لم تحقق بعد . **وكلنا يشعر أن في حملة فلسطين سرقات وفضائح كبرى لم تحقق .** فيجب تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق فيها

أبراهيم مذكور - نحن نريد الاصلاح ونريد التقويم ، ولا نريد سجالا ولا عتابا ولا لوما ولا نقدا ، بل نريد الاصلاح الحقيقي في المسائل المالية والإدارة في ذاتها .

لهذا أرجو أن تتفقوا معي وهنا وزير الداخلية ، ان هذا الاستجواب سواء في اثرته أو عرضه ، ليس فيه محل لايقاع أو تشهير . فبمن

نُشهر؟ انشتهر بالحكومة؟ أو بالنظم المصرية؟ أو بعملياتنا المختلفة؟
أنا عندما نتكلم لا يدفعنا إلا الصالح اليوم .

فاذا أريد أن تنصب مراقبته على أفراد معينين ، وعلى عدد معين وأن
ديوان المحاسبة أنشئ على أساس ان المصريين أمام القانون سواء
ترسم لهذه الرقابة حدود ، لم يبق لهذه الرقابة ولا للبرلمان، وبالتالي
لا معنى لهذا الديوان .

يكفى ان يظن الناس ان الرقابة لا تمتد الى كل الاشخاص فيكون
فى هذا القضاء على النظام والرقابة والمسئولية بل والدستور .

فهذا الذى يحدث هو الذى جعلنا نعيش فى جو نسمع فيه عن
فساد الاداة الحكومية وعن سمعة الحكم وعن استغلال النفوذ . اذن
فالعلاج الاول هو تنفيذ الرقابة على وجهها الصحيح .

هل يقول أحد أن جمع مبلغ ٦١٠٠٠ جنيه من بنك مصر وعبود
وكوتسكا يستحق عليه أجر دعاية ٥ آلاف جنيه!

هل مما يتفق مع ذوقنا وتقاليدينا المصرية أن يجمع شخص ما
مبلغا لإنشاء مسجد ثم يدفع ثمن قهوة الضيوف مما جمعه من تبرعات
لإنشاء ذلك المسجد؟

ثم تكلم عن وقائع حرب فلسطين فقال : الامر يحتاج الى تحقيق
وهذا التحقيق لا بد منه . للمستقبل أولا ، ولا بد منه للحاضر
ثانيا . فهو ضرورى للمستقبل لأننا نريد جيشا وجيشا قويا يستفيد
من تجارب الماضى

فريد أبوشادى : أليس من الخير والصالح العام — الى أن يبدأ
التحقيق — تنحية هؤلاء ولا أقول أيقافهم أو أيداعهم السجن بل أقول
تنحيهم عن مراكزهم توطئة لاجراء التحقيق .

ولكن نحن نتكلم هنا ورجل الشارع يتكلم فى الخارج ، ويبقى

الصوص هم اللصوص والسارقون هم السارقون والمهيمنون هم المهيمنون •

ولهذا اذا استمر هؤلاء الناس فى مراكزهم ، فكيف يمكننا أن
نجرى هذا التحقيق وهم المتسلطون على أعمال الجيش ومن الذى
يجرؤ أن يشهر عليهم وأن يوجه اليهم أى لوم ؟

احمد عبد الغفار : اننى أريد بهذا الاستجواب أن نبعد عن مصر
مثل هذه الصغائر التى تلوكها. الألسن • فليست قيمة الاستجواب
فى وقائعه المادية مثل ٥ آلاف جنيه أو مليون للذخيرة التالفة ،
بل قيمة الاستجواب فى ناحيته الادبية ، اذ انحطت الاخلاق فى البلاد
من هذه الناحية

اننا ننظر الى هذا الاستجواب من ناحية أثره على رأى العام •
فمثل هذه الأعمال لها خطرها ولها أسوأ الأثر فى النفوس • لقد
سمعنا أن وزير الداخلية يعد مشروعاً بالمشبوهين السياسيين لمكافحة
الشيوعية فى البلد، وأحب أن أوجه نظر الوزير الى أن مثل هذه الأعمال
تساعد على نشر الشيوعية والمبادئ الهدامة بين طبقات الشعب
المختلفة •

لقد بدأنا حياتنا النيابية بروح غير تلك الروح التى تسودنا
اليوم • ولو قدم هذا الاستجواب فى ١٩٢٤ لما قوبل بمثل ما قوبل
به الآن ••

انى أصارحكم بأنه اذا لم يتخذ إجراء حازم سريع لقطع دابر مثل
هذه الفضائح ، فقولوا على الحياة النيابية العفاء •

وفى جلسة ٥ يونيو •• وكانت عاصفة غضب القصر توشك أن
تهب على « كيان المجلس » •• تكلم الدكتور محمد حسين هيكل رئيس
المجلس فقال رداً على الملاحظة التى أبدتها الأستاذ فؤاد سراج الدين
فى جلسة ٣٠ مايو • قال الدكتور هيكل :

انى لحفيظ على الدستور ، واللائحة الداخلية ، وحرية الراى فى هذا المجلس • ليس من شأن الجالس على هذا الكرسى أن يتولى الرد على ما ينشر فى الصحف من مهاترات •

وأؤكد ان هذا الكرسى ، الذى جلست عليه للسنة السادسة ثابت ثبوت الطود ، فالجالس عليه يؤدى واجبه فى كل الظروف وفى حدود الدستور واللائحة الداخلية وتقاليد المجلس •

وانتهى الاستجواب الى ما انتهى اليه •• ولكن الملك ، ومن ورائه حاشيته ، وكذلك حكومة الوفد ، بادر فاتخذ خطوة جريئة هدمت كل كيان دستورى ، وذلك باخراج شيوخ من المجلس على أساس خاطيء ، ليس هذا المجال مجال ذكره ، فلم يكن الخطأ الوحيد ، الذى لوث سمعة الحياة النيابية ، وجعل البرلمان المصرى تحت سيطرة الملك والحكومة •• أو بمعنى آخر أصبح الأمل فى قيام حياة نيابية صحيحة وفى مثل هذه الظروف أمرا مستحيلا !!

وصدرت فى ١٧ يونيو ثلاثة مراسيم واول هذه المراسيم يقضى بزوال العضوية عن جميع الاعضاء الذين عينوا فى عهد وزارة حسين سرى بمناسبة التجديد النصفى عام ١٩٤١ وبهذا المرسوم طرد من المجلس من اراد الملك طردهم •

وكان هذا الاستجواب فاتحة اعتداء دستورى جديد ، عصف برئيس المجلس وبعدهد كبير من الاعضاء ، أخرجوا من المجلس لتحل محلهم مجموعة من الذين ينطقون كلما أريد منهم التأييد « موافقون •• موافقون » •

فى تلك الليلة ، ليلة الاستجواب ، جلس فاروق فى « الأوبرج » يتلقى أنباء المعركة دقيقة بدقيقة ، وخرج عمسا بقى من وقار الملك ليظهر أمام الناس ، عامة الناس ، أن المعركة معركة ، وأنه انتصر

فيها ، واستعمل في ذلك من الالفاظ ما لا يليق الا بالمجانين ، وقد كان فاروق فعلا قريبا من المجانين ، فكان يفقد عقله وتفكيره بتأثير المحيطين به ، والطريقة التي يصورون بها الاحداث على أنها موجهة ضد شخصه ..

وفي خلال حكم النجاس أيضا بدأ التحقيق في صفقات الأسلحة الفاسدة ، وحاول زعيم الاغلبية أن يلعب دورا مزدوجا ، فكان يتظاهر للمحققين بأنه يسندهم ويدفعهم الى احترام العدالة ، ويتظاهر للملك بأنه يحاول أن يبعد الشبهة عن رجاله وحاشيته ، ولولا أن الشخصية التي تولت التحقيق في هذه القضية كانت شخصية ضعيفة لا تليق بتولى مركز « النائب العام » ولولا شهوات « المحقق » الخاصة وحرصه على أن يصل الى المرتب الكبير والرتبة الكبيرة .. لولا هذا كله ، لا يمكن لهذه القضية أن تكون قضية سياسية كبرى، ولكان في امكان النائب العام أن يؤدب الملك تأديبا غير مباشر ، ولو كان النجاس يريد أن يلعب دوره السياسي بمهارة لسحب القضية من هذا المحقق وعهد بها الى هيئة قضائية تتفرغ لها تفرغا تاما .

ان قضية الأسلحة الفاسدة ، وما أحيط بها من مهازل ومحاولات رسمية لتهريب المجرمين وحرص النجاس على اطاعة أمر مولاه وهما - النجاس والملك - يلهوان في أوروبا .. كل ذلك كان حديث الناس في ذلك العهد .. وقد تعرضت محكمة الثورة لهذا الموضوع تعرضا وافيا ، فهو لا يحتاج بعد الى مزيد من الشرح أو التفصيل ، ذلك لأن خطوط المؤامرات التي أحاطت بهذه القضية كانت واضحة وضوحا يغنى عن كل شرح أو تعليق .

على انه انصافا للتاريخ فانه يجب ان نسجل ان المعارضة واجهت الملك مواجهة جريئة اذ بادرت فارسلت اليه في ١٨ اكتوبر عام ١٩٥١

عريضة كانوا فيها على جانب كبير من الشجاعة . وقد جاء فى هذه العريضة التاريخية .

يا صاحب الجلالة

« ان البلاد لتذكر لكم أياما سعيدة كنتم فيها الراعى الصالح والرشيد ، وكانت تحف بكم أمة تلاقى عند عرشكم وآمالها ، والتفت حول شخصكم قلوبها ، فما واثقها فرصة الا دلت فيها على الولاء والوفاء ، وما العهد ببعيد بحادث القصاصين ، وقد أنقذكم الله وهو أرحم الراحمين .

« واليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث ، ومن أسف أنها كلما اتجهت الى العرش فى محنتها ، حيل بينه وبينها لا لسبب الا لأن الأقدار قد أفسحت مكانا فى الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف فأساءوا النصيح وأساءوا التصرف ، بل ان منهم من حامت حول تصرفاته ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات هى الآن مدار التحقيق الجنائى الخاص بمصلحة جيشنا الباسل ، حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة ستقصر حتما عن تناولهم بحكم مراكزهم ، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور ، وان النظام النيابى قد أضحي حبرا على ورق ، منذ أن عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فضربت مراسيم يونية سنة ١٩٥٠ التى قضت على حرية الرأى فيه وزيفت مجلس نوابنا .

« ومن المحزن انه قد ترددت على الألسن والأقلام داخل البلاد وخارجها أنباء هذه المساوىء وغيرها من الشائعات الذائعات ، التى لا تتفق مع كرامة البلاد ، حتى أصبحت سمعة الحكم المصرى مضغة فى الأفواه ، وأمسست صحافة الغالم تضربا فى صورة شعب مهين ، ينساق الضيم فيسكت عليه ، بل ولا يتنبه إليه ، ويساق كما تساق

الانعام ، والله يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلى مراجله وما
يمسكها الا بقية من أمل يعتصم به الصابرون .

يا صاحب الجلالة

« لقد كان حقا على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق ، ولكنها
درجت في أكثر من مناسبة على التخلص من مسئوليتها الوزارية ،
بدعوى « التوجيهات الملكية » وهو ما يخالف روح الدستور ،
وصدق الشعور ، ولو أنها فطنت لأدركت أن الملك الدستوري
يملك ولا يحكم . كما أنها توهمت أن في رضا الحاشية ضمانا
لبقاءها في الحكم . وسترأى لما افتضح من تصرفاتها . وما انغمست
فيه من سيئاتها - وهى هى لا تزال أشد حرصا على البقاء فى الحكم
وعلى مغانمها منها على نزاهته - ولهذا لم تر بنا من أن ننهض بهذا
الواجب فنصارحكم بتلك الحقائق ابتغاء وجه الله والوطن ، لا ابتغاء
حكم ولا سلطان وبراً بالقسم الذى أدينناه أن نكون مخلصين للوطن
والملك والدستور وقوانين البلاد ، وما إلاخلاص لهذه الشئعائر
السامية إلا اخلاص الاحرار الذى يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما
اقتضاها الحال .

يا صاحب الجلالة

« أن احتمال الشعب مهما يطل فهو لا بد منته الى حد ، اننا
لنخشى أن تقوم فى البلاد فتنة لا تصيب الذين ظلموا وحدهم ، بل
تتعرض فيها البلاد الى افلاس مالى وسياسى وخلقى ، فتنتشر فيها
المذاهب الهدنة ، بعد أن مهدت لها آفة الاستغلال الحكيم أسسوا
تمهيد

« لهذا كله ، نرجو مخلصين أن تصحح الاوضاع الدستورية
تصحيحا شاملا ، وعاجلا ، فتورد الامور الى نصابها ، وتعالج المساوىء
التي تعانىها مصر على أساس وطيد من احترام الدستور ، وطهارة

الحكم ، وسيادة القانون بعد استبعاد من أساءوا الى البلاد وسمعتها
ومن غضوا من قدر مصر وهيبته ، وفشلوا فشلا سحيقا في
استكمال حريتها ووحدتها ونهضتها ، حتى بلغ بهم الفشل أن
زلزلوا قواعد حكمها وأمنها وأهدروا فوق أهدار اقتصادها القومي ،
فاستفحل الغلاء الى حد لم يسبق له مثيل ، وحرموا الفقير قوته
اليومي .

« ولا ريب ، انه ما من سبيل الى اطمئنان أية أمة لحاضرها
ومستقبلها ، الا اذا اطمأنت لاستقامة حكمها ، فيسير الحاكمون
جميعا في طريق الامانة على اختلاف صورها ، متقين الله في وطنهم
ومتقين الوطن في سرهم وعلنهم . »

« والله جلت قدرته هو الكفيل بأن يكلاء الوطن برعايته ، فيسير
شعب الوادي قدما الى غايته ، » .

امضاءات

١٨ اكتوبر سنة ١٩٥٠

ابراهيم عبد الهادي . محمد حسين هيكل . مكرم عبيد . حافظ
رمضان . عبد السلام الشاذلي . طه السباعي . مصطفى مرعي .
عبد الرحمن الرافعي . ابراهيم دسوقي أباطه . احمد عبد الغفار .
علي عبد الرازق . رشوان محفوظ . حامد محمود . نجيب اسكندر .
زكي ميخائيل بشارة . السيد سليم .

هذه هي العريضة . ومن المهازل التي يجب ان تسجل ان الملك اصدر
امره بقفل أبواب قصر عابدين في ذلك اليوم لمنع المعارضة من تقديم
العريضة فبادر الموقعون عليها بالرسالة الى الملك بالبريد المسجل .
ولنا أن نتساءل : ماذا كان موقف النحاس من هذه العريضة ؟ هل
وجد لها فرصة للتدخل واثقاذا لسمعة الحكم ؟

لقد اعتبرها النحاس « قلة ادب » من المعارضة لانها قدمت العريضة

على ورق وبخط غير لاثنين « بالمقام السامى » وقال ان ماجاء بالعريضة
(كلام معاد) ودافع عن رجال الحاشية كما سبق التحقيق الذى كان
جاريا وابعد التهمة عنهم . وقال النحاس فى بيانه ردا على هذه العريضة
— التى لم يسمح بنشرها — ان الحكومة ازاء هذا الاجرام من ناحية
المعارضة لن تسكت بعد اليوم على هذا الاجرام السافر فى حق البلاد .

الفصل العاشر

حريق القاهرة ...

على أن أهم المسائل كلها خلال حكم النحاس كانت مباحثاته مع الانجليز ، تلك المباحثات التي انتهت ، بعد لائى طويل ، الى الغناء للمعاهدة ، والى الحركة التي قامت فى القنال ، ثم انتهت بحريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .

وقد بدأت الاتصالات فى شهر مارس سنة ١٩٥٠ ، وفى الساعة العاشرة من صباح ٥ يونيو بدأت أول جلسة بين الدكتور محمد صلاح الدين ، وزير الخارجية ، والفيلد مارشال سليم . .

وبعد ساعة اجتمع المارشال سليم بالرئيس السابق مصطفى النحاس . .

وقد طالت هذه المباحثات ، وانتقلت من القاهرة الى نيويورك ، ومن نيويورك الى لندن ، ومنها الى القاهرة ، ومن القاهرة الى الاسكندرية ، وكانت كلها قائمة على الخطب الحماسية ، يلقيها وزير الخارجية فيطيل الكلام ، كأنه يريد أن تسجل له محاضر الجلسات مواقف وطنية ، فلم تجل فى خاطره فكرة الاختصار فى الكلام ومحاولة الوصول الى نتائج مشرفة .

ولم يكن هناك من دافع وطنى واحد لاتمام هذه المباحثات . . فقد كان يمكن أن تنتهى الى القطع النهائى ، ولكن الحكومة النحاسية أطالت فيها ليتسع المجال لاثنيارها ولاصهار الرئيس وأقاربه ، كي

يغتربوا من مال الدولة اغترافا تضاعل معه كل ما اغترفوه فى خلال الحكم من ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

وكان فاروق ومن معه ومن حوله ينافسون الوفدين فى الاغتراف وزيادة الثراء ، ولست أدري حتى الآن ما هى الحكمة التى جعلت الملك يدخل فى أزمات مع الوزارة بسبب التصرفات التى تمس نزاهة الحكم ، فقد كان موقفه غريبا عجيبا ، ولم نسمع قبل ذلك أن لصا يثور لنزاهة الحكم وكرامته ، ولقد كنت أفهم أن يحدث هذا فى بداية حكمه أو فى خلال السنوات التى سبقت ٤ فبراير وبعده بقليل ولكننى لم أفهم لماذا يتمسك فاروق بأن يكون لقانون من أين لك هذا «رجعية» ويختلف مع الحكومة فى شأن هذه الرجعية ، ولم أفهم كذلك ان يثور فاروق لأن أسرة حرم مصطفى النحاس استولت على أراضي مريوط . . . ولم يكن مفهوما أن يأتى فاروق بالدكتور حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى ، ويتحدى بذلك الوزارة بأكملها .

هذه الحركات والتصرفات جميعا كانت بداية لنهاية أشهر العسل فقد أحست الحكومة أن فاروق يوشك أن يضرب ضربة من ضربات «الاقالة» وأن النهاية أصبحت محتومة . .

ومن ثم أخذ النحاس يبحث عن ضميره ووطنيته ، وبدأ يلبس لباس الرجل الوطنى المجاهد من جديد . . فأعد عدته لالغاء المعاهدة وأراد أن يفاجئ بذلك الملك ، حتى لا ينساقس الوفد فى هذا الميدان . .

وأعدت المراسيم ، وأرسلت إلى السراى فى لحظة مفاجئة . . ولم يكن أمام السراى الا أن توقع . . فوقع الملك .

ووقف النحاس فى مجلس البرلمان يقول : من أجل مصر وقعت معاهدة سنة ١٩٣٦ ومن أجل مصر أعلن اليوم الغاءها . .

وهكذا تحول الموقف الداخلى من التنافس فى ميادين الرشوة والرشاء والافساد ، الى تنافس فى الظهور بمظهر الوطنية ، وكان الشعب تواقا الى التخلص من الاستعمار البريطانى ، مستعدا للبذل والتضحية والكفاح فى سبيل الفكرة الوطنية الخالصة ، واستغلت الحكومة النحاسية هذه العواطف النبيلة فى تغطية مساوئها ، فدفعت بالشعب من غير سابق استعداد الى أتون المعركة دون أن تضع فى حسابها بعد ذلك ما يكون .

ورقفت الصحافة كلها ، بما فيها المعارضة ، الى جانب الحكومة ، فأيدتها فى الغاء المعاهدة ، ثم جاءت المعركة الفعلية ، فأتجه الشباب الى القنال لمواجهة المستعمر وجها لوجه ، ورأت الوزارة المضى فى هذه المعركة ، وتظاهر فؤاد سراج الدين بأنه قائدها ، فأخذ يعقد المؤتمرات الصحفية اليومية فى مكتبه بوزارة الداخلية ، ليتحدث عن اعتداءات الانجليز واشتباك المصريين .

وكان العمال أول من خاض هذه المعركة ، فتركوا القاعدة مضحين بموارد رزقهم ورزق أولادهم استجابة لنداء الوطن ، وهنا وضع أن الاستعداد الحكومى كان مجرد أقوال يراد من ورائها الكسب الرخيص ، واستغل النواب والشيوخ جهل الحكومة بعبء العمال الذين يعملون فى القاعدة العسكرية ، فراحوا يستقدمون العاطلين من دوائهم الانتخابية ويقدمونهم لوزارة الشئون الاجتماعية ، على أنهم من عمال القنال ، وأنهم يستحقون التعيين فى الوظائف التى أنشأتها الوزارة لمساعدة هؤلاء العمال ، وبين يوم وليلة وقعت الوزارة فى أول خطأ نتيجة لعدم الاستعداد واتضح أن عدد العمال الذين سجلوا أسمائهم ، بوصفهم من عمال القنال ، واستحقوا على هذا الاعتبار التعيين ، بلغ ضعف العدد الحقيقى .

ولم يقف هذا الاستغلال الدنيء من جانب النواب والشيوخ عند هذا الحد ، بل راح بعضهم يتهرب من القيود التي حاولت الحكومة فرضها على تموين جنود القاعدة بالأغذية والخضر واللحوم ، وانتهزوا هذه الفرصة للثراء الحقيقى على حساب الوطن فأخذوا يمدون جنود القاعدة بالأغذية ، ويساعدون على تموين القوات المحتلة ، بكل ما تحتاج من لحوم وخضر وفاكهة .

ثم وقعت الكارثة ، وقطع الانجليز تموين مدن القطر بمستخرجات البترول ، وهددت العاصمة وغيرها من بلاد القطر بأن تعيش فى الظلام . وبلا نور ، ولا صحف ، ولا تصريف للمجارى . . . وعندئذ استدعى الملك سفير أمريكا فى مصر ، وألح عليه أن يتدخل لانقاذ الموقف . .

بل الأدهى من هذا كله أن الشباب الذى ذهب بدافع من وطنه الى القتال ، ذهب مخدوعا من الحاكمين ، فقد خدعوا الشباب حين وعدوهم بتسليحهم وامدادهم بكل معونة تساعد على مواصلة معركة الارهاب ، ثم اتضح أن الحكومة كانت مقصرة فى هذه الناحية تقصيرا متعمدا .

وأرسل فؤاد سراج الدين ، وزير الداخلية ، قوات ضخمة من بلوكات النظام المسلحين بالبنادق ، وأمرهم أن يواجهوا جيوش الاحتلال . . . المجهزة بالدبابات والطائرات وأحدث الأسلحة المدمرة . .

ووقعت الكارثة يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ عندما أمر سراج الدين بأن يقاوم هؤلاء الجنود انذارا بريطانيا محدد الميعاد ، وقال ضباط القوة البوليسية انهم لا يستطيعون المقاومة ، فأمر سراج الدين بأن يقاوموا الى آخر جندى وليكن ما يكون ، ولم يشأ سراج الدين مراقبة

سير المعركة ، بل قطع كل اتصال بينه وبين محافظة القنال وجلس
فى داره ينتظر النتائج .

وكانت النتيجة المرة ، فقتل من قتل وأسر من أسر ، ثم كانت
أحداث ٢٦ يناير فى القاهرة .

وقبل أن ندخل فى تفاصيل ذلك اليوم التاريخى ، وما تلاه من
أحداث جسام انتهت بقيام عهد جديد فى مصر ، أحب أن أسجل
لهؤلاء الأبطال الذين قتلوا فى المعركة اعجاب العالم ببسالتهم ، فقد
قوبلت هذه المقاومة والوقوف فى وجه قوات الاحتلال الانجليزية
باعجاب هز العالم كله ، وقد قال الوفديون ، فى معرض الدفاع عن
تصرفاتهم ان هذا الاعجاب العالمى كاد يحقق لمصر النصر الأكبر لولا
الأحداث التى وقعت يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ولولا الاقالة التى
جاءت سريعة وعلى غير انتظار .

وهذا كلام كان يراد به ايهام الناس أن تصرفاتهم كانت سليمة
لا غبار عليها .

ولنفرض أنه لم يقع أى حادث فى يوم ٢٦ يناير ، وأن الوزارة
ظلت قائمة فى الحكم ، فماذا كان يمكن أن يكون عليه الحال فى الايام
ولا أقول الأسابيع ، التالية ؟

هل كانت الحكومة مستعدة لأن ترسل قوات أخرى من بلوكات
النظام لتفنى عن آخرها ، ويظل الاعجاب العالمى قائما ، وتظل حركة
المقاومة قائمة فى القنال ، دون استعداد لمواجهة تطورات
الأحداث ؟

هل كانت الحكومة على استعداد لأن تواجه ما كان يمكن أن تقوم
به قوات الاحتلال من اجراءات تعسفية ، أولها قطع البترول عن
العاصمة ؟

ثم ماذا كان استعداد الحكومة لمعاونة المصريين الذين يعيشون في الدولة .. ؟

لقد اجتمعت الحكومة عقب وقوع أحداث الاسماعيلية ، وظل اجتماعها قائما وقتا طويلا ، وقيل ان النية كانت متجهة الى قطع علاقاتها مع بريطانيا ، وانها كانت تنوى اتخاذ اجراءات سياسية عنيفة ، ثم ما الذي تمخضت عنه هذه الاجتماعات ؟ .. تمخضت عن استدعاء السفير المصري ، واغلاق مكتب المشتريات المصري في لندن ...

وفي وسط الاعجاب العالمى ببسالة جنود بلوكات النظام ، ضحكت شعوب العالم من هذه الاجراءات .. وضاع الكسب الكبير الذى كسبته مصر .. ولماذا ؟ .. لأن الحكومة عندما ألغت المعاهدة أرادت استغلال وطنية الشعب وشجاعته لتغطية مساوئها ، وهكذا كان عهدا كله يقوم على مبدأ واحد هو « الاستغلال » .

هذا الاستغلال هو الذى أدى الى حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، وأدى الى حريق القاهرة ، ولو أن الحكومة التى كانت قائمة بالحكم فى ذلك الوقت قد نظمت كل وسيلة من وسائل المقاومة ، وبحثت الموقف بحثا قائما على الدراسة العميقة ، قبل أن تقدم على أى اجراء لما وقعت تلك الكوارث ، ولقام الاعجاب العالمى ببسالة المصريين على أساس أنها مقاومة مدروسة يدفعها عزم أكيد على التخلص من الاستعمار الجاثم على صدر البلاد .

بل لو أن مصطفى النحاس فى عام ١٩٣٠ ، الذى كان يعرف معنى الكفاح ، والذى كان قد كرس حياته لخدمة أمته ، والذى كان ينام على أرصفة محطات السكك الحديدية ، نتيجة للاجراءات التعسفية التى اتخذتها حكومة صدقي - باشا - لمنع زيارته للأقاليم ، لو أن مصطفى النحاس الذى ألغى المعاهدة كان هو مصطفى النحاس الذى

عرفه الشعب ، لتغير الوضع ، ولكانت مصر تنعم اليوم بنتائج
تضحيات شبابها الذي دفع حياته ثمنا لاستقلال بلاده ، وذهب الى
لقاء ربه وهو مؤمن بأن الذين كانوا يحكمون مصر سيسيرون بالمعركة
حتى نهايتها ، وأن تضحياته لن تذهب هباء ..

لم يكن هذا الشباب يعلم أن الاستغلال و « الاستقلال » أصبحا
فى نظر حكام ذلك العهد كلمتين لا فارق بينهما الا فى حرف واحد
.. ولكنه جعل من الزعماء لصوصا ، ومن الملوك عبيد شهوات ، ومن
ممثلى الشعب تجارا يحترفون التمثيل .. !

باتت القاهرة ليلة ٢٥ يناير ، باتت مصر كلها ، وهى لا تدري ماذا
يخبئ لها القدر من أحداث ، وقضى عدد كبير من المسئولين عن الأمن
العام تلك الليلة ساهرين ، يتلقون الأنباء ، وكانت هذه الأنباء
تلقى ضوءا ضعيفا على ما كان يجرى فى ثكنات بلوكات النظام
بالعباسية ..

* * *

كان الجنود قد أجمعوا الرأى على أن يقوموا بحركة احتجاج على
أحداث الاسماعيلية ، وعلى ما وقع لآخوانهم ، وما سيقع لهم اذا أصر
وزير الداخلية على أن يبعث بمجموعات منهم الى الاسماعيلية لمواجهة
قوات الاحتلال المجهزة بأحدث الأسلحة وأفتكها .

وقد وضع من كل ما حدث فى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ أن
الرؤوس المسئولة عن الأمن العام كانت تنظر الى هذه التجمعات والى
هذا التمر بين الجنود نظرة سطحية ، كنظرتها الى معركة القنال ،
ولو كانت تقدر خطورة النتائج المترتبة على مثل هذه التجمعات ،
لاتخذت اجراءات تحول دون وقوع الاضطرابات ، وتمنع اجتماع
جنود بلوكات النظام بطلبة الجامعة ، وما أعقب ذلك من احراق
القاهرة . ثم اعلان الأحكام العرفية .

ولكن الحكومة كانت تعيش وقتئذ في جو من الخيال ، ظنت أن هذه المظاهرات المحلية تفيدها في موقفها ، وتعد علامة من علامات التأييد ولهذا تركت جنود بلوكات النظام يغادرون الشكنات في العباسية ، ويمضون في مظاهرة عسكرية الى الجيزة ، ثم تركت الجنود يجتمعون بالجامعة ، ويخطبون ، ثم تركتهم يغادرون الجيزة الى القاهرة ليلقي وزير الشئون الاجتماعية خطابا من شرفة رئاسة مجلس الوزراء ، ثم أفلت زمام الأمن ، وبدأت الأحداث تجري بسرعة فائقة ، أين كان الملك في ذلك الوقت ؟ .. كان قد جمع ضباط البوليس والجيش في وأليمة احتفالا بمولد ولي العهد .. !

وأين كان رئيس مجلس الوزراء في ذلك الوقت ؟ .. كان في منزله لم يغادره الى مكتبه ليراقب هذه المعارك الطاحنة ، ويحاول بوصفه زعيما للشعب تهدئة الحالة ، ولم يلزم داره فحسب ، بل لقيه بعث برسلة الرسميين الى عاملة المانيكير كي يسهلوا لها المرور في أمان الى حيث كان ينتظرها لتقلم أظافر يديه وقدميه ..

وأين كان وزير الداخلية .. ؟

لم يذهب الى مكتبه الا في ساعة متأخرة من النهار ، وكان أول عمل له توقيع عقد شراء عمارة من عمارات القاهرة ، ثم بدأ بعد ذلك يراقب سير المعركة المحلية ، ..

لقد كان حريق القاهرة دليلا على أن الشعب وقع تحت تأثير عوامل نفسية شتى ، بعضها مثاره القلق مما كان يجري في ميدان السياسة ، والبعض نتيجة لتدخل عناصر هدامة ، رأت الفرصة سانحة لتضرب ضربتها ، والبعض كان نتيجة الرغبة في انتهاز فرصة هذه الحرائق للسلب والنهب ، كل هذه العوامل تجمعت واتحدت وأثارت الرغب في القلوب ، وجعلت القاهرة تحت رحمة

الحريق الذي استمر من بعد الظهر بقليل الى ساعة متأخرة من الليل عندما نزلت قوات الجيش فسيطرت على الموقف .

وما كادت الأحداث تهدأ قليلا ، ويطمئن المسئولون الى أن الجيش قد سيطر على الموقف ، حتى يادر رئيس الديوان الملكي فاتصل بالأستاذ أحمد نجيب الهلالي وطلب منه تشكيل وزارة تحل محل وزارة النحاس بعد أن تقرر اقالمتها لفشلها في اقرار الأمن ، ولكن الأستاذ الهلالي اعتذر عن عدم قبول تشكيل الوزارة ، وقال ان الأستاذ علي ماهر هو رجل الموقف .

وفي ساعة مبكرة من صباح اليوم التالي ذهب الدكتور حافظ عفيفي رئيس الديوان الملكي الى الرئيس السابق علي ماهر وكلفه بتشكيل الوزارة الجديدة .

بعد ٢٦ يناير :

وفي اللحظة التي كانت تشكل فيها الوزارة الجديدة كان مصطفى النحاس يتحدث الى الشعب بالراديو ، بوصفه الحاكم العسكري ، وقد أعلن في حديثه الأحكام العرفية ، وفرض نظام منع التجول في العاصمة ، فأقفرت شوارعها وطرقاتها من الساعة السادسة مساء .

وهذهأت العاصمة تحت نظام الحكم العسكري .

وجلس مصطفى النحاس ومن معه في تلك الليلة يفكرون ، ولغل تفكيره وتفكير من حوله كان فيما يكون عليه مستقبلهم التجاري في ظل النظام العرفي ، فقد كانوا في فترة الحرب العالمية الثانية يتخذون من هذا النظام ستارا ، يخفون به عن الشعب تصرفاتهم ، ووسائل استغلالهم للقوت الضروري لكل فرد من أفراد هذا الشعب .

اني أجزم بأن السيدة زينب الوكيل لم تكن تفكر في تلك الليلة الا في أن النظام العرفي ، الذي جعل من زوجها حاكما عسكريا ،

سيقلل من ألسنة الصحف التى تكشف عن وسائل استغلالها ، بل انى لأجزم أيضا بأنها كانت وسط هذه الحرائق أسعد مخلوقات الله . . وأكبر الظن أن هذا الرجل ، الذى تولى الحكم عن طريق الشعب أكثر من مرة ، آوى الى فراشه وهو مطمئن الى أن أظافره قد لمعت جيدا وأن صحته لم تتعرض لأية هزة من الهزات التى يتعرض لها مسئول حتى الضمير اذا تعرضت بلده لهذه الهزات التى تعرضت لها مصر فى خلال ٤٨ ساعة من تاريخها .

واستيقظت القاهرة فى اليوم التالى ، وقد فرض عليها النظام العرفى ، وانصرف كل فرد الى عمله ، وفى نهار ذلك اليوم كان تشكيل الوزارة الجديدة موضوع مشاورات ومقابلات ، بعد أن اعتذر الهلالى عن قبول هذه المهمة ، وربما لم يكن فى الأمر غرابة ، لو أن هذا العمل قام به رئيس الديوان وحده ، ولكن الغرابة أن رئيس الديوان بدأ مهمته وهو محاط بالحاشية القذرة ، فان ذلك لم يكن مفهوما لا من رئيس الديوان ولا من رئيس الوزراء الذى قبل أن يشكّل الوزارة ، بل لم يكن مفهوما أن يبحث الدكتور على ماهر عن أفراد هذه الحاشية ويجعلهم رسلة الى الملك .

لقد كان واجبا على رئيس الوزراء ، وهو يعلم الى أى حد طوحت الحاشية بكل معنى من معانى الحكم السليم ، أن يواجه الموقف مواجهة صريحة ، ويقول للملك : « مكانك ، يجب أن تطرد هذه البطانة القذرة ! » ، كان واجبا على رئيس الوزارة أن يشعر الشعب أن الموقف قد تغير ، وأن الجديد فى الموقف أن رئيس الحكومة لا يخضع لأى نفوذ أو سلطان من هؤلاء المفسدين .

ولكن يبدو أن رئيس الحكومة لم يكن يفكر الا فى أن يكون رئيسا للحكومة ، فقد قبل تدخل هؤلاء الوسطاء ، وسعى الى بعضهم ليكونوا رسلة عند الملك ، ثم وقعت الكارثة الكبرى عندما ذهب الرئيس السابق على ماهر الى منزل مصطفى النحاس ليزوره الزيارة

التقليدية ، كما قال في محضر الدفاع عن نفسه فيما بعد . . ثم وقف على ماهر في مجلس النواب يقول عن مصطفى النحاس : « سلفي العظيم » ، وكأن مصطفى النحاس لم يكن قد فعل شيئا يوجب محاكمته ، وكأن على ماهر شكل الوزارة في ظروف عادية . . ولكنه ، كما قلت ، كان يريد أن يكون رئيسا للحكومة ، وأن يأخذ الأغلبية البرلمانية ، ويحكم بواسطتها ، ومن ثم قال عن مصطفى النحاس : « سلفي العظيم » ، ليظهر من النواب بالثقة والتصفيق ، وقد حصل عليهما فعلا . .

واستأنف النفاق مهمته ، فخرج مصطفى النحاس من منزله ليذهب الى عابدين ويوقع في دفتر التشريفات ، رافعا الى الملك أسمى آيات الولاء بمناسبة طرده من الحكم ! هل كان هذا هو مصطفى النحاس الذي كان لا يخشى الا « ربه » ، وهل يعقل أن يقبل من مصطفى النحاس أن يذهب الى قصر عابدين ليقول للملك شكرا لأنك طردتني من الحكم ؟ هل كان يمكن أن يفعل مصطفى النحاس شيئا من ذلك لو كان كما كان ، نظيفا طاهرا خاليا من المساويء والعيوب ؟ أليس هذا دليلا على احساسه بأنه كان غارقا في الوحل الى ذقنه ، ومن ثم أراد أن ينقذ رأسه . .

هذا هو ما كان عليه الحال عقب أبشع الأحداث التي تعرضت لها مصر في تاريخها الحديث ، فهل يلام فاروق على أنه رفع حذاءه ليضرب به كل هؤلاء الزعماء ، ويضاعف جبروته ونفوذه ؟ ان طبيعة هذا الملك كانت كلها قد اتجهت الى الشر ، ولم يكن ثمة من يوقفه عند حده ، ومع هذا كان لا يزال يخاف من أن يواجه برجل يعرف كيف يحافظ على حقوق الشعب ، وكان يخشى أن يطالبه مصطفى النحاس في يناير سنة ١٩٥١ في أول مقابلة لهما بعد الانتخابات بأن يعدل الدستور بالانتقاص من سلطاته .

أنا لا أُلوم الملك السابق في كل ما فعل ، وفي كل ما ارتكب من
الأخطاء، إنما أُلوم أولئك الساسة الذين جاءوا إلى الحكم، وما كان منهم إلا أن
أُحنوا رؤوسهم في خشوع أمام الملك وقالوا : « لبيك » ..
وكانت سياسة علي ماهر تقوم على أن يفاوض الانجليز ، وأن
يجمع حوله الأُمة ..

كيف كان يفكر هذا الرجل ؟ .. لست أدري !
أين هي هذه الأُمة التي أراد أن يجمعها حوله ؟ أهى أمة الملك ،
أم أمة الوفد ، أم أمة الأحزاب الأُخرى ، أم الأُمة المصرية الحقيقية
التي كانت تعيش في حالة من القلق والاضطراب والخوف من عواقب
الفساد ..

أين هي هذه الأُمة التي أراد علي ماهر أن يجمعها حوله ؟ إن
الشعب كله كان يريد أن يقضى على الفساد في أية صورة من صورهِ،
في القصر وفي الأحزاب وفي كل مكان ، وأن يجمع بعد ذلك كل
العناصر السليمة لتواجه الانجليز لمواجهة عملية ، وأن نستفيد من
الدرس الذي تلقيناه نتيجة لإهمال حكومة الوفد وزعماء الوفد ونواب
الوفد وشيوخه .

ولكن علي ماهر كان يعيش في الخيال ، وكان يجهل حقيقة ما كان
عليه الشعب من شعور ، فراح يتخبط ويمثل مسرحيات يومية ، إلى
أن قضى عليه بأن يخرج ، وأن يكون الملك هو الأمر بالخروج ، وبعد
أسابيع معدودة من حكمه ..

هل يلام الملك لأنه أخرج علي ماهر من الحكم ؟ .. أبداً ، ذلك لأن
علي ماهر أظهر أنه رجل ضعيف وكان حذاء الملك ما زال يحن إلى
الضرب ، فضرب وكانت الضربة في رئيس الوزراء ..

ودعى الأستاذ أحمد نجيب الهلالي إلى تولي الحكم ، وكان قد رفضه
عقب حوادث ٢٦ يناير ، فقبل .

وفي اليوم الأول لتشكيل الوزارة ، حاول الرجل المخلص أن يكون شجاعا ، فنجح في بعض مهمته وفشل في البعض ، وكانت السراي تريد أن تفرض عليه أسماء معينة لدخول الوزارة فرفضها بعد مناقشات طويلة استغرقت ساعات ، ثم سحبت الاسماء وشكل الهلالي وزارته ، ولكنه نسي أهم شيء ، وهو أن يتمسك باخراج العناصر المفسدة من القصر قبل أن تشكل الوزارة ، أو مع مراسيم تشكيل الوزارة ، وهذا بالزغم من ان الهلالي جاء الى الحكم على أساس القيام بالتطهير كما سألين فيما بعد .

وقد طلب منه بعض مريديه في البداية أن يفعل ، وأن يصر على هذا ، ولكنه أراد أن يؤجل ذلك بعض الوقت ، كما فعل على ماهر في البداية ، عندما طلب منه نفس هذا الطلب ، ولست أدري كيف توقع الهلالي أن يحكم حكما نظيفا وهؤلاء السماسرة كانوا لا يزالون يملكون أذنى الملك ويملاؤونها في الصباح والمساء بكل دقيقة من الدقائق ؟ ثم أليست هذه العناصر هي أسس الفساد ، وهي الشريكة في كل ما ارتكبه وزراء الوفد من عيوب ومساويء ؟ لقد كان على الهلالي اذا أراد أن يطهر وينظف تمهيدا لاقامة حكم سليم أن يمد يد التطهير الى هؤلاء يحاسبهم ، وبذلك تشعر الأمة أنه لم يأت الى الحكم لمجرد الحكم بل جاء لينقذها مما حاق بها ، ولكنه بدأ تطهيرا أعرج ركزه في وزراء الوفد ، ولم يوجهه الى السراي ، وبذلك فقد الذين كانوا يعلقون عليه الآمال في تطهير كامل ، وكل أمل في الاصلاح وحكموا على وزارة الهلالي بالفشل ..

واستقال الهلالي بعد تشكيل وزارته بفترة غير طوييلة ، وبنى استقالته على أن مؤامرة دبرت لانسقاطه وقد دفع ثمنها في جنيف ، حيث اجتمع رجال السراي بالأستاذ أحمد عبود ، ومع ان هذه الرواية كذبت تكذيبا قاطعا ، الا أنني لن أبحث فيما اذا كانت

صحيحة أم غير صحيحة ، فان نتائج هذا البحث مهما كانت لا تنفي وجود الفساد في السراى ، فلقد كان الفساد قائما ، لا يحتاج الى دليل جديد ، وأنا أنظر الى المسألة من وجهة نظر الهلالى نفسه ، فقد استقال لأن غير الرسميين من رجال السراى قبضوا ثمن طرده من الحكم واسناد الحكم الى حسين سرى ، ومعنى هذا أنه اعترف بأن سياسته التى جاء بها الى الحكم « لتطهير » لم تكن سياسة ناجحة ، وأنه لا ينوى منذ البداية أن يواجه المفسدين جميعا لتغيير الوضع ، لأن النتيجة كانت أحد أمرين : اما أن يشكل الوزارة على هذا الأساس ، واما أن يترك مهمة الحكم لغيره .

ولكن يجب أن نعترف للأستاذ نجيب الهلالى بأنه عالج المشكلة السياسية الخارجية علاجا سليما قائما على التفكير السليم ، لقد نجح فى مشكلة السودان نجاحا يدل على الذكاء ، واستطاع أن يضع الأساس الذى قام عليه حل هذه المشكلة فيما بعد . .

وخرج الهلالى من الحكم ، ودعى حسد بن سرى لتشكيل الوزارة .
ودامت المشاورات وقتا ، واشترك فيها غير المسئولين من رجال السراى . . ودعى الأستاذ كريم ثابت لدخول الوزارة

هذا هو تحليل موقف كل سياسى جاء الى الحكم ، أو دعى الى تأليف الوزارة . فما هو الدور الذى قام به كل من الملك والسياسة على المسرح ، وخلف الكواليس ؟

الفصل الحادى عشر

وزارات .. ونهاية

ان الذى حدث انه فى فترة قصيرة ، وبين ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ ، ويوليو من نفس العام ، شهدت مصر حكومات متتالية ، كانت تأتى كل وزارة منها وتذهب ، ولا يعرف أحد لماذا جاءت ، ولماذا ذهبت ! كانت الفوضى قد ركبت الجساد وانطلقت فى كل مكان ، وأصبح الشعب لا يعرف موقفه ، أو مكانه ، أو ماذا يفعل . بينما كان الضباط الاحرار ، فى نفس الوقت يرسمون ، ويعدون عدتهم للضربة الكبرى متى حان وقتها !

فى مساء ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، وفى نفس اليوم الذى اشتعلت فيه النيران بمدينة القاهرة ، وفى الوقت الذى كان رئيس الحكومة مصطفى النحاس يعلن الاحكام العرفية ، استقل الدكتور حافظ عفيفى ، رئيس الديوان الملكى ، سيارته واتجه الى المعادى ، وأيقظ الأستاذ أحمد نجيب الهلالي من النوم وطلبه وكلفه ، بأمر ملكى ، بتشكيل الوزارة الجديدة ..

وكما عرفت فى الفصل السابق اعتذر الأستاذ الهلالي ، لا لانه لم يشأ تحمل المسئوليات وانما لانه لم يكن يريد أن يكون البادىء بالتطهير بين صفوف الوفديين وغير الوفديين ، كما انه لم يكن راغباً فى أن يتم حل البرلمان على يديه . ولهذا اقترح تكليف على ماهر بهذه المهمة الضخمة !

ورحب على ماهر بتشكيل الوزارة الجديدة ..

ومنذ الليلة الأولى بدأ الخلاف بين القصر وعلى ماهر ، حتى قبل صدور مراسيم تشكيل الوزارة ، بل لقد تأخر إرسال جواب إقالة الوزارة النحاسية الى وقت متأخر من الليل لهذا السبب . .

كان من رأى على ماهر الا يكون هناك « تطهير » لمساوي الحكم السابق على أساس أن هذا التطهير سيمس الوفدين بطبيعة الحال ، وقد كان من رأيه التعاون مع كافة الأحزاب ومنها الوفد . ولما رفضت الأحزاب التعاون مع ألف وزارة مستقلة ، ولكنه كان مع هذا يأمل أن يظل الوفاق قائما بينه وبين الوفد ، ولهذا ذهب الى مصطفى النحاس وزاره في منزله . . كما أطلق عليه اسم « سلفى العظيم » عندما وقف يواجه الأغلبية الوفدية في مجلس النواب . .

وكان من بين أسباب الخلاف « الرئيسية » أيضا ان الملك طلب منه اليوم الاول :

- ١ - تعيين اللواء أحمد طلعت ، رئيس البوليس السياسى فى وقت ما ، حكاما للعاصمة : فرفض على ماهر .
- ٢ - ادخال الأستاذ كريم ثابت الى الوزارة : فرفض على ماهر .
- ٣ - تعيين الأستاذ كامل القاويش نائبا عموميا : فرفض على ماهر .

ولم يكن من أسباب الخلاف بين الملك وعلى ماهر موضوع « التطهير » بقدر ما كانت الأسباب الرئيسية عدم قبول على ماهر للطلبات المقدمة من السراى ، فقد اعتبرها الملك ضربة موجهة اليه والى سلطانه الاكبر . . ولم يكن هناك بدا من امضاء مراسيم الوزارة الماهرية . . فلم يكن هناك سواء . .

وقد بدأ التفكير فى ابدال على ماهر منذ اليوم الاول اذ كان رئيس الديوان الدكتور حافظ غنفي حريصا على اجراء التطهير وعلى حل

البرلمان . . ومع ان الملك لم يكن يهتم مثل هذا الاجراء لانه يعلم أن التطهير سيشمل رجال الحاشية ، ألا انه وافق رئيس ديوانه على اجراء التطهير فى الوقت المناسب لعل خلف على ماهر يعمل ما يرضيه .

واقيل على ماهر فعلا . . وان كانت الإقالة فى صورة استقالة فى نفس اليوم الذى كان مقررا فيه بدء المباحثات بينه وبين الانجليز بشأن الجلاء !!

وعاد الدكتور حافظ عفيفى . . فاستقل سيارته وذهب الى الأستاذ الهلالى يعيد عليه طلب تشكيل الوزارة .

وقبل الهلالى أن يشكل الوزارة على أساس التطهير وحل البرلمان واستقال على ماهر ، وجاء بعده الهلالى ، وأمامه خط طويل من المشكلات بدأت فى الليلة الأولى ، وقبل صدور المراسيم أيضا ، مما جعل الأستاذ الهلالى يهم بمغادرة دار الدكتور حافظ عفيفى غاضبا ، فأمسك به رئيس الديوان ، وأجلسه على أول مقعد !!

واقترح الملك تعيين الدكتور أحمد الثقيب وزيرا للصحة ، فقال الهلالى : « لا » .

لقد كان الهلالى يحس أن المهمة ليست مهمته ، وأن من الأفضل له حسم الأمور من بدايتها . .

فماذا كانت أسباب الخلاف ؟

اقترح الهلالى تعيين شخصية عسكرية لوزارة الحربية . . فرفض الطلب !

واقترحت السراى تعيين الأستاذ كامل القاويش نائبا عموميا ، وأن يصدر قرار التعيين مع مراسيم الوزارة . فاعتذر الهلالى . . وحاول الدكتور حافظ عفيفى فى تلك الليلة أن يقنع الأستاذ

نجيب الهلالى بتسوية هذا الخلاف ، ولكنه رفض وأصر على عدم قبول
أى تدخل فى تشكيله للوزارة ، أو فى اختيار الموظفين العموميين .
وكانت مباحثات تشكيل الوزارة قد بدأت قبيل الظهر ، وانتهت
فى ساعة متأخرة من الليل . . . وأذاع الأستاذ الهلالى خطاب قبوله
تشكيل الوزارة ، فكانت وثيقة اتهام قوية للعهد الوفدى .

والذى لا شك فيه أن الأستاذ نجيب الهلالى كان حريصا على
اجراء تطهير شامل . . . ووضع لذلك القواعد اللازمة ، والتى تؤدى
الى الغرض المطلوب ، ولكنه بدأ يحس أن التيار يقف فى وجهه . . .
كنت أزوره فى يوم ما فى مكتبه بدار الرئاسة ، وبدأت أتحدث
معه فى سياسته نحوه التطهير وانقاذ نزاهة الحكم ، فأحسست أن
الرجل غير متفائل . . . بل أحسست أنه يوشك أن يغادر مقعده
ليعود الى سابق عزلته . . .

فماذا حدث ؟ . . .

حدث أن أحس رجال الحاشية بأن التطهير يزحف نحوهم ، وأنه
إذا سار الأستاذ الهلالى فى خطبه ، فلا بد من أن يقعوا فى المصيدة . . .
وبدأت الاجتماعات السرية تعقد هنا وهناك ، واستطاعت الحاشية
أن تتسلل الى عقلية الملك لتقول له أن هذا التطهير هو لحساب
« الشيوعية » ، وأنه لا بد من وقف عملية التطهير خوفا من عواقبها على
« الملكية » !

واقتنع الملك ، وبدأت حركات « المعاكسة » . . .

وبادر الهلالى فورا ، فقدم استقالته . . .

ودعى الرئيس السابق حسين سرى الى تشكيل الوزارة ، وبدأ
الخلاف فى اليوم الأول . . .

نفس أسباب الخلاف التى واجهت وزارات ما بعد حريق القاهرة
. . . خلاف على أسماء الوزراء . . .

حسين سرى يصر على ادخال « فلان » ، والملك يرى ادخال فلان آخر . . .

وبادر حسين سرى فقال انه لن يؤلف الوزارة ، وساعد على هذا القرار أن كثيرين من المستقلين الذين عرض عليهم دخول الوزارة رفضوا الاشتراك فيها مع وجود كريم ثابت وزيرا معهم !

ومع ان الدكتور حافظ عفيفى كان يباشر مهام وظيفته كرئيس للديوان الملكى ، الا أن اختيار حسين سرى لتشكيل الوزارة ، تم دون استشارته أو أخذ رأيه ، ولهذا انتهز فرصة عدم توفيق حسين سرى فى تشكيل وزارته ، فاقترح على الملك دعوة الدكتور محمد بهى الدين بركات لتشكيلها !

ودعى الدكتور بهى الدين للسفر من القاهرة الى الاسكندرية . . . وفى يوم ٣٠ يونيو عام ١٩٤٢ اتصل الدكتور حافظ عفيفى ، رئيس الديوان فى ذلك الوقت ، تليفونيا من الاسكندرية بالدكتور بهى الدين بركات وكان فى القاهرة وطلب اليه الحضور فورا الى الاسكندرية لأمر هام ، وكان قد عرف فى ذلك اليوم ان حسين سرى قد فشل فى تأليف الوزارة الجديدة عقب استقالة نجيب الهملاى .

وعلى أثر هذه المكالمة اتصل الدكتور بركات بالأستاذ خالد اللوزى المستشار السابق وأخبره انه سيصل الى الاسكندرية فى صباح اليوم التالى « أول يوليو » ، وطلب اليه أن يخبر الأستاذ أحمد لطفى السيد بأنه يريد الاجتماع به فور وصوله الى الاسكندرية .

وفى يوم أول يوليو وصل الدكتور بركات الى الاسكندرية وتوجه على أثر وصوله الى فندق سيسيل حيث اجتمع بالسيد أحمد لطفى السيد وحضر الاجتماع الأستاذ خالد اللوزى .

وفى هذا الاجتماع أبلغ الدكتور بركات الأستاذ لطفى السيد

جنباً الاتصال التليفوني الذي تم بينه وبين حافظ عفيفي وكان مفهوماً ان الملك استدعى الدكتور بركات لتأليف الوزارة وبعد أن استمع لطفى السيد الى ما قاله الدكتور بركات هز رأسه وقال :

— أمامك طريقان عليك أن تسلك واحداً منهما : الطريق الأول هو طريق الفيلسوف فترفض العرض ، أى ترفض قبول تأليف الوزارة بلا مناقشة .. والطريق الثانى هو طريق الرجل السياسى أى تدخل فى مناقشات مع القصر وتعرض عليهم شروطك ، وهى لا شك مرفوضة ..

واستطرد الأستاذ لطفى السيد قائلاً : ولو كنت فى مكانك لاخترت طريق الفيلسوف .

وفى هذه الاثناء كان الدكتور حافظ عفيفي يبحث عن الدكتور بركات ، حتى علم أنه موجود فى فندق سيسيل فاتصل به تليفونيا وقال له :

— انت شغلتنى جداً .. لماذا لم تحضر الى القصر حتى الآن ..

فرد الدكتور بركات قائلاً : أنا فى طريقى اليك .

وركب الدكتور بركات سيارته وتوجه الى قصر رأس التين ، حيث اجتمع بالدكتور حافظ عفيفي ودار بينهما الحوار التالى :

حافظ عفيفي — طلبا انت علمت بما قيل من ان الملك قبض رشوة مليون جنيه لتغيير وزارة نجيب الهلالي والاحوال فى البلد سيئة جداً ولم نجد غيرك يستطيع أن ينقذ الموقف لآنك رجل أمين وثابت نزيه نظيف ، والشعب يرحب بك ويقدرك ، والاحزاب تطمئن لشخصك ورجائى أن تشرع فى تأليف الوزارة وأن تنتهى من تأليفها اليوم .

بهى الدين بركات — أنا لا أستطيع أن أولف الوزارة بهذه السرعة فلا بد لى أن اتصل بالاحزاب لأستطلع رأيها فى الموقف وأتعرف على

وجهة نظر كل حزب حتى أكون رأيا في الموقف وفي السياسة التي يمكن أن أسير عليها في الحكم ..

حافظ عفيفي - لكن هذا الاجراء سيحتاج لوقت طويل والمسألة مستعجلة جدا ..

بهي الدين بركات - أنا أوافقك على ان الحالة سيئة جدا ولكن يجب أن تعرف انه لكي نصل الى العلاج السليم لابد من بحث جميع العوامل التي أدت الى سوء الحالة ، فالمريض عندما يستدعى طبيبا لعلاجيه أليس من واجب الطبيب أن يفحص المريض فحفا دقيقا قد يتطلب اجراء تحاليل وأشعة وغير ذلك ليتمكن من تشخيص المرض تشخيصا سليما ويصف له الدواء .. أولا أنا لازم أعرف أسباب استقالة نجيب الهلالي ، كذلك لازم أقابل حسين سرى وأعرف منه أسباب عدم نجاحه في تأليف الوزارة .

حافظ عفيفي - أنا أقول لك عن أسباب استقالة الهلالي وعن أسباب عدم تأليف حسين سرى للوزارة الجديدة ..

بهي الدين بركات - أرجوك يا حافظ أنا أحب أن أسمع منهما شخصا ..

حافظ عفيفي - وهو كذلك .. بس أرجوك أن يتم كل ذلك في أسرع وقت ..

بهي الدين بركات - وأنا أحب أيضا أن أبلغك قبل أن أبدأ في هذه الاتصالات أن لي شرطا أساسيا لتأليف الوزارة ، وهذا الشرط هو عدم تدخل غير المسئولين أمثال كريم ثابت والياس اندراوس ، ومحمد حسن وغيرهم ممن يخططون بالملك في سياسة الحكومة كما أشرت ألا يكون لهم أي اتصال بالقصر ..

حافظ عفيفي - أنا موافق على هذا الشرط ، وكفيل بتنفيذه .
وخرج الدكتور بهي الدين بركات من عند حافظ عفيفي وتوجهه

الى فندق سيسيل حيث اتصل بالأستاذ على زكى العرابي وحسين سرى ونجيب الهلالى للاجتماع بهم .

وخرج الدكتور بركات الى منزله وفى الساعة الثالثة حضر الاستاذ على زكى العرابى واجتمع بالدكتور بركات حيث طلب اليه الاجتماع بالنحاس وأهضاء الوفد لمعرفة رأيهم فى الموقف الحاضر وإبلاغه هذا الرأى فى مساء نفس اليوم . وخرج زكى العرابى من عند الدكتور بركات حيث توجه الى منزل مصطفى النحاس للاجتماع به .

وكان الدكتور بركات قد حدد موعدا لمقابلة حسين سرى فى الساعة الخامسة ، وفى الموعد المحدد كان الدكتور بركات يدخل منزل حسين سرى .

وقال حسين سرى للدكتور بركات انه لم يتمكن من تأليف الوزارة لأن القصر فرض عليه ادخال كريم ثابت فى الوزارة وانه كلما عرض على أحد السياسيين الاشتراك معه فيها يقبل ولما يبلغه اسم كريم ثابت يعود ويرفض الاشتراك ، ولذلك عندما وجد هذه المشكلة تعترضه والقصر مصمم عليها قرر التنحى عن تأليف الوزارة .

وبعد أن انتهت المقابلة توجه الدكتور بركات الى منزل نجيب الهلالى واجتمع به حوالى الساعة ، وفى هذه المقابلة روى نجيب الهلالى للدكتور بركات المعاكسات التى كان يلقاها من القصر وكان مما قاله أن القصر أوحى الى مفتى الديار المصرية الشيخ حسين مخلوف أن يهاجم ظفر الله خان وزير خارجية باكستان ، فأدلى الى الصحف بتصريح قال فيه إن القاديانية دين غير اسلامى مما أثار السخط فى الدوائر الباكستانية كما ان القصر كان يوحى الى بعض ساسة السودان بعرقلة المباحثات بينهم وبين حكومة الهلالى ، ثم أخيرا قصة مبلغ المليون جنيه التى قبضها الملك كرشوة لابعداد نجيب الهلالى عن الحكم وقال الهلالى :

— ازاء كل تلك المشاكل والعقبات التي كانت توضع في طريقي رأيت أن أتنحى عن الحكم وأترك لغيري أن يتولاه .

وعاد الدكتور بركات بعد هذه المقابلة الى منزله واتصل بكل من ابراهيم عبد الهادي ومحمد حسين هيكل ومحمد حسين الهضيبي للاجتماع بهم ، وتم الاتفاق على أن يجتمع بهم في اليوم التالي في منزله .

وبينما كان بهي الدين بركات يقوم بهذه الاتصالات والاجتماعات كانت حاشية الملك تقوم هي أيضا بهمة في عرقلة فكرة تأليف بهي الدين بركات للوزارة . ونجحوا في مهمتهم فاستدعى الملك في ساعة متأخرة من الليل حافظ عفيفي وطلب اليه اعداد المراسيم حتى يؤلف حسين سري الوزارة على أن يتم صدور المراسيم في نفس الليلة .

وفعلا اتصل القصر بحسين سري وأبلغه الأمر الملكي الجديد وتم اصدار المراسيم بتأليف وزارة حسين سري الجديدة قبل منتصف الليل بقليل .

ودامت وزارة حسين سري في الحكم بضعة ايام . . واستقال ليأتي بعده الهلالي فلا يبقى في الحكم الا ساعات

خاتمة

وهكذا كانت الأحداث من يوم ٤ فبراير عام ١٩٤٢ حتى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ .

وزارات تذهب ، وأخرى تجيء . . . وانتخابات تجري كلما حل مجلس النواب ، وصفوف الأمة تتمزق ، وأكتاف الشعب قد ناءت بحمل ثقيل من السمعة السيئة . . . والملك يتجول في كباريهات القاهرة والاسكندرية ، وفي عواصم أوربا يرتكب كل موبقة وأخرى والساسة لا يجسرون على أن يقولوا له « قف مكانك » ! كانت شخصية هؤلاء الساسة قد انهارت ، وأصبح لا هدف لها الا أن تحكم وأن تطول فترة حكمها !

واذا كنت قد ألقيت اللوم الأكبر في هذا الكتاب على الوفد ورئيسه وحاشيته ، فما ذلك الا لأن الوفد كان دائما هو الملجأ الوحيد للشعب . لقد عشت وفديا منذ الصغر ، وكذلك كان الناس جميعا ، وكنا نندفع في تأييده لأننا كنا نؤمن بأنه المدافع عن كل حق من حقوقه ، فاذا بهذا كله ينهار بين يوم وليلة ، ويصبح الوفد هو آخر المدافعين عن هذه الحقوق . . . !

كانت صدمة كبرى ، أن ينجح الانجليز في هدم هذا البنيان الضخم ، وأن يتجول النحاس بين يوم وليلة من زعيم وطني ، الى رجل يقبل الوقوف تحت علم بريطانيا في ميدان الخديوى اسماعيل (التحرير خاليا) ليستعرض القوات البريطانية المحتلة !

لقد كانت هذه السنوات العشر التي سجلت بعض ماجرى فيها من (م - ١٣)

أحداث في هذا الكتاب هي نقطة التحول في تاريخ مصر الحديث وكانت هي التي فتحت لمصر بابا تدخل منه الى تاريخ جديد !

كانت الأحداث في خلال هذه السنوات تجري بسرعة .. وبسرعة فائقة ، وكان الشعب قد بدأ يحس باليأس من أى إصلاح الى أن استمع في ساعة مبكرة من صباح يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ الى صوت ينطلق من الاذاعة يردد للشعب بيانا خطيرا استقبل به الحدث ألا يكبر .. وقفت الثورة .. الا الثورة التي كان عليها الضباط الأحرار وهم يرقبون فساد الحكم الحزبي والحكم الملكي ، فمنها منافر له كتابا مستقلا .

وكان هذا الصوت القوي يقول :

« اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد ، وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير أكبر على الجيش وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في فلسطين »

« وأما فترة ما بعد الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمره اما جاهل أو خائن ، أو فاسد ، حتى أصبح مصر يلا جيش يحميها . وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم . ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب .. أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر وسيطلق سراحهم في الوقت المناسب ، واني أؤكد للشعب المصري أن الجيش المصري كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجردا من أية غاية .. »

« وانتهاز هذه الفرصة فأطلب من الشعب الا يسمح لأجند من

الحونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف لأن هذا ليس في صالح مصر ، وإن أى عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل ، وسيلقى فاعليه جزاء الحائن فى الحال . وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس .

« وإنى أطمئن اخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ويعتبر الجيش نفسه مسئولا عنهم » .

والله ولى التوفيق . . .

انتهى بيان الجيش الثائر

وانتهت صفحة ضخمة من تاريخ مصر . .


وفتحت صفحات أخرى . .

مطابع

دار الكتاب المصري

٨٢ شارع الفصول العتيق - الجيزة ٢٩٥٨٨ .

053
6m

 Bibliotheca Alexandrina



0804260